

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ؛ والصلوة والسلام على أفضل الخلق نبينا محمد وعلى آله وصحبه  
اجمعين ؛ أما بعد فيقول الفقير محمد المختار بن عثمان الباطومي ؛ الملقب  
بمفتي زاده ؛ احسن الله له في الآخرة المحسن والزيادة ؛ وهذه تعليقات رابطة  
وتفسيرات فائقة على كتاب القدوري ؛ الذي شاعت بركته كالعلم الضروري  
وقد طار في الاقطار ؛ وسار في الامصار ؛ وفاق في الاستهارة على الشمس  
في رابعة النهار ؛ حتى اكب الناس عليه ؛ وصار مفزعا اليه ؛ وانقضت  
بشبكة الافهام اجل شوارده ؛ وفقدت باوتاد الاقلام جل اوابده ؛  
فطفقت اوش حواشي صفائح صحائفه اللطيفة بما هو في الحقيقة بياض  
للصحيفة مع عز كل فرع الماصلة وكل شيء الى محله حتى المجمع  
الدلائل ؛ وتعليقات المسائل ؛ حسبنا الله ونعم  
الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي  
العظيم

معارف نظارت جليله سنك (٤٦٤) ثمرولي وفي ١١ كانون اول  
سلا الله تاريخلو رخصتنا مه سيده حكما كرجا رشوسنده صحاف  
الحاج شاكرا فدينك معرفتيله طبع اولنمشر





ث بدأ بها تبركا ودلا على وجوبه ومن أسرارها أنها تشتمل على سبعة فصول كلها مشتملة على الوضوء والغسل ومطهران الماء والصباحة  
وحكم الغسل والسمح وتوجبان الحديث والجماعة ومبطلان المرض والسفر وكذا اثبات الفائض والملازمة وكما تان تطهير الذنوب وإتمام النعمة  
وإتمامها موته شهيداً قال عليه الصلاة والسلام من داوم على الوضوء مات شهيداً وفي الآية أيضاً ما يحدث أي إذا قمتم إلى الصلوة وأنتم محدثون وأما

من أن هذه الغاية لا تسقط ما وراءها لولاها  
لا استوعبت الوظيفة الكل هذابه

ك لما انتزجه وسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه  
البي صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من  
نومه فلا يقبلن يده في الاثاء حتى يغسلها ثلاث مرار  
فانه لا يري اذن باث يده ع  
ك لما نزع جلد اود وغيره لا وضوءه ان لم يذكر  
اسم الله عليه انتهى الحديث والمراد بفتح الضمة  
ع

منه لما رآه الطبراني من حديث واثر من حجر عنه  
صلواته عليه وسلم من أن يخطب أصحابه فإمامه فخطبها  
أبو بكر بن أبي هريرة قصيدة  
طوبى لما أحجمه الله عن أن يذكر عمره من أمة من أمة  
وأما قوله: "من أن يخطب أصحابه فإمامه" فإمامه  
فقالوا: لا يصح من أن يخطب أصحابه فإمامه

دلا در تبال او با او منکبها و اطرافه



الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة والسلام على رسوله محمد

رحمة الله عليه: كتاب الطهارة: قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا

مَمِّیْ شَهِوْهَیْ سَسَوْا وَ بَرُوْهُمُ وَ یَدِیْمُ وَ سِرَافِیْ وَ سَحْیْ اَبْرُوْا  
 عِیْنُ الرَّحْمَهِ وَ الْبَدَنِ وَ الرَّحْمَیْنِ رَاةُ

والمزقاني والكمان يدخلان في الغسيل والمزقاني في مسح الرأس مقدما

فما زال يوقظنا ومعه علي بن ابي طالب وخضيه وتسنن الطهارة غسل الميدين قبل

وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَدَأَ الْحَرْثَ فَلَبَّ

والتنبيه على ما في التلاوة من المعاني والآداب  
والترتيب في الوضوء سنة عنه فإدراكه

والحائز النافذة للوضع بكل ما خرج من السنين والدم والقيح والصدأ

سأقي قلت المراد به غير الوجوب فيفسر بذلك فلا منافاة في الكلام وإن قلت و رد في الصحيح

اقالہ کا ترجمہ مولیٰ اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یجب النیاسن فی کراشی حتی فی طہرہ و

لا ربي، يا علي الله ربهم وسلم لا ينقض الوعد ولا يخرج من قبله اوامر عيسى



ملك الخاقان امروهموني لان التي عن الشيء امره عند عامة المشايخ ويستدل بهذا الحديث لمن يقول بنجاسة الماء المستعمل لانه قد استعمل بالبول فدل على ان الغسل فيه كالبول فيه فيجاب عند ان صاحب الجنبابة لا يخلو بدنه عن نجاسة التي عادة والعادة كالمتيقن **جوهرة**  
ملك هذا الحديث قريب اليها اخرج مسلم عن ابى هريرة رضي الله عنه ولفظه ما سبق منا في تعليل قول المص وسق الطهارة غسل اليدين الخ **جوهرة**  
رواه بالمعنى هنا

متد وهو مالا يتكرر استعماله وقيل ما يذهب بنبته هكذا وقيل ما يبعه الناس جاريها قبل هو الاصح فتح وفيه والحقوا بالبحاري حو من الحمام افا كان الماء يزل من علاه والناس يضربون حتى لو ادخلت القصعة او اليد القصعة فيه لا ينجس **عبد القوي الميمني**  
ملك لانها لا تستقر مع جريان الماء الاثر هو اللون والطعم والرائحة وهذا اذا كانت النجاسة مائعة اما اذا كانت دابة ميتة ان كان الماء يجري عليها او على اكثرها او نصفها لا يجوز استعماله وان كان يجري على اقلها واكثره يجري على مكان طاهر ولان قوة فانه يجوز استعماله اذ لم يوجبه النجاسة اثر وفي شرح ابن ابي عوف اذا كانت النجاسة مائعة كدابة ميتة لم يجز الوضوء مما قرب منها ويجوز ما بعد وهذا انما هو قول ابى يوسف خاصة واما عندنا فلا يجوز الوضوء من اسفلها اسلا وفي هذه المسئلة تفصيل ان كانت للينة مشاغلة لبعض النهر جاز الوضوء مما بعد ولا يجوز حيا قرب ويعرف القرب والبعد بان يجعل في الماء صبغ فما بلغ الصبغ من جرة الماء فلا تقع منه الطهارة ويصح مما وراء ذلك وان كانت مشاغلة لكل النهر ولا كفره لم يجز الوضوء مما سفل منها اسلا ويصح من اعلاها وان شغلت نصف النهر فالصحيح انه لا يجوز به الطهارة **جوهرة**

ث لان النجس اختلاط الدم المسفوح باجزاء عند الموت حتى حل بؤركي وطهر لا نعدام الدم فيه ولا مرفيها **البحران المذبح**  
ملك والمراد بما يعيش في الماء ما يكون نواله ومثواه في الماء واحترزه عن مائي العاش دون المولد كالبط والاوز

ث وقال مجد وهو رواية عن ابى حنيفة رحمه الله وهو ظاهر غير مطهر لان ملاقاته الطاهر الظاهر لا توجب النجس لانه اقيمت به قرينة فقيرت به صفته كالا للصدقة وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله تعالى هو نجس لقوله عليه السلام لا يؤمن احدكم في الماء الدائم ولا يئمن في فيه من النجاسة **هذه**

ملك قد به لان غساله للجامدات كالقدور والشباب لا تكون مستحيلة **جوهرة**  
ملك الاهاب بالكرس باغت اولندق خام دريدير جسنده اهب دير لرقيم العزة ودياغت اولننه اديريرير **احمر**

ملك لانه لا حيوة فيها بدليل عدم الالم بقطعها كقطع النقر وفشر القرن وقطع طرفي من الشعر وما لا قطعها المجردة لا يصلح الموت والمواد باحياء العظام في النمرودها الى ما كانت غضة رطبة في بدن حي

ملك لما رواه ابن ابي شيبة عن ابى عبيدة عن ليث عن عطاء قال اذا وقع الجرح في البئر نزع منها حشوة وجهه جرذان وروى ايضا عن حفص عن عاصم عن الحسن في القارة تقع في البئر قال يستقي منها اربعون دلو وروى يوسف بن مالك

عن ابن عباس رضي الله عنهما في القارة اربعون فلما وقع هذه الاختاران اختارا صاحبنا قول من يقول بالعشرين التي هي الوسط بين القليل والكثير ثم زادوا عليه مقدار نصفه بطريق الاستحباب لاجل الاحتياط وقوله الجرح وهو الذكر الكبير من القارة **جوهرة**  
ملك ما الدليل على الارضين فلما رواه الطبراني عن حماد بن ابي سليمان انه قال في دجاجة وقعت في البئر فمات قال ينزع قدر اربعين دلو او خمسين ثم يتوضأ منها واما الدليل على لستين فلما رواه ابن ابي شيبة عن الشعبي انه قال يذلل منها سبعين دلو والسنة داخل في السبعين قوله يذلل من دلو تلو نزعته **جوهرة**

ملك انما قال للوجوب والاستحباب في القارة وفي الجماع الصغير حصون دلو وهو الاظهر انما قال للوجوب دون الاستحباب الدجاجة بفتح الدال على الاصح ويجوز كسرهما وهو شاذ فاما صحتها خطأ وفي السنن والدرجاتين والهامتين ينزع كل الماء **جوهرة**  
ملك لان ابن عباس وابى الزبير رضي الله عنهما اقبيا ينزع الماء كله حين مات ذبحي في بئر مزم

لان النبي عليه السلام امر بحفظ الماء من النجاسة فقال لا يؤمن احدكم في الماء الدائم ولا يئمن في فيه من النجاسة وقال عليه السلام اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يئمن يده في الاناء حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدري ان باث يده **جوهرة**  
واما الماء الجارح اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء منه اذ لم يربط اثر لانها لا تستقر مع جريان الماء والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه **جوهرة**  
الطرف الاخر اذا وقعت نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الاخر

لاننا ظاهرا ان النجاسة لا تصل اليه وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا ينجسه كالبق والذباب والزنايز والعقارب وموت ما يعيش في الماء لا ينجسه كالسمك والضفادع والسرطان والماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الاحداث ولستعمل كل ماء ازيل به حدث او استعمل في البذر على وجه القرية وكل اهاب دبح فقد طهر وجازت الصلوة فيه والوضوء منه الا حيا مخنزير او ادمي وشعر الميت وعظمها وحافها وعظمها وقربها **جوهرة**  
لنجاسة عيه كرامته غير مخنزير او ادمي جميع اجزاء جسده العبد خلا فانه في شعره طاهر واذا وقعت في البئر نجاسة بريح وكان نزع ما فيها من الماء طهارة **جوهرة**  
لها فان ماتت فيها قارة او عصفورة او صهوة او سودانة او سام ابرص يعني مخرج القارة **جوهرة**  
نزع منها من عشرين دلو الى اثنين دلو او يحسب كبر الدلو وصغرها وان ماتت فيها حمامة او دجاجة او سنور نزع منها ما بين اربعين دلو الى اثنين دلو ماتت فيها كلب او شاة او ادمي نزع جميع ما فيها من الماء **جوهرة**

عن ابن عباس رضي الله عنهما في القارة اربعون فلما وقع هذه الاختاران اختارا صاحبنا قول من يقول بالعشرين التي هي الوسط بين القليل والكثير ثم زادوا عليه مقدار نصفه بطريق الاستحباب لاجل الاحتياط وقوله الجرح وهو الذكر الكبير من القارة **جوهرة**  
ملك ما الدليل على الارضين فلما رواه الطبراني عن حماد بن ابي سليمان انه قال في دجاجة وقعت في البئر فمات قال ينزع قدر اربعين دلو او خمسين ثم يتوضأ منها واما الدليل على لستين فلما رواه ابن ابي شيبة عن الشعبي انه قال يذلل منها سبعين دلو والسنة داخل في السبعين قوله يذلل من دلو تلو نزعته **جوهرة**



٥ لان الاخبار وردت مطلقة فيجعل على الاعم الغلب فت  
من نزح الماء المذكور بالدلو أي الدلو

فإن كان في بلدته جنداً فإن  
أبهره لا تزيد على ثلثمائة دلو  
لأن أقل المقدار في باب الصلوة يوم وليلة فإن  
مادة ذلك ساعات لا يمكن ضبطها لنوعيتها  
وأما اليوم واليلة فلا عايتها حكم ساعة واحدة  
محاسباً لها

ولد وكان ابو يوسف اولا يقول بقول الخليفة  
 رأى طائرا في متاعه فارة ميتة القاها في بئر فرج  
 الى قول محمد لانهم على يقين من طهارة البئر فيما مضى  
 وفي شك في نجاستها الآن فلا يزول اليقين بالشك  
 وابوخيفة يقول قد زال هذا الشك بيقين النجاسة  
 فوجب اعتباره ولان الموت سببا ظاهرا وهو الوقوع  
 في الماء فيقال بالموت عليه وعدم الانتفاخ في الماء  
 دليل قريبا العهد فقد ربوهم وليلة والانتفاخ دليل  
 التقادم فقد رب الثلاث الا ترى ان من دفن قبل ان  
 يصلى عليه فانه يصلى على قبره الى ثلاث ايام ولا يصلى  
 عليه بعد ذلك لانه يتسحق **بوجهه**  
 ولد لان الماء طاهر يمين وقع الشك في نجاسته فيما  
 مضى واليقين لا يزول بالشك فصار كمن رأى في  
 ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولم يذكر في صلاته  
 لا بعد شيئا من صلواته بالاتفاق وهو الصحيح  
 في لقول عليه السلام المرة سبع والمراد ببلان للعلم  
 الا انه سقطت النجاسة لعل الطواف فبقيت الكرامة  
**هداية** التي تلوانها في البيوت  
 دور الحلقه والصورة لان النبي عليه السلام انما بعث ليبان  
 الشرايع  
 ولد لان حرمة الدم اوجب نجاسة المني والا انه  
 سقطت النجاسة لعل الطواف فبقيت الكرامة  
**هداية**

منه والرد بالشك التوقف لتعارض الادلة في  
اباحته وحرمة واختلاف الصحابة رضي الله  
عنهم في نجاسته وطهارته <sup>هــ</sup>  
ملك معنى الباب في اللغة النوع وقد يعرف بانه  
طائفة من السائل الغفيرة اشتمل عليها كتاب  
ولقب بباب كذا <sup>د</sup>

مثلا المراد من الوجود المتدرة على الاستعمال حتى انه لو كان مريضها او على رأس يثر بغيرد لو او كان قريبا من عين وعلها عدوا وسبع اوحية  
لا يستطيع الوصول اليه لا يكون واحدا والمراد ايضا ما يمكن لرفع حده ومادونه كالعدو ويشترط ايضا اذا وجد الماء ان لا يكون مستحقا شي  
آخر كما اذا خاف العطش على نفسه او بقيقه او دابته او كلابه لما شئته او مبيده في الحال او في ثاني الحال فانه يجوز له التيمم وكذا اذا كان محتاجا اليه  
للمبرد ون اتخاذ المرقه وسواء كان بقيقه المتحاط له او آخر من اهل القافلة فان قيل قدم المسافر على المريض وفي القرآن تقديم المريض قال الله تعالى  
وان كنتم مرضى او على سفر قيل لان الحاجة اليه ذكر المسافر امت لانهم واغلب لان المسافرين اكثر من المرضى وانما قدم في القرآن المريض  
لان الآية نزلت لبيان الرخصة وشرع الرخصة مريحة للعباد والمريض احق بالرحمة **بوجهة**  
نقل وانما قيد هذا بماء على الغالب لا لاختراجه عن المصر لان عدم الماء في المصر يثبتم  
معد قيد الفصل لان الحديث في المصر اذا خاف من التوضي لخلاله من البرد لا يجوز له التيمم اجماعا على الصحيح

مل لا يخرجها الحاكم في المستدرله والدار قطعي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان ضربية  
 للوجه وضربة للسدين الى المرفقين <sup>عنه</sup> <sup>عنه</sup> مل ولا يشترط تكراره الى الثلاثة كما في الوضوء لان التراب ملوث وليس بطهارة في الحقيقة وانما عرف مطهرا شرعا فلا حاجة  
 الى كثرة التكرار اذا كان المراد قد حصل مرة قوله باحديهما اشارة الى سقوط التيمم وقوله يسبح اشارة الى انه لو ذر التراب على وجهه  
 ولم يسبح لم يجز وقد نص عليه في الايضاح انه لا يجوز ويشترط الاستيعاب وهو الصحيح ولا يجب مسح اللحية ولا مسح المجردة ولو مسح  
 باحدى يديه وجهه وبالاخرى يديه اجزاء فالوجه واليد الاولى ويعيد الضرب لليد الاخرى <sup>بوجهه</sup> مل قوله الى المرفقين احتراز عن قول الزهري فانه يشترط المسح الى المتكبين وعن قول مالك حيث يمكن به النصف الذراعين وفيه تسريح  
 ما شرط الاستيعاب وهو الصحيح وروي الحسن عن ابي حنيفة انه ليس بشرط حتى لو مسح الاكثر جاز فاذا قلنا بالاستيعاب وجب نزح الخفافتم

وبالآخر يدب إلى المرفقين والتيمن في الجنبه والحديث سواء ويجوز التيمم  
عند أبي حنيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الأرض كالتراب والرمل والحصى  
والجص والبورة والحل والزنج وقال أبو يوسف لا يجوز إلا بالتراب  
والرمل خاصة والنية فرض في التيمم مستحبة في الوضوء وينقض التيمم  
كل شيء ينقض الوضوء وينقضه أيضاً رؤية الماء إذا قدر على استعماله  
يجوز التيمم إلا بصعيد طاهر ويسحب من لا يجد الماء وهو يتوان يجد في  
آخر الوقت أن يؤخر الصلوة إلى آخر الوقت فإن وجد الماء تروضاً وصلّى  
ولا تيمم ويصلي تيممه ما شاء من الغرائض والتوافل ويجوز التيمم للصبي  
في المصراذ أحضر الجنازة والولي غيره تخاف أن يشتغل بالطهارة أن تقوته  
الصلوة فإنه يقيم ويصلي وكذلك من حضر العبد تخاف أن يشتغل بالطهارة  
أن تقوته صلوة العبد فإنه يقيم ويصلي وإن خاف من شهيد الجماعة أن يشتغل  
بالطهارة أن تقوته صلوة الجماعة لم يقيم ولكنه يتوضأ فإن أدرك الجماعة  
صلاها ولا صلى الظهر أتمها وكذلك إذا ضايق الوقت فخشى أن تروضاً  
الوقت لم يقيم ولكنه يتوضأ ويصلي فائمة والمساو إذا نسي الماء في رحلته  
فيمم وصلى ثم ذكر الماء والوقت لم يجد صلوة عند أبي حنيفة ومحمد عنهما  
الله وقال أبو يوسف يسيدها وليين على التيمم إذا لم يغلب على ظنه أن يقر به  
ماء أن يطلب الماء فإن غلب على فنته أن هناك ماء لم يجز له أن يقيم حتى يطلبه

[illegible]





عن غير زرع أي بطل السخ و أن سقطت عن زرع بطل السخ <sup>لو كان في الصلاة</sup> باب الحيض <sup>لو كان في الصلاة</sup>  
أقل الحيض ثلثة أيام ولياليها وما نقص من ذلك فليس حيض وهو استحاضة <sup>لا يؤمنه</sup>  
وأكثر الحيض عشرة أيام ولياليها وما زاد على ذلك فهو استحاضة ومما تراه  
المرأة من الحمرة والصفرة والبكدة في أيام الحيض فهو حيض حتى ترى البياض <sup>بأن ما ينضب الحائضين</sup>  
خالصا والحض سقط عن الحائض الصلاة <sup>ولا تنطبق</sup> وكوم عليها الصيام ونقص

الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِ الصَّلَاةَ وَلَا تَدْخُلِ الْمَسْجِدَ وَلَا تَقُطِعْ فِي الْبَيْتِ وَلَا يَأْتِيَنَّكَ  
وَلَا يَجُوزُ كَافِرٌ وَلَا جُنُبٌ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَلَا يَجُوزُ الْحَدِيثُ مَعَ الْخُصْفِ إِلَّا أَنْ  
يَأْخُذَ بِغِلَافِهِ وَإِنْ انْقَطَعَ دَمُ الْحَيْضِ لِأَقْلَ مِنْ عَشْرَةٍ لَمْ يَجِزْ وَطَهَّاءُ حَتَّى تَغْتَسِلَ أَوْ  
يَمْضِيَ عَلَيْهَا وَفِي سِتْوَةٍ كَامِلَةٍ وَإِنْ انْقَطَعَ دَمُهَا الْعَشْرَةَ أَيْ جَارِ وَطَهَّاءُ قَدْ  
الْعِصْلُ وَأُظْهِرَ أَنَّ الْخُلُقَ بَيْنَ الدَّمْنِ فِي مَدَّةِ الْحَيْضِ هُوَ كَالِدِ الْهَامِ وَأَقْلَ الْفَهْمِ

خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَلَا جَائِةٌ لَهَا كَثْرَةٌ وَذَلِكَ لِأَسْتِحْضَائِهِ هُوَ مَا نَزَّاهُ الرَّأْسُ أَقْلًا  
مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ خَفِيَ حُكْمُ الرَّجَاءِ الدَّائِمِ لَا يَمِيعُ الصُّومُ

ولا الصلوة ولا الوضوء وإذا زاد الدم على عشرة أيام والمرأة عادة معروفة  
 فائدة في هذا أنها لو لم تعتد ما تركت من الصلوة بعد العادة <sup>في حالته</sup>  
 ردت إلى أيام عادتها وما زاد على ذلك فهو استحاضة وإن ابتدأت مع  
 أحوالها <sup>المرتبطة</sup> <sup>تقتضي ما تركت من الصلوة بعد العادة</sup>  
 البلوغ مستحاضة فحاضها عشرة أيام من كل شهر والباقي استحاضة والنسبة  
 استمره ما وجد استحاضة <sup>استحاضة الطهر</sup> <sup>أي لا يسقط منه</sup>

وَمِنْ بَيْنِ سَلَمِ الْبَوْلِ وَالرَّعَافِ الدَّاءُ الَّذِي لَا يَرْقَأُ شَيْءٌ مِنْهُ لَوْ قَتَلَ  
 كُلُّ مَسْلُومٍ بِذَلِكَ مَوْضِعَهُ فِي الْوَقْتِ مَا شَاقَ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالنَّافِلِ

وَأَتَيْنَاهُمُ تَغْفِيلًا وَنُفِثْنَا عَنْهُ كُلَّ سَلْوَةٍ وَتَغْفِيلًا وَتَقْصُومَ عَمَسٍ  
 بَنِي إِسْرَافِيلَ أَسْرَافِيلُ أَنْتَ أَمَّ سَلْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَأَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَادَ أَقْرَبَائِهِمْ تَغْفِيلًا وَنُفِثًا وَتَقْصُومَ عَمَسٍ وَتَغْفِيلًا  
 فِي الْحَيْضِ فَقَوْلُهُ وَنُفِثْنَا رَأَى شَدَّ فِي جِهَتِهَا ثَوْبٌ عَمَسٌ  
 كَانَ بِرَجُلِهِ مَرَجٌ إِذَا قَامَ سَالَ وَإِذَا قَعَدَ لَمْ يَسَلْ وَكَانَ إِذَا قَامَ سَلَسَ بَوْلُهُ وَإِذَا قَعَدَ  
 مَا زَالَ يَصِلُ قَاعًا فِي جَمِيعِ هَذِهِ السَّائِلِ وَكَهَذَا الْمَرْأَةُ إِذَا كَانَ مَعَهَا ثَوْبٌ بِمِثْلِهَا لَا يَسْتَقِرُّ  
 أَكَانَ جَرَحًا إِذَا قَامَ أَوْ قَعَدَ سَالَ وَإِذَا اسْتَلَقَى عَلَى فِجَاهٍ لَمْ يَسَلْ فَإِنَّهُ يَصِلُ قَائِمًا بَرًّا  
 بِصِيبِهِ تَائِيًا وَثَالِثًا وَكَمَا غَسَلَهُ عَادَ فَإِنَّهُ يَجُوزُهُ أَنْ يَصِلَ فِيهِ لِأَنَّهُ فِي غَسَلِهِ مُشَقَّةٌ  
 تَقْلُ عَلَيْهِ أَنْ يُغْسَلَ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصِلَ مِنْ بَيْنِ الْغُلَاتِ وَبِمَخْلُفٍ مِنْ بَيْنِ















لما روى ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده الايمن وعن يساره حتى يرى بياض خده الايسر **هنا** **هنا**  
 لما روى ابن عباس رضي الله عنهما صلاة النهار عجماء اي ليست فيها قراءة مسجوعة  
 لما روى انه عليه السلام كان يوتر بثلاث لا يسلم الا في آخرهن **هنا** لما روى انه عليه السلام قنت قبل الركوع **هنا**  
 لما روى عن علي رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول في آخر وتره اللهم ان اعوذ برضاك من سخطك  
 وبمعافاتك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وهذا يدل على انه وام ولا وجه على التخصيص **هنا**  
 لما قال ابو يوسف في الاملاء يستقبل بياض كفيه القبلة عند افتتاح الصلاة واستلام الحجر وقنوت الفوتر وتكبيرات العيد  
 ويستقبل بياض كفيه السماء عند رفع الايدي على الصفا والروة وبرفات ومنرد لغة وجند البحرين بقول محمد بن الحنفية **هنا**  
 لما روى ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه السلام قنت في صلاة الفجر شهرا ثم تركه والقرآن دليل التنسج **هنا**  
 مثله لك ويحذر بالقراءة في الفجر والركعتين الاولىين من المغرب والعشاء **هنا**

مثل ذلك ويحتمر بالقراءة في الفجر والركعتين الأولىين من المغرب والعشاء  
 ان كان اما ما ويحتمر القراءة فيما بعد الأولىين وان كان متفردا فهو مختار  
 ان شاء يحتمر نفسه وان شاء خاف ويحتمر الامام القراءة في الظهر  
 والعصر والوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهما بسلام ويقت في الثالثة  
 قبل الركوع في جميع السنة ويفر في كل ركعة من الوتر بفاتحة الكتاب وسورة  
 معها فاذا اراد ان يفتي بركوع يديه ثم يفتي ولا يفتي في صلاة غيرها  
 وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها الا يقرأ غيرها ويكره ان  
 يتخذ سورة بعينها لصلاة لا يقرأ فيها غيرها وادنى ما يجزى من القراءة في  
 الصلوة ما يشاء وله اسم القرآن عندنا في خيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز  
 اقل من ثلاث ايات قصار او آية طويلة ولا يقرأ المومن خلف الامام ومن  
 اراد الدخول في صلاة غيره يحتاج الى نيتين نية الصلوة ونية المتابعة  
 والجماعة سنة مؤكدة واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة فان تناهوا  
 فاولهم فان تناهوا فاولهم فان تناهوا فاولهم فان تناهوا فاولهم  
 والفاسق والاعمى وولدان فان تقدموا تجاوز ونبغي للامام ان لا يطول  
 بهم الصلوة ويكره للنساء ان يصليين وحدهن جماعة فان فعلن وقت  
 لا امام وسطهن ومن صلى مع واحدا قام به عن يمينه فان كانا اثنين  
 تقدم عليهما ولا يجوز للرجال ان يقعدوا بامرأة وصبي ويصنفا الرجال

[illegible]

نقل لقول ابن مسعود الجماعة من سنن الهدى  
 عيسى  
 نقل لقوله عليه السلام يؤم القوم أئمتهم كتاب  
 الله فان كانوا سواء فالعلماء بالسنة وأئمتهم  
 كان عليهم لأنهم كانوا بشقوقه بأحسان ما به  
 فقهه في الحديث ولا كذا في ذمنا فقد من  
 الأعلام  
 من القوام والروايات القوام  
 من القوام

ولا لما رواه الطبراني عنه صلى الله عليه وسلم  
ان سترتم ان تقبل صلاتكم فليق منكم علما فيكم  
فانهم وقدكم فيما بينكم وبين ربكم عسى  
مثلا اى اكبرهم سنانا في قدس الاستاذ كثر الجاهل  
لانه اشخ من غيره د اى غالبا  
مثلا وهو الذى يسكن البادية عربيا كان او محجبا لان  
الغالب عليه الجهل الا ان يكون اعلم القوم د  
مثلا اى الخارج عن طاعة الله تعالى بان كتاب كبيرة  
لانه لا يستقام منه د

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١





لأن الخروج بصنيعه فرض عنده فاعتراض هذه الأشياء في هذه الحالة كما عترضها في خلال الصلوة  
أي من الصلوة أي من الصلاة الاختياري أي عند احتياج روح أو رؤية التيميم الماء أو ما يتعلق ما استطاع  
سلك لأن الخروج بصنيعه ليس بفرض عندها فاعتراض هذه الأشياء كما عترضها بعد السلام  
أي من الصلاة المذكور أي من الصلاة المذكور  
سلك لأنها قوله عليه الصلاة والسلام إذا قلت هذا أو فعلت فقد تمت صلاتك إن سئل أن تقوم فمما سئل أن تقوم فاقعد هكذا  
أي من الصلاة المذكور أي من الصلاة المذكور  
سلك فله أنه لا يمكنه أداء صلاة أخرى إلا بالخروج من هذه ومالا يتوصل الفرض إلا به يكون فرضا ومعنى قوله تمت قاربت التمام والاستيفاء  
ليس بمعند حتى يجوز في حق القاري وإنما انقضاء ضرورية حكم شرعي وهو عدم صلاحية الإمامة هكذا

وإن رأوا بعد ما قعدوا الشاهد أو كان ماسحا على الحنيفة فأنقضت مدة  
أي من الصلاة المذكور أي من الصلاة المذكور  
متبعه أو خلع خفيه بغير ريق أو كان أميا فعلم كسورة أو عذرا فوجد  
أي من الصلاة المذكور أي من الصلاة المذكور  
ثوبا أو موميا فقد روي الركوع والسجود أو تذكر أن عليه صلاة قبل هذه  
أي من الصلاة المذكور أي من الصلاة المذكور  
أو أحدث الإمام القاري فاستخلف أميا أو طلعت الشمس في صلاة الفجر  
أي من الصلاة المذكور أي من الصلاة المذكور  
أو دخل وقت العصر في الجمعة أو كان ماسحا على البحيرة فسقطت  
أي من الصلاة المذكور أي من الصلاة المذكور  
بطرك صلواته في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد تمت صلواته  
أي من الصلاة المذكور أي من الصلاة المذكور  
فشاء الفوائت ومن فاته صلاة فضاها إذا ذكرها وقد مر على صلاة  
أي من الصلاة المذكور أي من الصلاة المذكور  
الوقت إلا أن يخاف فوف صلاة الوقت فيقدم صلاة الوقت ثم يقضيها فان  
أي من الصلاة المذكور أي من الصلاة المذكور  
فاته صلواتها في القضاء كما وجب في الأصل إلا أن تزيد الفوائت على  
أي من الصلاة المذكور أي من الصلاة المذكور  
سبب صلوات فيسقط الترتيب فيها بآب الأوقات التي تكرر فيها الصلاة  
أي من الصلاة المذكور أي من الصلاة المذكور  
لا يجوز الصلاة عند طلوع الشمس ولا عند غروبها ولا عند  
أي من الصلاة المذكور أي من الصلاة المذكور  
غروبها ولا يصلي على جنازة ولا يسجد للتلاوة إلا عصر يومه عند غروب  
أي من الصلاة المذكور أي من الصلاة المذكور  
الشمس ويكره أن يتنفل بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر  
أي من الصلاة المذكور أي من الصلاة المذكور  
حتى تغرب الشمس ولا بأس أن يصلي في هذين الوقتين الفوائت ويسجد للتلاوة  
أي من الصلاة المذكور أي من الصلاة المذكور  
ولا يصلي ركعتي الطواف ويكره أن يتنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي  
أي من الصلاة المذكور أي من الصلاة المذكور  
الفجر ولا يتنفل قبل المغرب بآب النوافل في السنة في الصلاة أن يصلي  
أي من الصلاة المذكور أي من الصلاة المذكور  
ركعتين بعد طلوع الفجر وأربع قبل الظهر وركعتين بعدها وأربع قبل صلاة  
أي من الصلاة المذكور أي من الصلاة المذكور

سلك لقوله عليه السلام من نام عن صلاة أو نسيها  
فلم يذكرها إلا وجوب مع الإمام فليصل التي هو فيها  
ثم ليصل التي ذكرها ثم ليصل التي صلى مع الإمام  
سلك لأن الترتيب يسقط ببعض الوقت وكذا بالنسبة  
وكثرة الفوائت كذا يروي إلى بقية الوقت  
سلك لأن النبي عليه السلام شغل عن أربع صلوات يوم  
المحذوق فضاها من مرتبها ثم قال صلوا كما رأيتموه  
سلك لأن الفوائت قد كثرت فسقط الترتيب  
فيها بين الفوائت بنفسها كما يسقط بينها وبين الوقتية  
سلك بحديث عقبه من عامر رضي الله عنه أنه قال  
ثلاثة أوقات لها نار رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أن يصلي فيها وأن تغرب فيها موتا نا عند طلوع الشمس  
حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول وجيزت  
للمغروب حتى تغرب والمراد بقوله وأن تغرب  
صلاة الجمعة لأن الدفن غير مكروه هكذا  
سلك والاستثناء متصل على تقدير زيادة مطلق الصلاة  
وكذا على إرادة نوع الفوائت  
سلك لبقاء سببها وهو الجزاء المقتضى بالاداء  
من الوقت فاذنيت كما وجبت بخلاف غيرها من  
الصلوات فأنها وجبت كاملة فلا تباقي بالانقضاء  
أي بالوقت الذي هو  
سلك لما ثبت أن النبي عليه الصلاة والسلام نهى  
عن الصلاة في هذين الوقتين  
سلك لأن الكراهة كانت لحق الفرض لصير الوقت  
كالمشغول لغرضه لا معنى في الوقت والغرض  
التقديري أقوى من النفل ثوبا فنع ولم يمنع  
مخو فضاء الفرائض إذا فرض في الحقيقة أقوى من  
الفرض التقديري  
سلك لأن وجوبه لغيره وهو ختم الطواف في  
أي من الصلاة المذكور أي من الصلاة المذكور  
سلك ظاهر العبارة يوم جواز النفل بمقدار سنته  
ما عدا ركعتي الفجر وليس كذلك بالمراد سنة  
الفجر فقط لا غيرها روي أنه عليه الصلاة والسلام  
قال إذا طلع الفجر فلا تصلوا إلا ركعتي الفجر

سلك لما ثبت من تأخير المغرب هكذا

سلك لأن الله هو الزيادة ومنه سميت الغنمة فلو لأنها زيادة على ما وضع له الجهاد وهو علاء كلمة الله وسمى ولد الولد نافلة لأنه  
زيادة على الولد قال الله تعالى وهبنا له أسبق ويعقوب نافلة وفي استع عبارة عن فعل ليس بعز ولا واجب ولا مستنون وكل سنة نافلة  
وليس كل نافلة سنة فلهذا لقبه بالنوافل لأنها مشتقة على السن وفي النهاية لقبه بالنوافل وفي ذكر السن تكون النوافل عام كالقب  
الأوقات التي تكرر فيها الصلاة قال الإمام أبو زيد النفل شرع بحبر نقصان تمكن في الفرض لأن العبد وإن علت مرتبته لا يجوز عن نقصه  
حتى أن أحدا لو قدر أن يصلي الفرض من غير نقص ولا يلام على تركه السن جوهري أي ذلك الباب  
سلك جمع نافلة وهي عطية التلوع من حيث لا يجب ومنه نافلة الصلاة لقبه بالنوافل وفيه ذكر السن تكون النوافل عام

ملك والاصل في هذا قوله عليه السلام من تأخر اي داوم على ثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة بخالله له بيتا في الجنة ركعتين قبل الفجر  
واربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وهذه موكدات لا ينبغي تركها  
لان السنة وردت في صلاة النهار الى اربع وصلاة الليل الى ثمان لانه النبي عليه السلام فعل في تحمده  
من ظاهرها يقتضي ان تكون الثمان في الليل مكروهة عندها كما في النهار وليس كذلك لان النافلة في الليل بتسليمة الى الثمان  
باجرة بغير كراهة اتفاقا بل المراد انها قالا لا يزيد بالليل على ركعتين من حيث الافضية  
لك لقوله تعالى فاقروا ما ينزل من القرآن والامر بالتعلل لا يقتضي التكرار وانما اوجبنا في الثانية استدلالا بالاولى لانها يتشاكلان  
من كل وجه فاما الاخران يوافقانها في حق السقوط بالسفر وصحفة القراءة وقد رها فلا يحق ان يهما  
كذا رعبه عن ابي حنيفة وهو لما تقرر عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما الا ان الافضل ان يصير لانه عليه الصلاة والسلام داوم  
على ذلك هذا وقد روي اهل الحديث ثبوت هذا الاثر

اي اما وجوب القراءة في ركعات النفل كلها فلان الخ  
ت اما النفل فلان كل شفع منه صلاة على جهة  
والقيام الى الثالثة كتحريمه مبتدأة ولهذا اصبحت  
بالحرمة الاولى الا تكفان في المشهور عن اصحابنا  
وجهه والله وطنا قالوا يستفح في الثالثة اي يصير  
سجدة لله وسجدة لاهله واما الوتر فلا حياط  
اي اما وجوب القراءة في ركعات الوتر كلها فلا حياط  
اي صلاة النوافل هنا  
لك لان المؤدعي وقع قرينة فلزمه الاتمام هو ان  
الاطلاق لقوله تعالى لا تظنوا انكم  
لن لا الشفع الاول قدتم والقيام الى الثالث  
بمنزلة التحريم مبتدأة فيكون ملزم وهل  
اي حال كونها مبتدأة لفقهاء الركعتين  
من بعد الشروع فيها بان قام الى الثالثة ثم افلح  
لانه لو افسد قبل الشروع في الشفع الثاني لا يفتي  
ذلك لما روي انه عليه السلام كان يصلي ركعتين  
قاعدا بغير عذر  
ملك لان القيام ليس بركن في النفل فان تركه  
ابتداء فبقاء الاولى  
اي في البدء ان تركه القيام بقاء الاولى اي بعد البدء  
تلك لان الشروع بركعة كان نذرا ولو نذر ان يصلي  
قائما لم يجز ان يصلي قاعدا فكذا هذا  
تلك والذات تشر بنفسها فان سبها الركب  
لا لانه داخل في العمل الكثير  
تلك اي يشير الى تركه واليه بالاماء برأيه  
ويجعل السجود اخفض من الركوع  
تلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال ركعتي رسول  
الله عليه السلام يصلي على حمار وهو متوجه  
الى حثيرة يوحى ايماء  
تلك كما اذا ركع في ركعة ركوعين فانه زاد فعلا من  
جنس الصلوة من حيث انه ركوع ولكنه ليس  
منها لكونها زائدة  
اي الركوع الثاني في ركعة واحدة

وان شاء ركعتين وركعتين بعد المغرب واربعاً قبل العشاء واربعاً بعد  
الاشاء ركعتين وتوافق النهار ان شاء صلى ركعتين بتسليمة واحدة  
ان شاء ركعتين على صلاة ركعتين  
وان شاء اربعاً وتكرار الزيادة على ذلك قائما نافلة الليل فقال ابو حنيفة  
ان صلى ثمان ركعات بتسليمة واحدة جاز ونكوه الزيادة على ذلك وقال  
ابو يوسف ومحمد لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمة واحدة والقراءة في الفجر  
واجبة في الركعتين الاوليين وهو مخير في الاخرين ان شاء قرأ وان شاء  
سكت وان شاء سبع والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل وفي جميع الوتر  
ومن دخل في صلوة النفل ثم افسدها فضاها فان صلى أربع ركعات وقعد  
في الاوليين لم افسد الاخرين قضى ركعتين ويصلي الثانية فاعاد مع القعدة  
على القيام وان اتمتها قائما ثم قعد جاز عند ابي حنيفة وقول ابو يوسف  
ومحمد لا يجوز الا من عذروا من كان خارج المصير يجوز ان ينفل على ابيه  
التي هي وجهه لو جئت يومى ايماء باب سجود السهو  
في الزيادة والنقصان بعد السلام يسجد سجدتين ثم يشهد ويسلم  
والسهو يلزم اذا زاد في صلاته فعلا من جنسها ليس منها او تركه فعلا مسو  
او تركه قربة فاحية الكائنات والقنوت والشهادت والتكبيرات البعدين  
او تركه الامام فيما يخاف او خاف فيما ينهر وسهو الامام يؤحب على التمام  
السجود فان لم يسجد الامام لم يسجد المومنان وان سعى المومنان لم يلزم الامام

هذا الحديث  
وهو على الصحيح  
انما هو في صلاة  
الركعتين الاولى  
فان كان في الركعتين  
الاوليين  
فان كان في الركعتين  
الاوليين  
فان كان في الركعتين  
الاوليين

تلك لانها لا تسمى عن تأخير ركن او تركه واجب  
ملك كانه اراد به فعلا واجبا الا انه اراد بتسليمه سنة ان وجوبها بالسنة  
اي لا تفعل المستنون  
تلك لانها واجبة فانه عليه السلام واظن عليها من غير تركها مرة وهي امانة الوجوب  
تلك قيد بالامام لان المفرد اذا علمت فيها يجزئ فيه لاسهوه عليه اجماعا لانه مخير فيه وان جهر فيما يضافت فيه ففقه اختلاف المشايخ  
فقال  
ملك لنقرر السبب الموجب في حق الامم ولهذا يلزمه حكم الاقامة بنية الامام  
هو انما يلزمه لو سجد يصير  
تلك لا يصير مخالفا وما التزم الاداء الا متابعا  
الامام



لانه لو سجد وحده كان مخالفا لآما مده ولوتا بعد الامام ينقلب الاصل شيئا هذاه  
يعني بان يرفع ركبته من الارض وفي المبسوط ما لم يستتم قائما يعود وان استتم لا يعود وصح هذا صاحب الحواشي  
لان ما قرب الى الشيء يأخذ حكمه كقضاء المعبر اخذ حكم المصطفى حتى صلوة العيد والجمعة ولم يذكر الشيخ سجود السهو ههنا وفي الهداية  
الاصح انه لا يسجد كما اذا لم يتم وفي النهاية المختار انه يسجد ووجد بخط المكي رحمه الله انه يسجد  
على لانه تركه الواجب فلو عاد ههنا بطلت صلوته كما اذا عاد بعد ما استتم قائما لان القيام قرص والقعدة الاولى واجبة فلا  
يتركه الفرض لأجل الواجب فان قيل يشكل على هذا بما اذا تلاوة شجرة فانه يترك القيام وهو فرض ويسجد للتلاوة وهي واجبة فقد تركه  
الفرض لأجل الواجب فكذلك القياس ههنا ايضا ان لا يترك القيام الا انه تركه القيام بالارشافانه عليه الصلوة والسلام وصحابه كانوا يسجدون  
ويتركون القيام لأجلها والمعنى فيه ان المقصود من سجدة التلاوة اطهار التواضع ومخالفة الكفار فانهم كانوا يستكبرون عن السجود فحجروا  
تركة القيام من حيثيتها لخالفتهم وهذا في صلاة الفرض  
واما في النفل اذا قام الى الثالثة من غير قعدة  
فان يعود ولو استتم قائما ما لم يبيدها سبحة  
كذا في الذخيرة جوهري  
اي في الرجوع الى القعدة ههنا  
اي اصلاح  
لان في صلاة المباح صلواته وامكته ذلك لانه  
ما دون الركعة بحمل الفرض ههنا  
بذكرنا من الخامسة ههنا  
لانه ترجع الى شيء محظا قبلها فترتفع  
لان استحكم شروعه في التلاوة قبل اكمالها  
المكتوبة ومن طهرته خروجه عن الفرض  
ههنا  
لان فساد وصف الفرضية لا يبطل صلاة الصلوة  
لان لنها بن مسعود رضي الله عنه عن الصلوة  
المستبراة ..... يسجد بركعتين  
شدة قد يكون في صلوته لانه لو شك بعد الفراغ  
او بعد ما قد قدر التشهد لا يعتبر شكه الا ان يتبين  
بالقرينة ان اي بتركه ركعة مثالا

**ولا المومئ السجود ومن سعى عن القعدة الاولى ثم تذكر وهو الى حال**  
من القعدة الاولى بان لم يرفع ركبته من الفرض  
القعود اربع عدا فليس وشهد وان كان الى حال القيام اربع يسجد ويسجد  
للسهو ومن سعى عن القعدة الاخيرة فقام الى الخامسة رجع الى القعدة ما  
لم يسجد والى الخامسة ويسجد للسجود وان قيد الخامسة بسجدة يبطل فريضة  
وتحوط صلوته فلو كان عليه ان يضم اليها ركعة سادسة وان فقد  
في الرابعة قد ركن التشهد ثم قام ولم يسلم فظن بها القعدة الاولى عاد الى القعود  
ما لم يسجد في الخامسة ويسلم وان قيد الخامسة بسجدة منتم اليها ركعة ثالثة  
وقد تمت صلوته والركعتان له نافلة ومن شك في صلواته فلم يذكر ان اتم الى  
أم اربع او ذلها او لم اتم اربعه انما استأنف الصلوة فان كان لشك يرض له  
كثيرا بنى غالبية ان كان له ظن قائم لم يكن له ظن يبنى على اليقين  
باب صلوة المريض اذا تعذر على المريض القيام صلى قاعدا ركعتين  
يسجد فان لم يستطع الركوع والسجود أو لم يجز ايماء وجعل السجود اخفض  
من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه فان لم يستطع القعود استلق  
على ظهره وجعل يديه الى القبلة وأومى بالركوع والسجود وان استلقى على  
جنبه ووجهه الى القبلة وأومى جاز فان لم يستطع الايماء برأسه أومى  
الصلوة ولا يومى بعينه ولا بقلبه ولا يخالج جنبه فان قدر على القيام ولم  
يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام وجاز ان يصلي قاعدا يومى ايماء

اي في الرجوع الى القعدة ههنا  
اي اصلاح  
لان في صلاة المباح صلواته وامكته ذلك لانه  
ما دون الركعة بحمل الفرض ههنا  
بذكرنا من الخامسة ههنا  
لانه ترجع الى شيء محظا قبلها فترتفع  
لان استحكم شروعه في التلاوة قبل اكمالها  
المكتوبة ومن طهرته خروجه عن الفرض  
ههنا  
لان فساد وصف الفرضية لا يبطل صلاة الصلوة  
لان لنها بن مسعود رضي الله عنه عن الصلوة  
المستبراة ..... يسجد بركعتين  
شدة قد يكون في صلوته لانه لو شك بعد الفراغ  
او بعد ما قد قدر التشهد لا يعتبر شكه الا ان يتبين  
بالقرينة ان اي بتركه ركعة مثالا  
هذا لما رواه ابو سعيد الخدري انه عليه الصلوة  
والسلام اذا شك احدكم في صلاة فلم يذكر ان اتم  
صلى ام اربع فليلق الشك وليتجن على اليقين  
وعاد مسلم وابوداود ان القاء الشك كما يكون  
بالبناء على الأقل يكون بالاستيناف بل الاستيناف  
اولى لانه ابعد من الشك لكونه خروجاً عن القعدة  
ههنا  
هذا لما أخرجه الترمذي عن عبد الرحمن بن عوف  
قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سئ  
احكم في صلوته فلم يدروا واحدة صلى أو ثنتين فليبن  
على واحدة فان لم يدروا واحدة صلى ام اربع فليبن  
على ثلاثا ويسجد سجدتين من قبل ان يسلم  
ههنا  
هذا وقد في كل موضع احتمال انه موضع القعود  
فلو شك مثلاً في ذوات الاربع انه صلى ركعة او  
ركعتين او ثلاثا او اربعاً ولم يصل شيئاً فقد  
قدما لتشده لاحتمال انه صلى اربعاً صلى اربع  
ركعات يقعد في كل ركعة قدما لتشده لانه يمكن ان  
يكون آخر صلوة والقعدة الاخيرة فرض ههنا  
هذا لما رواه الدارقطني بسند ضعيف من حديث  
علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصلي المريض قائما فان  
لم يستطع يصل قاعدا فان لم يستطع ان يسجد او ما جعل سجوده اخفض من ركوعه فان لم يستطع ان يصلي قاعدا صلى على جنبه الايمن  
مستقبل القبلة فان لم يستطع صلى مستلقيا ورجلاه مما يلي القبلة  
هذا اشارة الى انه لا يشق الصلوة واذ كان العجز أكثر من يوم وييلة اذا كان منقيا وهو الصحيح ههنا  
هذا لان ركنية القيام للتوسل الى السجدة لما فيها من نهاية التعظيم فاذا كان لا يتعقبه السجود لا يكون ركعا ههنا

على ما في  
من الحواشي  
لا يخفى  
ههنا  
بذكرنا من الخامسة ههنا  
لانه ترجع الى شيء محظا قبلها فترتفع  
لان استحكم شروعه في التلاوة قبل اكمالها  
المكتوبة ومن طهرته خروجه عن الفرض  
ههنا  
لان فساد وصف الفرضية لا يبطل صلاة الصلوة  
لان لنها بن مسعود رضي الله عنه عن الصلوة  
المستبراة ..... يسجد بركعتين  
شدة قد يكون في صلوته لانه لو شك بعد الفراغ  
او بعد ما قد قدر التشهد لا يعتبر شكه الا ان يتبين  
بالقرينة ان اي بتركه ركعة مثالا  
هذا لما رواه ابو سعيد الخدري انه عليه الصلوة  
والسلام اذا شك احدكم في صلاة فلم يذكر ان اتم  
صلى ام اربع فليلق الشك وليتجن على اليقين  
وعاد مسلم وابوداود ان القاء الشك كما يكون  
بالبناء على الأقل يكون بالاستيناف بل الاستيناف  
اولى لانه ابعد من الشك لكونه خروجاً عن القعدة  
ههنا  
هذا لما أخرجه الترمذي عن عبد الرحمن بن عوف  
قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سئ  
احكم في صلوته فلم يدروا واحدة صلى أو ثنتين فليبن  
على واحدة فان لم يدروا واحدة صلى ام اربع فليبن  
على ثلاثا ويسجد سجدتين من قبل ان يسلم  
ههنا  
هذا وقد في كل موضع احتمال انه موضع القعود  
فلو شك مثلاً في ذوات الاربع انه صلى ركعة او  
ركعتين او ثلاثا او اربعاً ولم يصل شيئاً فقد  
قدما لتشده لاحتمال انه صلى اربعاً صلى اربع  
ركعات يقعد في كل ركعة قدما لتشده لانه يمكن ان  
يكون آخر صلوة والقعدة الاخيرة فرض ههنا  
هذا لما رواه الدارقطني بسند ضعيف من حديث  
علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصلي المريض قائما فان  
لم يستطع يصل قاعدا فان لم يستطع ان يسجد او ما جعل سجوده اخفض من ركوعه فان لم يستطع ان يصلي قاعدا صلى على جنبه الايمن  
مستقبل القبلة فان لم يستطع صلى مستلقيا ورجلاه مما يلي القبلة  
هذا اشارة الى انه لا يشق الصلوة واذ كان العجز أكثر من يوم وييلة اذا كان منقيا وهو الصحيح ههنا  
هذا لان ركنية القيام للتوسل الى السجدة لما فيها من نهاية التعظيم فاذا كان لا يتعقبه السجود لا يكون ركعا ههنا

على ما في  
من الحواشي  
لا يخفى  
ههنا  
بذكرنا من الخامسة ههنا  
لانه ترجع الى شيء محظا قبلها فترتفع  
لان استحكم شروعه في التلاوة قبل اكمالها  
المكتوبة ومن طهرته خروجه عن الفرض  
ههنا  
لان فساد وصف الفرضية لا يبطل صلاة الصلوة  
لان لنها بن مسعود رضي الله عنه عن الصلوة  
المستبراة ..... يسجد بركعتين  
شدة قد يكون في صلوته لانه لو شك بعد الفراغ  
او بعد ما قد قدر التشهد لا يعتبر شكه الا ان يتبين  
بالقرينة ان اي بتركه ركعة مثالا  
هذا لما رواه ابو سعيد الخدري انه عليه الصلوة  
والسلام اذا شك احدكم في صلاة فلم يذكر ان اتم  
صلى ام اربع فليلق الشك وليتجن على اليقين  
وعاد مسلم وابوداود ان القاء الشك كما يكون  
بالبناء على الأقل يكون بالاستيناف بل الاستيناف  
اولى لانه ابعد من الشك لكونه خروجاً عن القعدة  
ههنا  
هذا لما أخرجه الترمذي عن عبد الرحمن بن عوف  
قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سئ  
احكم في صلوته فلم يدروا واحدة صلى أو ثنتين فليبن  
على واحدة فان لم يدروا واحدة صلى ام اربع فليبن  
على ثلاثا ويسجد سجدتين من قبل ان يسلم  
ههنا  
هذا وقد في كل موضع احتمال انه موضع القعود  
فلو شك مثلاً في ذوات الاربع انه صلى ركعة او  
ركعتين او ثلاثا او اربعاً ولم يصل شيئاً فقد  
قدما لتشده لاحتمال انه صلى اربعاً صلى اربع  
ركعات يقعد في كل ركعة قدما لتشده لانه يمكن ان  
يكون آخر صلوة والقعدة الاخيرة فرض ههنا  
هذا لما رواه الدارقطني بسند ضعيف من حديث  
علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصلي المريض قائما فان  
لم يستطع يصل قاعدا فان لم يستطع ان يسجد او ما جعل سجوده اخفض من ركوعه فان لم يستطع ان يصلي قاعدا صلى على جنبه الايمن  
مستقبل القبلة فان لم يستطع صلى مستلقيا ورجلاه مما يلي القبلة  
هذا اشارة الى انه لا يشق الصلوة واذ كان العجز أكثر من يوم وييلة اذا كان منقيا وهو الصحيح ههنا  
هذا لان ركنية القيام للتوسل الى السجدة لما فيها من نهاية التعظيم فاذا كان لا يتعقبه السجود لا يكون ركعا ههنا

هذا لما رواه الدارقطني بسند ضعيف من حديث  
علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصلي المريض قائما فان  
لم يستطع يصل قاعدا فان لم يستطع ان يسجد او ما جعل سجوده اخفض من ركوعه فان لم يستطع ان يصلي قاعدا صلى على جنبه الايمن  
مستقبل القبلة فان لم يستطع صلى مستلقيا ورجلاه مما يلي القبلة  
هذا اشارة الى انه لا يشق الصلوة واذ كان العجز أكثر من يوم وييلة اذا كان منقيا وهو الصحيح ههنا  
هذا لان ركنية القيام للتوسل الى السجدة لما فيها من نهاية التعظيم فاذا كان لا يتعقبه السجود لا يكون ركعا ههنا



١٠ اعتباراً بسجدة الصلوة كذا في الهداية وفيه إشارة إلى أن التكبير سنة وليس واجباً لأنه اعتبره بسجدة الصلوة والتكبير فيها ليس  
بواجب ويقول في سجوده سبحانه في الأعلى ثلاثاً هو المختار وبعض المتأخرين استحسنوا أن يقول فيها سبحان ربنا إن كان وعد ربنا  
مفعولاً وإن لم يذكر فيها شيئاً من أجزائه ولو ترك التكبير التي يحرم بها أجزاءه عندنا خلافاً للشافعي ولا يجوز سجدة الخلاوة إلا بما يجوز به الصلوة  
من الشرائط من الطهارة من الحدث والنفس وسر العورة واستقبال القبلة إذا تلاها على الأرض ولا يسم لها إلا أن لا يجرد الماء أو يكون  
مريضاً فإن تكلم فيها أو فقهه أو أحدث منها أو خطب عليه أعادتها وإن سجدت امرأة الرجل مقتنية لم تفسد عليه وإن نوى ما عتبه جرحه  
سبباً لأنه لم يخرج إلا في القعود ولا يقعد عليه <sup>كذلك</sup> أي على الساجد للثلاث <sup>أي</sup> لأن التكبير ليس واجباً في السجدة <sup>في سجدة الخلاوة</sup>  
سبباً من نحو قصر الصلاة وإباحة الفطر وامتداد مدة السبع ثلاثة أيام <sup>شرح هذه</sup> أي السلام <sup>أي</sup> تحصيل الصلاة  
سبباً لقوله عليه السلام يسم المقيم كما لو يوم وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولها هذا <sup>١٠ اعتباراً بسجدة الصلوة</sup>

ومن اراد السجود كثيرا لم يرفع يديه وسجد ثم كثيرا ورفع رأسه ولا يشهد

عليه ولا سلام **باب صلاة المسافر** في السفر الذي يغيره الأحكام

أَنْ يَقْصِدَ الْإِنْسَانُ مَوْضِعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ مَسِيرَةً ثَلَاثَةَ أَلْفِ قِسْمٍ

والتي هي للاستراحة في  
الاستراحة ومنه

الافرنافكلام اوتواة تكملا لانه

وَأَمَّا فِي الْمَدِينَةِ الَّتِي كُنَّا نُكَفِّرُ عَنْهَا سَاءَ مَا يَصْنَعُونَ

صلى الله عليه وسلم في الثانية مقدار الشهد اجزائه رهنان عن فرضه

وكانت الاخرى ان له نافلة وان لم يقعد مقدار التشهد في الوكعتين

الاوليين بطلت صلوة ومن خرج مسافرا صلى ركعتين اذا قارب بيوت

المِصْرُ وَلَا يَزَالُ عَلَىٰ حَكْمِ السَّفَرِ حَتَّىٰ يَبُوءَ بِالْأَقَامَةِ فِي بَلَدٍ خَمْسَةَ عَشْرَ يَوْمًا

فصاعداً فيلزمه الإتمام وان نوى الإقامة أقل من ذلك لم يتم وان دخل

بَلَدًا وَلَمْ يَتَوَّأْنَ يَقِمَ فِيهِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَأَمَّا يَقُولُ عِدَا أَخْرَجَ أَوْ تَعَدَّدَ

أخبرني عن ذلك الرقيب من أن يعرف السر ويطلع على ذلك

فَذَكِّرْنَا لَهُمْ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ

سرب موراد از این که همه سربها را در یک جا جمع کرد و در آنجا  
 از آنان که در آنجا بودند در میان آنان که در آنجا بودند

المسافر في صلاة الصلوة مع نكاحها لو طأها في الصلاة وأراد دخول معها في  
رباعية سفرية لا يكملوه الفجاءة إذا المسافر والقيم فيها سواء صلى ركعتين وسلم تسليماً

فَاتَيْتُهُمْ لَمَّا خَضَعُوا لَهُ حُلْفَةً وَأَدَا أَعْلَى الْمَسَافِرُ بِالْمَقِيمِينَ رِجْلَيْنِ سِلَاحًا ثُمَّ

المؤمنون صلواتهم ويستجيب له اذا سألهم ان يقول آمنا وصلواتكم فانافقوا

سَفَرُوا إِذَا دَخَلَ الْمَسَافِرُ مُصْرُوهُمْ الصَّلَاةَ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْأَقَامَةَ فِيهِ

بعد الوقت  
لا تنفعه نية الاقامة فلهذا منه شاء الفرض على غيره الفرض في حق القعة

والاخرين واجب في حق المقيم وفرض في حق المسافر لهما اوليين بالنسبة الى اقدم  
 وفرض في حق المسافر لاشراك القعدة الاخره بالنسبة اليه لكونه عطلة ركعتين

فَيُفَرِّدُونَ فِي الْبَاقِي كَالْمُسْبِقِ ۚ أَيُّ كَيْفٍ يُفَرِّدُ الْمُسْبِقُ بَعْدَ فُرْغِ الْأَمْرِ  
وَالْمَسَافِرِ ۚ

[illegible]

كما يعتبر السبع في الماء والسير في البر وإنما يعتبر  
في كل موضع ما يليق بحاله حتى لو كان موضع له  
طريقان أحدهما في البر وهو يقطع في ثلاثة أيام  
والثاني في البحر وهو يقطع في يومين إذا كانت  
الرياح مستوية فإنه إذا ذهب في طريق البر يقصر  
وفي الثاني لا يقصر وكذا العكس

هو حنيفة اعتبار السيرة في البر بالسير في البحر بان لو كان

یومین والثانی فی البحر وهو یقطع فی ثلاثہ ایام

اداکانتا لریح مستویۃ فانه اذا ذهب فی طریق  
البریق قصر فی الثاني یقصر

من الرباعية في السفر  
سلاسل الشغل الشاذ لا يقض ولا تأثم عليه

وهذه آية التافلية <sup>في الحضر</sup> على السفر

لأنه تحاط النفل بالفرض قبل اكماله فانقلب

الكل نقله د  
اي يوحنا المصري  
بشهادة الاقامة بتمتة بالخير افتتاح

السفر بالخروج عنها هداية اي سوت المص

روى عن عمر و ابن عباس رضي الله تعالى

يَوْمًا

سنة اشرى وكان يقصير في الصلاة

بل لا نهيا ليست موضع الإقامة لانهم

ببین القرار والقرار

مما قد نه لأنه بعد ذلك وح الوقت لا يصح إقامته

لان فرض المسافر لا يتغير بعد الوقت لا فضاء  
سسه وهو الوقت م م د ي

ایام المصافحہ

والأمانة تغفر فرضه إلى أربع للتبعية كما يغفر  
بنية الإقامة لا اتصال المغير بالسب وهو الوقت

هذه هي  
أرجو المسافر... إلى الأرجنتين

في الإبراهيمين أو الصراة لوفى الاخيرين

أما الركعتين كما هي من القعدة الأولى واجبة حتى  
تصل لا ينهيهما التزام المواقفة في الركعتين

الى ثقتهم و ان المقيمين بالمسافر  
 مستند لانه عليه السلام قال: حين مبعدي لا

۱۷۰ لانه عليه السلام واصحابه رضوان الله



لأنه لا يبق وطن له إلا يرى أنه عليه السلام بعد الهجرة عَدَنَفْسه بمكة من المسافر في هذه  
أي الوطن الأول ..... أي لذلك المسافر حتى قصر الصلاة

لأنه وان استحدث وطن أهليا وأهله الأولون بأقرب في الوطن الأول فكل واحد منهما وطن أهلي له وأعلم أن الوطنان ثلاثة وطن أهلي  
ووطن إقامة ووطن سكني فالأهلي ما كان مأهولة فيه لا يبطل إلا بمثلها ووطن الإقامة ما نوى أن يقيم فيه خمسة عشر يوما فصاعدا يبطل  
بالأهلي وبمثلها وبأنشاء سفر ثلاثة أيام ووطن السكني ما نوى أن يقيم فيه أقل من خمسة عشر يوما وهو ما منعق الاوطان يبطل بالكل  
وهو من شرط وطن الإقامة تعدد مسرعه فيه روايتان أحدهما لا يكون بعد سفر ثلاثة أيام والثاني يكون وطنان لم يتعدده سفر  
ولم يكن بينه وبين أهله ثلاثة أيام ومن حكم وطن الإقامة ألا أنه ينتقض بالأهلي لأنه فوقه ووطن الإقامة لأنه مأهولة وبأنشاء السفر  
لأنه منه ولا ينتقض بوطن السكني لأنه دوله بيان هذا زبيدي خرج إلى الحج فاستوطنها ونقل أهله إليها ثم سافر منها إلى عدن فزبد  
فأنه يصل فيها ركعتين لأنه وطنه الأول قد بطل  
بإستحداث هذا الثاني فإن كان استحدثت بالمعجم  
أهلا وأهله الأولون بأقرب بزبد فسا فر من الحج  
إلى عدن فزبد صلى بها ركعتين لأن كلاهما كان  
وطنا له فإن كان وطنه ابتداء بزبد فخرج إلى مكة  
فنوى المقام بالمعجم خمسة عشر يوما فصاعدا فإنه  
يتم ما دام بها فإذا خرج منها إلى مكة ثم عاد إلى المعجم  
صلى بها ركعتين حتى يأتي إلى زبيد لأنه قد بطل  
بأنشاء السفر إلى مكة فبطل حكمه جوهرة

وَمَنْ كَانَ لَهُ وَطَنٌ فَأَنْتَقَلَ عَنْهُ وَاسْتَوَطَنَ غَيْرَهُ ثُمَّ سَافَرَ وَدَخَلَ وَطَنَهُ  
الذي كان انتقل عنه بطل أهله  
الأول لم يتم الصلاة وإذا نوى المسافر أن يقيم بمكة ومثلي خمسة عشر يوما  
من غير نية إقامة في بلد قصر الصلاة  
لم يتم الصلاة ومن فاتته صلاة في السفر قضاها في الحضر ركعتين ومن فاتته  
رباعية أو أكثر أتت بأحداهما في الحضر  
صلاة في الحضر قضاها في السفر أربع ركعات والعاصي والطبع في السفر ركعتين  
باب صلاة الجمعة لا تصح الجمعة إلا بمقبر جامع أو في مصلى للحضر  
ولا يجوز في القرى ولا تجوز أقامتها إلا للسلطان أو من أمره السلطان وفي  
شرايطها الوقت فصيح في وقت الظهيرة ولا تصح بعده ومن شرايطها الخطبة قبل  
الصلاة بخطب الإمام خطبتين يفصل بينهما بقعدة ويخطب قائما على طهارة  
فإن أقصر على ذكراته تعالى جاز عندنا خيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا بد من  
ذكر طويل يسمى خطبة فإن خطب قاعدا أو على غير طهارة جاز ويكره ومن  
شرايطها الجماعة وأقلهم عندنا خيفة ثلاثة سوى الإمام وقال أبو يوسف  
وشحرا اثنين سوى الإمام ويجزئ الإمام بأقرأة في الركعتين وليس فيها  
قراءة سورة بعينها ولا تجب الجمعة على مسافر ولا أجراه ولا يرض ولا جدد  
فإن حضره وصلوا مع الناس أجزأهم عن فرض الوقت ويجوز للمسافر والبعد  
والمرضى أن يؤم في الجمعة ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الإمام  
ولا عدله كره له ذلك وجازت صلواته فإن بدله أن يحضر الجمعة فتوجه  
إليها بطلت صلاة الظهر عندنا في خيفة بالسعي وقال أبو يوسف ومحمد لا يبطل  
فيها صلاة الظهر

والجمعة على الجماعين  
يجوز في جميع  
أقرب القصر  
والجمعة في القرى  
ولا تجوز أقامتها إلا  
للسلطان أو من أمره  
السلطان وفي شرايطها  
الوقت فصيح في وقت  
الظهيرة ولا تصح  
بعده ومن شرايطها  
الخطبة قبل الصلاة  
بخطب الإمام خطبتين  
يفصل بينهما بقعدة  
ويخطب قائما على طهارة  
فإن أقصر على ذكراته  
تعالى جاز عندنا خيفة  
وقال أبو يوسف ومحمد  
لا بد من ذكر طويل  
يسمى خطبة فإن خطب  
قاعدا أو على غير طهارة  
جاز ويكره ومن شرايطها  
الجماعة وأقلهم عندنا  
خيفة ثلاثة سوى الإمام  
وقال أبو يوسف وشحرا  
اثنين سوى الإمام  
ويجزئ الإمام بأقرأة  
في الركعتين وليس فيها  
قراءة سورة بعينها  
ولا تجب الجمعة على  
مسافر ولا أجراه ولا  
يرض ولا جدد فإن حضره  
وصلوا مع الناس أجزأهم  
عن فرض الوقت ويجوز  
للمسافر والبعد والمرضى  
أن يؤم في الجمعة ومن  
صلى الظهر في منزله يوم  
الجمعة قبل صلاة الإمام  
ولا عدله كره له ذلك  
وجازت صلواته فإن بدله  
أن يحضر الجمعة فتوجه  
إليها بطلت صلاة الظهر  
عندنا في خيفة بالسعي  
وقال أبو يوسف ومحمد  
لا يبطل فيها صلاة الظهر

لأن اعتبار النية في موضعين يقتضي اعتبارها  
في موضعين وهو متبع لأن السفر لا يبرئ عنه  
ينبغي لو صح نية بموضعين بعضهما منع فيؤدي ذلك  
إلى القول بأن السفر لا يتحقق لأن إذا جمعت إقامة  
المسافر في المراحل بما يزيد ذلك على خمسة عشر يوما  
بمعركة وهي المنزلة  
لأن القضاء على حسب الأداء  
إذا كانت الفاتحة شائعة كما في السفر يقتضي ثمانية  
وإذا كانت رابعة كما في الحضر يقتضي رابعة  
في قوله والعاصي أي المسافر العاصي في سفره  
كما قال العدو والخروج على الإمام  
في إطلاق النصوص الواردة في القصر  
لأنه هو كل موضع له أمير وقاض يتعدد الأحكام  
ويقيم الحدود هذه  
لأنه لما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا  
جمعة ولا شريق ولا صلاة فطر ولا ضحى إلا في  
مصر جامع أو مدينة عظيمة على  
الجمعة  
لأنها تقام بجميع عظيم وقد قطع المنازعة في الشقة  
والقديم وقد يقع في غيره فلا بد منه تنجيبا لأمرها  
فمن تنفرد من سبق إلى الجامع من الأداء في أول  
الوقت وآخره ومن نصب للخطيب سراج القنات  
هذا لما أخرجه البخاري عن ابن عمر رضي الله عنه أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة  
حين تبتل الشمس  
لأنه لا يبق وطن له إلا يرى أنه عليه السلام بعد الهجرة عَدَنَفْسه بمكة من المسافر في هذه  
أي الوطن الأول ..... أي لذلك المسافر حتى قصر الصلاة

لأن النبي صلى الله عليه وسلم ما صلها بدون الخطبة في عمره هذه  
لأن متعلق الخطبة هي التوجبة والتسمية والجمعة لا تنهي خطبة  
لأنها قبل الجمع والخطاب ورد للجمع وهو قوله تعالى فاسمعوا لذكر الله فإنه يقتضي ثلاثا سوى الخطيب المذكور  
لأنه لا يفتي حكم الجماعة حتى أن الإمام يتقدم على الثلاثة  
لأن عدم وجوبها عليهم رخصة لهم دفعا للرجح فإذا حضروا تقع فرضا  
لأنه لا بد من ذلك لانها مذكورة في قوله تعالى فاسمعوا لذكر الله فإنه يقتضي ثلاثا سوى الخطيب المذكور  
والإمام فيها لأن السعي إذا كان بعدما فرغ منها لم يبطل ظهره اتفاقا  
لأن السعي من قرأتين الجمعة وخصتها بالأمر والاستغفار بقرأتين الجمعة المختصة بها يبطل الظهر كالنحرية





له لانه عليه الصلوة والسلام استسقى ولم يرو عنه الصلوة... يعني في بعض الروايات  
أي طلب السقي من الله تعالى

له لقوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا فطلق نزول الغيث بالاستغفار  
له لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين كصلاة العيد رواه ابن عباس رضي الله عنهما قلنا فكم مرة وتكرر في كل سنة  
له لما روى انه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة وحول رداءه... هذا  
له لان الكفار اهل الضلال فلا يصلح حضورهم وقت طلب الرحمة... هذا

ليس في الاستسقاء صلاة مستنونة جماعة فان صلى الناس وحدا كاجل  
وانما الاستسقاء الدعاء والاستغفار وقال ابو يوسف ومحمد يصلي  
الامام بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ثم يخطب ويستقبل القبلة  
بالدعاء ويقلب الامام رداءه ولا يقبل القوم اذ رديتهم ولا يحضر اهل  
الذمة الاستسقاء باب قيام رمضان... يسحب ان يجتمع الناس  
في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي ثم امامهم خمس ترويضات في كل  
ترويض تسليمات وتجلس بين كل ترويضتين مقدار ترويض ثم يوتر بهم  
ولا يصلي الترويضات في غير شهر رمضان... باب صلوة الخوف اذا اشتد  
الخوف جعل الامام الناس طائفتين طائفة في وجه العدو وطائفة خلفه  
فيصلي هذه الطائفة ركعة وسجدتين فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية  
سقطت هذه الطائفة الى وجه العدو وجاءت تلك الطائفة فيصلي بهم الامام  
ركعة وسجدتين وتشهدوا وسلم ولم يسلموا اذ هبوا الى وجه العدو وجاءت  
الطائفة الاولى فصلى ارجعا ركعة وسجدتين بغير قراءة وتشهدوا وسلموا  
الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى ركعة وسجدتين بقراءة وتشهدوا  
وسلموا فان كان الامام مقيما صلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعتين  
وقصرا بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب وبالثانية ركعة ولا يقابلون في حال  
الصلوة فان فعلوا ذلك بطلت صلاتهم وان اشتد الخوف سلموا ارجعا وحدا

له لان الناس يجزؤون للدعاء وما دعاء الكافرون  
الا في ضلال وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم  
تبعيدهم فقال انا اراهم من كل مسلم مع مشركه  
ولان اجتماعهم مع الكافر موجب لنزول اللعنة  
عليهم فلا يجوز اخراجهم عند طلب الرحمة  
جوهرة

له ذكره بلفظ الاستسقاء والاصح ان الترويض  
سنة مؤكدة لقوله عليه السلام وسنتكم  
قيامه قيامه واراد الشيخ ان اداهها بالجماعة  
مستحب ولذلك قال ويستحب للناس ان يجتمعوا  
ولم يقل يستحبوا لتراويج وانما قال يجتمع الناس  
بعد العشاء وهم مجتمعون لصلوة العشاء لانه  
بعد الصلوة يشترقون عن هيئة الصلوة فلهذا  
قال يجتمعون اي يرجعون مهتوفين ومن كان يجلس  
الغزاة فالأفضل ان يصليها في بيته عند ان خفت  
وعند مجيء في المسجد ففضل وعن ابن يوسف ان قلنا  
ان يصليها في بيته كما يصليها مع الامام في المسجد  
فالأفضل ان يصليها في بيته واما اذا كان ممن  
يقتدى به وتكثر الجماعة بحضوره وتقل خفته  
فانه لا ينبغي له ترك الجماعة قوله فيصلي بهم الامام  
خمس ترويضات في كل ترويض تسليمات الترويض  
اسم لاربع ركعات سميت بذلك لانه يقع عقوبتها  
للاستراحة جوهرة

له الشان... اي في الترويض  
له لانه اوجب عليها الخلفاء الراشدون رضي الله  
عنهم والنبي عليه السلام بين العشر في تركه للمواظبة  
وهي خشية ان تكتب علينا  
اي طاعة لا يصلح الترويض  
له وعليه اجماع المسلمين هذه  
اي الطائفة الاولى

له لانهم لاحقون  
اللاحق وهو الذي فات من آخر الصلوة بسبب نوم  
ارسبق حدث بان تكون صلاته على ضربين الامام  
حقيقة ودأبه فيما يقصده على ادائه تقليدا  
اي في هذا الباب

له والاصل فيه رواية ابن مسعود رضي الله  
عنه ان النبي عليه السلام صلى صلوة الخوف  
على الصفة التي قلنا... قبلنا وهذا المتن

له لما روى انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالطائفتين ركعتين ركعتين... هذا  
جوهرة

له لان تنصيف الركعة الواحدة غير ممكن فجعلها في الاولى او في الثانية... هذا  
جوهرة

له لانه صلى الله عليه وسلم شغل عن اربع صلوات يوم اشذق ولو جاز الاداء مع القتال لما تركها... هذا  
جوهرة

له ومعنى اشتداد الخوف هنا معان لا يدعهم العدو وان يصلوا نازلين بل يجمعونهم بالمحاربة  
شرح الهداية



له لقوله تعالى فان خستم فزجلا لاى قما على ارجلكم واشتداد الخوف هنا ان لا يدعهم العدو ويصلون ثانيا بل  
يجمعونهم بالحاجة وليس لهم ان يصلوا حاجة ركبانا لانعدام الاتحاد في المكان وكما تسقط الاركان عن الركاب يسقط عنه الاستقبال الى القبلة  
له لقوله تعالى فان خستم فزجلا لاى قما على ارجلكم واشتداد الخوف هنا ان لا يدعهم العدو ويصلون ثانيا بل

له جمع جنازة بالفتح الميت وهو المراد هنا وبالكسر النعش الذي يوضع عليه الميت للنقل او الحمل  
له قال رحمه الله واذا حضر الرجل اى حضرته الوفاة او حضرته ملائكة الموت وعلامة الاحتضار ان تسترخى قدماء ويتعرج انف  
ويخسف مبدغاه وتمتد جلدة وجهه فلا يرى فيها نقطت جوده  
له هذا هو السنة والمخاراة ان يوضع مستلقيا على فقاه نحو القبلة لانه ايسر خروج روحه جوده

له لان الوضوء سنة الاحتضار غير ان اخراج  
الماء منه متعذر فترك ان هذه  
ان من ثم الميت  
اي في التخمير  
له لما فيه من تعظيم الميت وانما يوترقوله صلى الله  
عليه وسلم ان الله ورجبنا لوتر هذه  
له جسد سدرة برا غادره اوراق قورينة  
د وكرتد نجا تكلمه حمامه يوتارلى  
له وهو شمس مشهور لانه الملع في استخراج الوضوء  
والمراد خطي العراق وهو مثل الصابون في تنظيم  
له لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم  
شهادة ان لا اله الا الله والمراد الذي قرب من  
الموت بطريق المجاز باعتبار ما يؤل اليه

يَوْمُونَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِلَى آيَةٍ شَاءُوا إِذَا تَقَدَّرَ رُكُوعًا عَلَى التَّوَجُّهِ  
إِلَى الْقِبْلَةِ بِأَنَّ الْجَنَائِزَ إِذَا احْتَضَرَ الرَّجُلُ وَجَّهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى شِقِّهِ  
الْأَيْمَنِ وَلَقِنَ الشَّهَادَتَيْنِ قَادِمَاتٍ شَدَّ وَحِجَّتَهُ وَعَصَفُوا عَيْنَيْهِ وَإِذَا  
أَرَادَ وَغَسَلَهُ وَضَعُوهُ عَلَى تَبْرَةٍ وَجَعَلُوا عَلَى عَوْرَتِهِ حِجْرَةً وَتَرَعُوا ثِيَابَهُ  
وَوَضَعُوهُ وَلَا يَمْتَصُّ وَلَا يَسْتَنْشِقُ ثُمَّ يَفِيضُونَ الْمَاءَ عَلَيْهِ وَيَجْعَلُونَ تَبْرَةً  
وَتَرَاوَعُوا عَلَى الْمَاءِ بِالسِّنْدِ وَأَبْجَرُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْمَاءُ الْقَرَّاحُ وَيُغْسَلُ رَأْسُهُ  
وَحِجَّتُهُ بِالْحِطْبِيِّ ثُمَّ يَفْتَحُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرَ فَيُغْسَلُ بِالْمَاءِ وَالسِّنْدِ حَتَّى يَرَى  
أَنَّ الْمَاءَ قَدْ وَصَلَ إِلَى مَا بَيْنَ التَّخْتِ مَتْنَهُ ثُمَّ يَضَعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ فَيُغْسَلُ  
بِالْمَاءِ وَالسِّنْدِ حَتَّى يَرَى أَنَّ الْمَاءَ قَدْ وَصَلَ إِلَى مَا بَيْنَ التَّخْتِ مَتْنَهُ ثُمَّ يَكْبِتُ  
وَيُسَبِّحُ إِلَيْهِ وَيَسْمُحُ بَطْنَهُ مَسْحًا رَفِيقًا فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ غَسَلَهُ وَلَا يَغْتَسِلُ  
غَسَلَهُ ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ بِشُوبٍ وَيَجْعَلُهُ فِي أَكْحَانِهِ وَيَجْعَلُ الْخُوطُ فِي رَأْسِهِ وَيُسَبِّحُ  
وَالْكَافُّرُ عَلَى مَسَاجِدِهِ وَالسُّنَّةُ أَنْ يَكُنَّ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ إِرَارٍ  
وَقَبِيصٍ وَلِفَافَةٍ فَإِنْ أَقْصَرَ وَاعْلَى ثَوْبَيْنِ جَازَ وَإِذَا أَرَادَ الْفَافَةَ  
أَبْتَدَأَ بِالْجَانِبِ الْأَيْسَرِ فَالْقَوَّةُ عَلَيْهِ ثُمَّ بِالْأَيْمَنِ فَإِنْ خَافَ أَنْ يَتَغَيَّرَ الْكَبَرُ  
عَقْدُهُ وَتَكُنَّ الثَّرَاءُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ إِرَارٍ وَقَبِيصٍ وَخَارِ وَخَرَقَةٍ يَبْطُ  
بِهَا ثِيَابُهَا وَلِفَافَةٍ فَإِنْ أَقْصَرَ وَاعْلَى ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ جَازَ وَكَوْنُ الْخَارِ فِي  
الْقَبِيصِ حَتَّى لِفَافَةٍ وَيَجْعَلُ شَعْرَهَا عَلَى صَدْرِهَا وَلَا يَسْرِجُ شَعْرَ الْمِيتِ

احتمال العمل  
الوضوح في  
الوضع  
عليه  
مما لا يوجب  
الاسترخاء  
باليد  
الجمجمة  
الاشارة  
في القصة  
وهو على  
في السجدة  
في السجدة  
في السجدة

له واما لتعين الميت في القبر فشرع عند اهل  
السنة لان الله تعالى يجهه في القبر وصورة ان  
يقال يا فلان بن فلان او يا عبدالله ابن عبدالله  
اذكرونيك الذي كنت عليه وقدر منيت بالله  
ربا وبالاسلام دينا ونحمد نبيا فان قيل اذا لم  
متى يسئل اختلوا فيه قال بعضهم حتى يدعى دقا  
بعضهم في بيته بعضه على الارض وينطبق عليا  
كالقبر والقول الاول اشهر لان الآثار وردت  
به فان قيل هل يسئل الطفل الوضيع فالجواب ان  
كل ذي روح من بني آدم فانه يسئل في القبر  
يا جماع اهل السنة لكن يلغنه الملك فيقول له من  
ربك ثم يقول له قل لله ربي ثم يقول له ما دينك  
ثم يقول له قل ديني الاسلام ثم يقول له من  
نبيك ثم يقول له قل نبيي محمد صلى الله عليه وسلم  
وقال بعضهم لا يلغنه بل يلغنه الله حتى يحجب  
كما اخبر علي عليه السلام في المهد

له بمعنى الظاهر الذي يوضع عليه الثوب والمراد  
هنا السري الذي وضع عليه الثوب  
له يسيد ما بقي من الخرج حتى لا يتلوث الكفن

له وهو من رفق وترفق تظف به من الرفق خلافا لمحقق والمنع  
اي تطيب الميت اي تطيبا لاجتماع اي مواضع يجود  
له لان الغسل عشاء بالنس وقد حصل سنة هذه  
له تربط ما فوق الرأس والقدر ليلف فيها وتربط من الاعلى والاسفل  
له لما روي انه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة اثواب بيض سخو  
له لقول ابو بكر رضي الله عنه اغسلوا ابي محمدن وكفنوني فيها  
له فتسقط اللقافة عما خرقه فوقها ثم الخندق قوما ثم موضع البراءة مقبرة  
له التفسير عياره عن تخليص بعضه عن بعض وقيل تخليطه بالمشط

















وَالْفَرَقُ مِئَةٌ وَثَلَاثُونَ رِبْطًا وَلَيْسَ فِي الْخَارِجِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَجِ عَشْرٌ  
بَابُ مَنْ يَجُوزُ دَفْعُ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِ وَمَنْ لَا يَجُوزُ لَهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى  
أَمَّا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ الْآيَةُ فِيهِ ثَمَانِيَةُ أَصْنَافٍ  
فَدَسَقْتُ مِنْهَا لِلْوَلَفَةِ قُلُوبَهُمْ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَزَّ وَجَلَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ  
وَالْفَقِيرُ مَنْ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ وَالْمَسْكِينُ مَنْ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ وَالْعَامِلُ يَدْفَعُ إِلَيْهِ  
الْإِمَامُ بِقَدَرِ عَمَلِهِ أِنْ عَمِلَ وَفِي الرِّقَابِ بَعْدَ الْمَكَاتِبِ وَفِي رِقَابِهِمْ  
وَالْغَارِمُ مَنْ لَمْ يَدِينْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ قِطْعِ الْعِزَّةِ وَأَبْنُ السَّبِيلِ مَنْ كَانَ لَهُ  
مَالٌ فِي وَطَنِهِ وَهُوَ فِي مَكَانٍ لَا شَيْءَ لَهُ فِيهِ فَهَذِهِ جِهَاتُ الزَّكَاةِ وَالْمَالُ  
أَبْدَى دَفْعَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَلَهُ أَنْ يَقْصُرَ عَلَى صَنِيفٍ وَاحِدٍ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ  
الزَّكَاةَ إِلَى ذِمِّيٍّ وَلَا يَبْنِي بِهَا مَسْجِدًا وَلَا يَكُنَّ بِهَا مَيْتٌ وَلَا يَشْتَرِيَ بِهَا رَقَبَةً  
يَعْتَقُ وَلَا تَدْفَعُ إِلَى غَنِيٍِّّ وَلَا يَدْفَعُ الزَّكَاةَ إِلَى أَبِيهِ وَجَدِّهِ وَأَنْ عَدَا  
وَلَا إِلَى وَلَدِهِ وَوَلَدِ وَلَدِهِ وَأَنْ سَقَطَ وَلَا إِلَى أُمِّهِ وَلَا تَدْفَعُ الْمَرْأَةُ إِلَى الرَّجُلِ  
زَوْجِهَا عِنْدَ بَنِي خَيْفَةَ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَحَدَّثَ عَنْهُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَدْفَعُ إِلَى  
مَكَاتِبِهِ وَلَا مَمْلُوكِهِ وَلَا مَمْلُوكَةٍ غَنِيٍّ وَلَا وَلَدٍ غَنِيٍّ إِذَا كَانَ صَغِيرًا وَلَا  
تَدْفَعُ إِلَى بَنِي هَاشِمٍ وَهُمْ آلُ عَلِيٍّ وَآلُ عَبَّاسٍ وَآلُ جَعْفَرٍ وَآلُ هَاشِمٍ وَآلُ  
حَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَمَوَالِيَهُمْ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَحَدَّثَ عَنْهُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَدْفَعُ الزَّكَاةَ  
إِلَى رَجُلٍ يَحْتَلُّهُ فَقِيرًا ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ غَنِيٌّ أَوْ هَاشِمِيٌّ أَوْ كَافِرٌ أَوْ دَفَعَ فِي ظُلْمَةٍ

فلا تفقد القليلك اذ كسبه المملوك لم يسد به و  
حق في كسبه مكانه فلم يتم القليلك هـ

مطلقا لما رواه مسلم في حديث طويل من رواية عبد المطلب ورسعة رضي الله عنهما مرفوعا ان هذه الصدقات انما هي اوساخ الناس  
 وانها لا تصل الى محمد انتهى صلى الله عليه وعلى آله وسلم <sup>ع</sup> <sub>س</sub>  
 مطلقا لانهم ينسبون الى هاشم بن عبد مناف ونسبته القبيلة اليه  
 سنة اى ولا تدفع ايضا الى مورثيهم اى معتق بنى هاشم لانهم مخالفتهم في عدم جواز دفعها اليهم لما روى عنه عليه السلام مولى القوم <sup>نفسهم</sup>  
 سنة وفائدة التخصيص هو لانه يجوز الدفع الى من عداهم من بنى هاشم كذرية الى طب حيث يجوز الدفع الى من اسلم من بنيه لان حرمة  
 الصدقة على بنى هاشم كرامة من الله تعالى لهم ولذريتهم حيث نصره صلى الله عليه وسلم في جاهليتهم واسلامهم وابو لهب  
 كان حربيا على ابي النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستحقها بنوه <sup>دى</sup> <sub>س</sub>













١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩  
 ٥٠٠  
 ٥٠١  
 ٥٠٢  
 ٥٠٣  
 ٥٠٤  
 ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 ٥٠٧  
 ٥٠٨  
 ٥٠٩  
 ٥١٠  
 ٥١١

فلا لاد الخ في العرفات وهي في الحل فاحرامه  
من المحرم والعمرة في المحرم فاحرامها من الحل  
فيحصل له نوع مسفر  
نقل والمراد الدخول في المحرمة المخصوصة بالتلبية  
او ما يقوم مقامها <sup>بما في كتب التفسير</sup>  
نقل لانه عليه السلام ابتز وارتدى عند احرامه  
هذه <sup>انما هي اثار</sup>

عَلَى مُحَمَّدٍ حَاشَى رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ كَتَبَ  
أَطِيبُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَحْرَامِهِ قَبْلَ

نكح هذا يدل على ان الطبيب من سنن الزوائد وليس  
من سنن الحدى ولا يصير اثر الطبيب بعد الاحرام  
وعن محمد يكره ان يتطيب بما سبق عنه بعد الاحرام  
فلما استنداء الطبيب حصل من وجه مباح فالبقاء  
عليه لا يضره كالحلق ولان المنوع منه التطيب  
بعد الاحرام ومحمد يقول لسقاء حكم الاستناء كما  
في لبس القميص اذ لبسه قبل الاحرام ولم يضره بعد  
والخزاساني واهل ما وراء النهر واهل المشرق  
عشاء وقت الاحرام لاهل اهلها الحج والعمرة  
في بدنه قبل الاحرام قيد نابا لبدنه اذ لا يجوز  
التطيب في الثوب بما سبق اثره على الاصح  
لان حصة في الاعمال بالنيات

رواه الأخرجه أبو داود عن ابن عباس رضي الله  
عنه كذا

ملا لان ادائه في اذنة متفرقة واما كن متباينة  
فلا يعري عن المشقة حادة فيسأل التيسر ههنا  
ملا والتثنية للتكرير وانتباهه بفعل مضمر و  
الزيد الى الثاني ثم اضعيف الى ضمير الخطاب ومعناه  
انا مقبيل على عاتقك البابا بعد الباب احي لزوما  
للعائد بعد لزوم من البيت يليه كان اذا قام به د

... هو المعاصي وهو في حال الاحرام اشده حرمة  
اي ما ذكر من هذه المعاصي

بأنه لا ياتى هو المسموع بانفاق الرواة فلا يقص منه  
هذه

وَابِي هَريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ زَادُوا عَلَيَّ الْقُرْآنَ هَذَا  
مَلَأَ بَابُ يَقُولُ أَنَّ فِي مَكَانٍ كُنَّا صَيِّدًا وَبَقِيتُنِي الْغِيَةَ دَ

العقلاء الأصحاء إذا قدرواعل الزادوالأحلة فاضلأعن مسكنه

والقدرة على الزاد ان يملكها بين من النعمة وحوالها السعداها وجمالها  
وما لا يدمنه وعن نعمة عياله الى حين عوده وكان الطريق اهنأ وتعبه  
لما كان قد مر فاشاء البيت وشبابه

في المرأة ان يكون لها محرقة في بها وزوج ولا يجوز لها ان تنج بغيره اذا  
كان بينها وبين مكة مسرة ثلاثة ايام ولها الماء والفاقة التي لا يحوز  
<sup>اخر بيتي مكان المرأة</sup>

ان يجاوزها الانسان الا تحمها لاهل المدينة ذو الحليفة واهل العراق

ذات غرقى وأهل الشام الجحفة وأهل نجد قرن وأهل اليمن يليم فان  
 وأهل مصر وغربها نزار عن العرب  
 قتلة الأعداء عليهم الدابة يتحاذون وكانوا المعاقبة فوقه

كان بمكة فمينا في الحج الحمر وفي العرة الحل واذا اراد الاجرام اغتسل او

تَوَضُّأُ الْغُسْلُ أَفْضَلُ وَلِبْسُ ثَوْبَيْنِ جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَيْنِ إِذَا رَأَى وَرَدًا

و پس پیدان و آن که سبب و یکی تعیین و در راههای رسیدن به سیر  
 و خوشتر فرموده شده در متن و از احرام و ای مردان  
 لی و قبله منی ثم یکتی عقیب صلواته فان کان مفرداً یا حج نوى بتلبسته الحج

وَالْتَلِيَةً أَدِقُولُ لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَيْكَ أَنْ لِحُدِّ

فان زاد فيها جاز فاداكتمى فقد احرمت فليترك ما نهى الله عنه من الرفق والفسوق

وَالْحِجَابُ لَا يُقْبَلُ صَعِيدًا وَلَا تُشِيرُ إِلَيْهِ وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَا يَلْبَسُ قَبِيضًا وَلَا سُرُورًا

وَلَا يَمْسُهَا وَلَا يَنْسُوهُ وَلَا يَفَادُّهَا حَتَّىٰ إِذَا أُلْجِئَ السَّاعِلِينَ فَيَقْبَعْهَا  
أَسْفَلَ الْكَعْبَيْنِ وَلَا يُغْطِي رَأْسَهُ وَلَا وُجْهَهُ وَلَا يَمَسُّ طَبْعًا وَلَا يَخْلُقُ رَأْسَهُ

تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج فهذا نبي بصيغة النفي **فقد**  
 اذ فتاة رضي الله عنه اذا صاب حمار وحش وهو حلال ولا يمناه **فخر مؤن** فقال

فَقَالُوا لَا إِذَا فُكِلُوا فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَبِيٌّ إِنْ يَلْبَسُ الْحُمْرَ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ وَقَالَ فِي آخِرِهِ وَلَا خَفِيفَ  
لِلنَّفْطَةِ الْمَعْهُودَةِ أَمْ لَوْ جَلَّ عَلَيَّ سَهْ عَدِيرٍ وَشَبَّهَ فَلَأَشْفَى عَلَيْهِ لَأَنْ ذَلِكَ لَا

عليه السلام لا تخفوا وجهه ولا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا  
عليه السلام الحاج القسح الثفلي هـ  
نزل في ١٠٠ غير مطب حتى يوجد واجهه كـ

والفضل  
شكر الله  
الكليفت  
صحة الحج  
لان العجم  
عبدوا الازم  
عبدوا من زعم  
نفقت  
لان وجان  
والاولاد  
الصغار والظم  
عبدوا من مع  
لان هذا  
ابا وهو  
ابا الصغير  
مع هذه  
من السراك  
نظركم  
هذا هو الجامع  
الكل من الضم  
او هو الجامع  
ضموا اليه  
هذا هو  
هذا هو  
هذا هو





مد بعنا السعي من الصفا الى المروة شوط ثم من المروة الى الصفا شوط آخر فيكون بداية السعي من الصفا ونختمه وهو السابع على المروة  
على الصحيح . من اذ النبي عليه السلام لزمه من الصفا الى المروة شوطا واحدا . قوله تعالى ان الصفا والمروة ايتين  
من آياتنا وانما يريد الله بالصفا لقوله عليه السلام فيه ابدقا بما بدأ الله تعالى به .  
مد لانه عبادة وهو افضل من الصلوة للعبادة ويصلي بعد كل اسبوع ولا يسعي بين الصفا والمروة عقيبا لطواف لانه لا يجب الا مرة  
والفضل غير مشروع ولا يرمي لانه لا يكون الا مع السعي .  
مد والمحمل ان في الحج ثلث خطب اولها ما ذكرنا والثانية بعرفات يوم عرفه والثالثة بمكة في اليوم الحادي عشر فيفصل بين كل خطبتين  
يوم لان المقصود منها التعليم ويوم التروية ويوم النحر يوما مستغفرا فكان ما ذكرناه انفع . من اذ الفضل بين كل خطبتين الى  
مد لما روي ان النبي عليه السلام صلى العشر يوم التروية بمكة فلا طلعت الشمس لاح الى منى فصلى بمكة الظهر والعصر والمغرب والعشاء والنحر ثم راح  
الى عرفات .

مد لما في حديث جابر ان النبي عليه الصلوة والسلام  
صلى الظهر ثم اقام فصلى العصر ولم يصل بينهما  
شيئا .  
مد والمستحب ان يكون خروجه بعد طلوع  
الشمس فاذا بلغ الى عرفات اقام بها حيث احب  
الا بطن عرفة ويكره ان ينزل في موضع وحده  
تجوز

مد لان الحاقلة على الوقت فرض بالنصوص فلا  
يجوز تركه الا فيما ورد الشرع به وهو الحج بالجماعة  
مع الامام .  
مد لان جواز الجمع الحاجة الى امتداد الوقوف  
والمنفرد يحتاج اليه .  
مد لان النبي عليه السلام داح الى الموقف عقيب  
الصلوة والجبل يسمى جبل الرحمة والموقف الموقف  
الا عظم .

مد لقوله عليه السلام عرفات كلها موقف  
وارتفعوا عن بطن عرفة والمزدلفة كلها موقف  
وارتفعوا عن وادي محسر .  
مد لانه يدعو ويدعو الناس بدعائه فاذا كان على  
راحته كان المبلغ في مشاهدتهم له ولو وقف على  
قدميه جازا لان الاول افضل والوقوف قائما  
افضل من الوقوف قاعدا .

مد اما الاعتساف فهو سنة وليس بواجب ولو امكن  
بالوضوء جاز كما في الجمعة والعديد وعند الاحرام  
واما الاجتهاد فلا نهي عليه السلام اجتهاد في الدعاء  
في هذا الموقف لانه فاسحب له الا في الدماء  
والظلمة .

مد وانسنة ان يضي صوته بالدعاء فلا الله تعالى  
ادعواكم تضرعا وخفية ولولا التبس على الناس  
هذان ذنبا فوقعوا على ظن ان يوم عرفه فثنين  
الذي يوم التروية لم يجزهم لانه يمكنهم الوقوف  
يوم عرفه ولانه ادى العبادة قد وقتها فلم يجزهم  
صلى قبل الوقت وان تيسر انه يوم العمل اجزاءهم  
وجنهم تارة لقوله عليه السلام يحكم يوم تنجون  
تجوز

مد لان السعي عليه الصلوة والسلام دفع بعد  
غروب الشمس .  
مد موضع كانت الحلقاء توقد فيه النار في تلك  
الليلة يهتدى بها .

مد لرواية جابر رضي الله عنه ان النبي عليه الصلوة والسلام جمع بينهما باذان واقامة واحدة  
والذي في حديث جابر عند مسلم انه صلاهما باذان واقامتين .  
مد لانه في طريق المزدلفة الصلاة امامك معناه وقف الصلوة وهذا اشارته الى ان التأخير واجب .

مد لرواية ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي عليه الصلوة والسلام صلاها يومئذ بفاس .  
مد لان النبي عليه الصلوة والسلام وقف في هذا الموضع .  
مد انما سميت بها لاجتماع الناس فيها ومنه قوله تعالى واذا نزلنا من السماء ماء فجمعناهم وقدرنا من الاطلاق بمعنى التقرب ومنه قوله تعالى  
وازلت الجنة للثقلين اي قربت وسميت بها لاقتراب الناس الى منى بعد الافاضة من عرفات .

بالمروة ثم يصيهم بمكة حراما يطوف بالبيت كما بدا له فاذا كان قبل التروية  
يوم خطب الامام خطبة يعلم الناس فيها الخروج الى منى والصلوة بعرفات  
والوقوف والافاضة فاذا صلى النحر يوم التروية بمكة خرج الى منى  
فاقام بها حتى يصلي النحر يوم عرفه ثم يتوجه الى عرفات فيقيم بها فاذا  
زال الشمس من يوم عرفه صلى الامام بالناس الظهر والعصر بيئتي  
فيخطب خطبة يعلم الناس فيها الوقوف بعرفة والمزدلفة ويضي الجار  
والنحر وطواف الزيارة ويصلي بهم الظهر والعصر في وقت الظهر باذان  
واقامتين ومن صلى في رحله وحده صلى كل واحدة منهما في وقتها  
عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يخرج  
بينهما المنفرد ثم يتوجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل وعرفات كلها  
موقف الا بطن عرفة وينبغي للامام ان يقف بعرفة على راحته ويدعو  
ويعلم الناس الناسك ويستحب ان يغتسل قبل الوقوف ويحبه هذا الدعاء  
فاذا غربت الشمس افاض الامام والناس معه على هبته حتى ياتي المزدلفة  
فينزلوا بها والمستحب ان ينزل بقرب الجبل الذي عليه الميعة يقال له فرح  
ويصلي الامام بالناس المغرب والعشاء باذان واقامة ومن صلى المغرب  
في طريق لم يجز مند ابى حنيفة ومحمد فاذا طلع الفجر صلى الامام بالناس  
النحر بفاس ثم وقف ووقف الناس معه فدعا والمزدلفة كلها موقف .

فلسوف  
يقولون  
في كل شوط  
اكثر من  
التي في  
الاول  
فلا يغفل  
الانسان  
عن هذا  
العمل  
روى الله  
عليه السلام  
عن الامام  
عنه  
عليه السلام  
ان النبي  
صلى الله  
عليه وسلم  
وقف على  
الموقف  
على من  
فعل  
ان يقف  
على  
الموقف  
ان يقف  
على  
الموقف  
ان يقف  
على  
الموقف

مد لان النبي عليه السلام وقف عند هذا الجبل وكذا عمر رضي الله عنه .  
مد لرواية جابر رضي الله عنه ان النبي عليه الصلوة والسلام جمع بينهما باذان واقامة واحدة  
والذي في حديث جابر عند مسلم انه صلاهما باذان واقامتين .  
مد لانه في طريق المزدلفة الصلاة امامك معناه وقف الصلوة وهذا اشارته الى ان التأخير واجب .  
مد لرواية ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي عليه الصلوة والسلام صلاها يومئذ بفاس .  
مد لان النبي عليه الصلوة والسلام وقف في هذا الموضع .  
مد انما سميت بها لاجتماع الناس فيها ومنه قوله تعالى واذا نزلنا من السماء ماء فجمعناهم وقدرنا من الاطلاق بمعنى التقرب ومنه قوله تعالى  
وازلت الجنة للثقلين اي قربت وسميت بها لاقتراب الناس الى منى بعد الافاضة من عرفات .

سنة الافاضة مع الامام سنة ولما افاض قبله لا يلزمه شيء بخلاف الافاضة من عرفة كذا في الوجيز ويقول اللهم اليك افضت ومن عذابك استغثت واليه رجعت ومنك رهبته فاقبل تنكروا عظم اجري وارحم تضرعي واقبل توبتي واستجب دعائي ويلي في اثناء دعائي جبرئيل  
سنة لا ان النبي عليه الصلاة والسلام دفع قبل طلوع الشمس  
سنة ويستحب ان يفصل الحصاة كذا في المستصحب ويجعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه ويرمي من اسفل الى اعلا ويستحب ان ياخذ حصاة من الجمار من المزدلفة او من الطريق ولا يرمي بحصاة اخذها من حنابلة لما روي في الحديث ان ما قبل من الحصاة يرفع ولا نها حصاة من لم يقبل حجه فبشائم به ولورمي بها جاز وقد اساء ووقت الرمي في هذا اليوم بعد طلوع الشمس ويمتد الى الغروب عند ابي خيفة وقال ابو يوسف لا الزوال وما بعده قضاء وان اخره الى الليل في هذا اليوم رمي ولا شيء عليه وان اخره الى الغد رمي وعليه دم ولورمي بحجرة العقبة بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس يوم الفرج جاز عندنا ولا افضل بعد طلوع الشمس جوهرة

سنة لان النبي عليه الصلاة والسلام لما اتى منى لم يرمح على شيء حتى رمي بحجرة العقبة  
سنة صغار الحصاة قبل مقدار النواة وقبل مقدار الحصى وقبل مقدار الاغصاة  
سنة لان النبي عليه الصلاة والسلام لم يقف عند حجرة العقبة  
سنة لما روي ان النبي عليه الصلاة والسلام لم يزل يرمي حتى رمي بحجرة العقبة  
سنة لما روي عن ابن عباس ما لك رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى منى واقبل الجمره ورمها ثم اتى منزله منى فخير ثم قال للحلاف خذ واسار الى جانبك الايمن  
سنة لقوله عليه الصلاة والسلام رحم الله المحققين قاله ثلث الحديث ظاهر بالرحم عليهم  
سنة لما روت عائشة رضى الله تعالى عنها اذا حلق الحاج حل له كل شيء الا النساء  
سنة لم يجل له بها عن ودواعيه كالقبلة والمسبوبة  
سنة لما روي ان النبي عليه الصلاة والسلام لما حلق افاض الى مكة فطاف بالبيت ثم عاد الى منى وصلى الظهر  
سنة لان السعي لم يشرع الا مرة والرمي ما شرع الا مرة في طواف بعده سمي  
سنة ولورمي الحقيقة بالحق السابق لان الحلق وان كان بمنزلة السلام الا ان حله يتأخر في حصاة الى الطواف فاذا طاف عملا بخلق الله كالطواف الرجمي اخر عمله الى انقضاء العدة  
سنة لمحدث ابن عباس رضى الله عنه انه قال من قدم نسكا على نسك فعليه دم ولان التأخير عن المكان يوجب الدم فيها هو موقت بالمكان كالاعمار فكذا التأخير عن الزمان فيها هو موقت بالزمان  
سنة لان النبي عليه السلام رجع اليها

الابن جسر ثم افاض الامام والناس معه قبل طلوع الشمس حتى ياوتوا  
منى فيبتدئ بحجرة العقبة فيرميها من يمين الوادي بسبع حصيات مثل حصاة  
الحذف ويكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها ويقطع التلبية مع اول حصاة  
ثم يذبح ان اجتمع ثم يخلق او يمسح بالحق افضل وقد حل له كل شيء الا  
النساء ثم ياتي مكة من ذلك او من الغدا ومن بعد الغدا فيطوف بالبيت  
طواف الزيارة سبعة اشواط فان كان سعي بين الضفا والمروة عقيب طواف  
الغدوم لم يرمل في هذا الطواف ولا سعى عليه ولا لم يكن قد سعى قبل في  
هذا الطواف وسعى بعده على ما تقدمناه وقد حل له النساء وهذا الطواف هو  
المفروض في الحج ويكره تأخيره عن هذه الايام فان اخره عنها لزمه دم عند  
ابى خيفة ثم يعود الى منى فيقيم بها فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من  
التحريم رجم الجمار الثلاث يبتدئ بالتي تلي المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر  
مع كل حصاة ويقف عندها ثم يرمي التي تليها مثل ذلك ويقف عندها  
ثم يرمي بحجرة العقبة كذلك ولا يقف عندها فاذا كان من الغد رجم الجمار  
الثلاث بعد زوال الشمس كذلك فاذا اراد ان يتجهل التضرع الى مكة وان اراد  
ان يقيم رجلي الجمار الثلاث في يوم الرابع بعد زوال الشمس فان قدم الرمي في  
هذا اليوم قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عندنا ابي خيفة ويكره ان يقدم الانسا  
نقله الى مكة ويقيم بها حتى يرمي فاذا نقر الى مكة نزل بالحصاة ثم طاف

منى فيبتدئ بحجرة العقبة فيرميها من يمين الوادي بسبع حصيات مثل حصاة الحذف ويكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها ويقطع التلبية مع اول حصاة ثم يذبح ان اجتمع ثم يخلق او يمسح بالحق افضل وقد حل له كل شيء الا النساء ثم ياتي مكة من ذلك او من الغدا ومن بعد الغدا فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط فان كان سعي بين الضفا والمروة عقيب طواف الغدوم لم يرمل في هذا الطواف ولا سعى عليه ولا لم يكن قد سعى قبل في هذا الطواف وسعى بعده على ما تقدمناه وقد حل له النساء وهذا الطواف هو المفروض في الحج ويكره تأخيره عن هذه الايام فان اخره عنها لزمه دم عند ابى خيفة ثم يعود الى منى فيقيم بها فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من التحريم رجم الجمار الثلاث يبتدئ بالتي تلي المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ثم يرمي التي تليها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمي بحجرة العقبة كذلك ولا يقف عندها فاذا كان من الغد رجم الجمار الثلاث بعد زوال الشمس كذلك فاذا اراد ان يتجهل التضرع الى مكة وان اراد ان يقيم رجلي الجمار الثلاث في يوم الرابع بعد زوال الشمس فان قدم الرمي في هذا اليوم قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عندنا ابي خيفة ويكره ان يقدم الانسا نقله الى مكة ويقيم بها حتى يرمي فاذا نقر الى مكة نزل بالحصاة ثم طاف

الى منى فمك بها الى ايام التشريق يرمي الجمره اذا زالت الشمس كل جمره بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند الاولى والثانية فيطيل القيام ويتضرع ويرمي الثالثة ولا يقف عندها  
سنة لقوله تعالى فمن تمحل في يومين فلا امر عليه ومن تأخر فلا ثم عليه لمن اتقى المراد بهما الحادي عشر والثاني عشر من ذي الحجة يعني من تفر بعد رجم الجمار الثلاث في اليوم الثاني من ايام التشريق فلا ثم عليه وهو التفر الاول ومن تأخر فلا ثم عليه هذا ومعنى  
سنة اقتدا بابن عباس رضى الله تعالى عنهما وهذا استحسان  
التردد فلا يظهر في جوازها في الاوقات كلها اولى وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الرمي فيه الا بعد الزوال ويكره ان يبيت ليلتي منى الا بمنى وكان عمر رضى الله عنه يؤدب على ترك المعام بها كذا في الهداية فان بات في غيرها متعمدا لا يلزمه شيء عندنا جوهرة  
سنة لان النبي عليه الصلاة والسلام نزل به ساعة يسيرة ودعا فيه

















١- لان الجراد من صيد البر فان الصيد ما لا يمكن اخذه الا بجحلة وبمقصده الاخذ  
٢- فان اهل جنين جعلوا يتصدقون بكل جرادة درهمين فقال عمر رضي الله عنه ارى دراهمكم كثيرة ثمرة خير من جرادة  
٣- لان السبع صيد وليس من الفواسق لانه لا يبتدى الاذى حتى لو ابتدأ كان منها فلا يجب بقتله شيء فلهذا قال فان صال السبع الى  
٤- لانه لما ورد الشرع بتقدير الشاة لا يراى عليها لان المقادير لا تعرف بالراى  
٥- لان الحرم ممنوع عن التصرف لانه دفع الاذى ولهذا كان ما ذونا في دفع المتوهم من الاذى كافي الفواسق فلاذى يكون ما ذونا  
في دفع المتحقق اولى ومع وجود الاذن من الشارع لا يجب الجزاء حقه  
٦- ثم اذا لم يؤد الجزاء حتى اكل فعلية جزء واحد وابتدأ خلد اجماعا وان اذى الجزاء ثم اكل وجبا ايضا قيمة ما اكل عند اوجبه  
وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه وان اضطر الى اكل ميتة وصيد كالميتة ويترك الصيد عندها وقال ابو يوسف ياكل الصيد  
ويكفر وان اضطر الى ميتة والى صيد ذبحه  
الحرم ياكل الصيد ولا ياكل الميتة وان وجد  
صيدا وما لم يمسلم ذبح الصيد ولا ياكل  
مال المسلم الى جوهرة  
ست لان الاذن مفيد بالكفارة عند الضرورة  
وفائدة رفع الحرمة

١- نسبة الكسرك قال في المغرب ناحية من  
٢- نواحى بغداد واليهما ينسب البط الكسرى  
وهو مما يستأثر به في المنازل وطيراته  
كالجراح انتهى لان هذه الاشياء ليست  
بصود لعدم التوحش  
٣- لانه فعل حرام فلا يكون ذكوة كذبيحة  
المجوسى ذ حيث لا يؤكل ذبيحته  
٤- لما روي ان الصحابة رضوا الله عنهم تذكروا  
الحج الصيد في حق الحرم فقال عليه الصلوة والسلام  
لا بأس به

١- سئل واحترزه من مثل النكاة فانها ليست  
بنيات ولهذا يباح اخراجها من الحرم كجسد  
وقدر يسير من تراب التبرك  
٢- سئل بسبب جنايته على حرامه انما قد كذلك  
يعنى بفعل شيء من محظورات لا مطلقا ليستقيم  
كلها فان المفرد اذا ترك واجبا من واجبات  
الجمع لم يمه دم واذا ترك القارن لا يتعدده  
عليه لانه ليس جناية على الاحرام  
٣- سئل هل حرمته احرامين هذا اذا كان قبل  
الوقوف بفرفرة وما بعده ففي غير الجماع دم

١- سئل استثناء من قوله فعلية دمان اي على القارن  
دمان في كل موضع يجب فيه على المفرد دم الا في  
صورة واحدة وهي ان يتجاوز الى سرج الهدية  
٢- سئل لكونه عند المحاقرة غير قارن والواجب  
عليه احرام واحد وبنا خير واجب واحد  
لا يجب الاجزاء واحد  
٣- سئل لان كل واحد منهما بالشركة يصير جانيا  
جناية تقوى الدلالة في تعدد الجزاء بتعدد  
الجناية على قتل الصيد

١- سئل لان الضمان يدل على الجمل لاجزاء من  
الجناية فيجوز ان يتخذ الجمل كرجلين قتل رجل واحد  
سئل لان بيعه حتما تعرض للصيد بتقويت الامن وبيعه بعد ما قتلته بيع ميتة  
٢- سئل الاحصاء لغة المنع عن كل شيء وشرعا المنع عن الحج والوقوف معا والعمرة بعد الاحرام بعد شرعى  
٣- سئل وانما يبعث الى الحرم لان دم الاحصاء قربى والارادة ثم تعرف قربى الا في زمان او مكان فلا يقع قربى دون فلا يقع به التخلل  
٤- سئل وحلله ما كان محظورا وفيه ايماء الى ما لا خلق عليه ولكنه حسن  
٥- سئل لانه محتاج الى التخلل عن احرامين فان بعث بهدى واحد يتخلل به عن احرام الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتخلل عن واحد  
منهما لان التخلل منهما شرع في حالة واحدة فان لم يجب المحصر الهدى فهو حرم الى ان يجزه او يطوف ويسعى ويحلق وعن ابى يوسف اذا لم يجب  
الهدى فهو الهدى بالطعام ويتصدق به فان لم يجد ذلك ساهم عن كل نصف صاع برما  
جوهرة

ومن قتل جرادة تصدق بها شاة وتمره خير من جرادة ومن قتل الانوك  
١- من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء ولا يتجاوز بقيتها شاة  
٢- وان صال السبع على حجر فقتله فلا شيء عليه وان اضطر الحرم الى اكل لحم  
٣- الصيد فقتله فعليه الجزاء ولا بأس ان يذبح الحرم الشاة والبقرة والبغير  
٤- والدجاج والبط الكسرى وان قتل حماما مسروبا او طيئا مستأنسا  
٥- فعليه الجزاء وان ذبح الحرم صيدا فذبيحته ميتة لا تجل الكفا ولا بأس  
٦- ان ياكل الحرم صيدا مضطرا وحلال وذبيحة اذا لم يذله الحرم عليه ولا  
٧- امره بصيده وفي صيد الحرم اذا ذبحه للحلال فعليه الجزاء وان قطع حنجره  
٨- الحرم او شجرة الذي ليس بمملوك ولا هو مما ينبت في الدار فعليه قيمته وكذا  
٩- شيء فعله القارن بما ذكرنا ان فيه على المفرد دم فعليه دمان ذم حنجره  
١٠- ودم لعمرة الا ان يتجاوز للمبقات من غير احرام ثم يحرم بالعمرة والحج فله  
١١- دم واحد واذا اشترك الحرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما الجزاء كاملا  
١٢- واذا اشترك الحلالان في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد واذا باع  
١٣- الحرم صيدا او ابتاعه فالباع باطل باب الاحصاء اذ احصر  
١٤- الحرم بعدق او اصابه حرض منعه من المضي حازه التخلل وقيل له انبعث  
١٥- شاة تذبح في الحرم وواحد من يحكمها يوما بعينه يذبحها فيه ثم يحل  
١٦- وان كان قارنا بعث بدمين ولا يجوز ذبح دمه الاحصاء الا في الحرم

١- الجناية فيجوز ان يتخذ الجمل كرجلين قتل رجل واحد وعلى كل واحد منهما كفارة على حدة  
٢- سئل لان بيعه حتما تعرض للصيد بتقويت الامن وبيعه بعد ما قتلته بيع ميتة  
٣- سئل الاحصاء لغة المنع عن كل شيء وشرعا المنع عن الحج والوقوف معا والعمرة بعد الاحرام بعد شرعى  
٤- سئل وانما يبعث الى الحرم لان دم الاحصاء قربى والارادة ثم تعرف قربى الا في زمان او مكان فلا يقع قربى دون فلا يقع به التخلل  
٥- سئل وحلله ما كان محظورا وفيه ايماء الى ما لا خلق عليه ولكنه حسن  
٦- سئل لانه محتاج الى التخلل عن احرامين فان بعث بهدى واحد يتخلل به عن احرام الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتخلل عن واحد  
منهما لان التخلل منهما شرع في حالة واحدة فان لم يجب المحصر الهدى فهو حرم الى ان يجزه او يطوف ويسعى ويحلق وعن ابى يوسف اذا لم يجب  
الهدى فهو الهدى بالطعام ويتصدق به فان لم يجد ذلك ساهم عن كل نصف صاع برما  
جوهرة























سك لما اخرج به البخاري عن عائشة رضي الله عنها ان ابا بكر رضي الله عنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم خذ باي انت وافى يا رسول الله  
احدى را حلقى هاتين فقال عليه السلام بالثمن ع س  
سك كالدرهم والدينار والكبي والوزن لانه لو لم يكن مثليا كاشياء متقا  
كالمحوانات والبحا هر يكون مرا بحة بالقيمة وهي مجهولة لان معرفتها لا يمكن حقيقة فلا يجوز بيعه مرا بحة وتولية الا اذا كان المشتري مرا بحة  
من يملك ذلك البدل من البايع بسبب من الاسباب ويكون الربح معلوما د س  
سك لانه لو اعتبر ما ساء من الثمن لما بقي تولية لانه زاد على الثمن الاول فينقلب مرا بحة بخلاف المرا بحة لانه لو اعتبر فيه المسمى لانه لا ينفك  
عن مرا بحة كما كانت فاعتبر المسمى مع البخاري في خيانة المرا بحة لقوات الرضاء ولم يعتبر في خيانة التولية لثقل مرا بحة فتعين الخط في خيانة التولية د  
سك اي في المرا بحة والتولية قدرا لخيانة مع حصتها من الربح في المرا بحة مثلا اذا قال اشتريت هذا الثوب بعشرة فباعه مرا بحة بخمسة عشر  
ثم ظهر ان البايع كان اشتراه بثمانية يصط قدرا لخيانة وهو درهمان ويصط من الربح ما يقابل قدرا لخيانة وهو درهم واحد فباخذ الثوب

محمد رسول  
 طهره فاجعله  
 واليا وشيخا  
 فقل ما لا  
 عليك  
 ربه عليه  
 الصلوة والسلام  
 عن سبع ما  
 في بعض  
 الحديث الذي عليه  
 العروة والسلام  
 في كتاب الطهارة  
 في كتاب الحج  
 في كتاب الفرائض  
 في كتاب النكاح  
 في كتاب الميراث  
 في كتاب الطهارة  
 في كتاب الحج  
 في كتاب الفرائض  
 في كتاب النكاح  
 في كتاب الميراث

١٣ يد  
 ١٤ لانه  
 كالوصي  
 لانه يصيد  
 قال صاحب  
 الدراهم  
 ١٥ لما  
 والشعر

\_\_\_\_\_

















ملا لانه يتحقق الاستيفاء منه فكان محلا للرهن هـ  
ملا لانه معتبرا بالجودة عندا لمقابلة بجلستها وهذا عندا في حقيقته لان عنده يصير مستويا با اعتبار الوزن دون القيمة لانه  
يؤدي الى الربوا وعندهما يضمن القيمة من خلاف الجنس فعلى هذا قالوا اذا رهن قلب فضة فعند الهلاك يعتبر الوزن ودون القيمة  
عند ابي حنيفة يعني انه يجعل مستويا دونه بعدد وزنه لان عنده حالة الهلاك حالة الاستيفاء لا حالة التقنين بالقيمة والاستيفاء على الكمية  
بالوزن دون الجودة لان اعتبارا للجودة نوه الى الربوا وقال ابو يوسف ومحمد حالة الهلاك ايضا حالة الاستيفاء كما قال ابو حنيفة  
لم يكن فيه من الربوا لانه اذا كان ضررا لا يعتبر الاستيفاء هذا في حالة الهلاك اما في حالة الانكسار فعند ابي حنيفة والشافعي  
ملا لانه وهل اليه مثل حقه قدره والدراهم لا تخطو عن ذنبت والجودة لا قيمة لها

ملا وحصة كل واحد منهما ما يخصه اذا قسم  
الدين على قيمتهما هـ  
ملا لان الرهن محبوس بكل الدين فيكون محبوسا  
بكل جزء من اجزائه مبالغة في حمله على قضاء الدين  
ملا بان ينصب الرهن وصيلا عن نفسه لذلك  
الرهن في حين عقد الرهن لا بعده بان يصير  
المرهون مثل ملكه في الحكم  
ملا لانها لما شرطت في ضمن عقد الرهن صار ومها  
من اوصافه وحقا من حقوقه هـ  
ملا لان الوكالة المشروطة في ضمن عقد الرهن  
صارت حقا من حقوقه فيلزم بلزوم اصله  
ملا لان حقه باق بعد الرهن والمحبس جزاء الظلم  
فاذا ظهر مطلبه عندا لقا من يهبه دفعه  
للظلم وهو الماطلة هـ  
ملا يعني لو اراد الراهن ان يبيع الرهن ليقضى  
الدين بمثله لا يجب على المرتهن ان يمكنه من البيع  
لان حكم الرهن لنفسه الدائم الى ان يقضى الدين  
فكيف يبيع القضاء من مثله هـ  
ملا لانه زال الدفع من التقوؤ والمقتضى موجود  
وهو التصرف العباد ومن الاهل في المحل هـ  
ملا اى العبد المرهون بلا اذن المرتهن وخرج  
من الرهن لانه صار حرا هـ  
ملا لان عليه اقامة غير الرهن مقامه ولا معنى  
لالزامه ذلك مع حلول الدين فطوبى بالدين  
ولا سعاية على العبد اذا كان الراهن موسرا  
ملا اذ لا معنى لالزامه قيمة الرهن مع حلول  
الدين هـ  
ملا لانه لما بطل حق المرتهن من الوثيقة ولا  
يمكن استبداد حقه الا بالتصديق لزمت قيمته  
فكانت رهنا مكانه فاذا حل الدين اقتضا  
بحقه اذا كان من جنس حقه وكذا المعتل  
هـ  
ملا هذا اذا اعتقه بغير اذن المرتهن اما اذا اعتقه  
باذنه فلا سعاية على العبد كذا في الينا بيع هـ  
ملا عطف على قوله فان كان الدين حالا الخ اى الجواب في الاستهلاك كالجواب في الاعناق يعنى اذا كان الراهن موسرا والدين حالا طوبى  
باداء الدين وان كان مؤجلا اخذت منه قيمة الرهن وجعلت رهنا مكانه حتى يحل الدين شرح الهداية  
ملا لانه لا يبرك المرتهن من استيفاء حقه من الراهن الفقير فيما خذ من المنتفع بالعتق وهو العبد هـ  
ملا لانه حق محترم مضمون عليه بالاتفاق والضمان رهن في يد المرتهن لقيامه مقام العين هـ  
ملا لانه احق بعين الرهن حال قيامه فكنا في استرداد ما قام مقامه هـ

والدنانير والكيل والوزن فان رهنه بجنسها وهكيت هكيت بمثلها  
من الدين وان اختلفا في الجودة والصناعة ومن كان له دين على غيره فاخذ  
منه مثله دينه فانفقته علم انه كان زبوا فلا شيء له عند ابي حنيفة وقا  
ابو يوسف ومحمد زبوا مثل الرقوف ويرجع بالحياد ومن رهن عديدين  
بالف درهم ففضى حصته احدها لم يكن له ان يقضه حتى يؤدى باقي الدين  
واذا وكل الراهن المرتهن او العبد او غيرها ببيع الرهن عند حلول الدين  
فالوكالة جائزة فان شرطت في عقد الرهن فليس للراهن عزله عنها فان  
عزله لم ينعزل وان مات الراهن لم ينعزل والمرتب ان يطالب الراهن  
يديته ويخسره به وان كان الرهن في يده فليس عليه ان يمكنه من بيعه  
حتى يقضيه الدين من ثمنه فاذا اقتضاه الدين قيل له سلم الرهن اليه  
واذا باع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن فالبيع موقوف فان جازمه  
المرتبن جاز وان قضا الرهن دونه جاز البيع وان اعتق الراهن عبيد  
الرهن فقد عتقهم فان الدين حال لا يطول اداء الدين وان كان مؤجلا اخذت منه  
قيمة العبد فجعلت رهنا مكانه حتى يحل الدين وان كان الراهن موسرا  
استسعى العبد في قيمته ففضى بها الدين وكذلك ان استهلك الراهن  
الرهن واستهلكه اجنى المرتهن هو الخصم في قيمته وبأخذ القيمة فيكون  
رهنا في يده وجاية الراهن على الرهن مضمونة وجاية المرتهن على شرط  
رهنا في يده وجاية الراهن على الرهن مضمونة وجاية المرتهن على شرط

واعتبر المصلحة  
في القدر  
هو الوزن  
الكيل  
لانه زبوا  
من الدين  
لو رهن  
الدين  
فان كان  
له دين  
على غيره  
فاخذ  
منه مثله  
دينه  
فانفقته  
علم انه  
كان زبوا  
فلا شيء  
له عند  
ابي حنيفة  
وقا ابو  
يوسف  
ومحمد  
زبوا  
مثل  
الرقوف  
ويرجع  
بالحياد  
ومن رهن  
عديدين  
بالف  
درهم  
ففضى  
حصته  
احدها  
لم يكن  
له ان  
يقضه  
حتى  
يؤدى  
باقي  
الدين  
واذا  
وكل  
الراهن  
المرتبن  
او العبد  
او غيرها  
ببيع  
الرهن  
عند  
حلول  
الدين  
فالوكالة  
جائزة  
فان  
شرطت  
في  
عقد  
الرهن  
فليس  
للراهن  
عزله  
عنها  
فان  
عزله  
لم  
ينعزل  
وان  
مات  
الراهن  
لم  
ينعزل  
والمرتبن  
ان  
يطالب  
الراهن  
يديته  
ويخسره  
به  
وان  
كان  
الرهن  
في  
يده  
فليس  
عليه  
ان  
يمكنه  
من  
بيعه  
حتى  
يقضيه  
الدين  
من  
ثمنه  
فاذا  
اقتضاه  
الدين  
فيل  
له  
سلم  
الرهن  
اليه  
واذا  
باع  
الراهن  
الرهن  
بغير  
اذن  
المرتبن  
فالبيع  
موقوف  
فان  
جازمه  
المرتبن  
جاز  
وان  
قضا  
الرهن  
دونه  
جاز  
البيع  
وان  
اعتق  
الراهن  
عبيد  
الرهن  
فقد  
عتقهم  
فان  
الدين  
حال  
لا  
يطول  
اداء  
الدين  
وان  
كان  
مؤجلا  
اخذت  
منه  
قيمة  
العبد  
فجعلت  
رهنا  
مكانه  
حتى  
يحل  
الدين  
وان  
كان  
الراهن  
موسرا  
استسعى  
العبد  
في  
قيمته  
ففضى  
بها  
الدين  
وكذلك  
ان  
استهلك  
الراهن  
الرهن  
واستهلكه  
اجنى  
المرتبن  
هو  
الخصم  
في  
قيمته  
وبأخذ  
القيمة  
فيكون  
رهنا  
في  
يده  
وجاية  
الراهن  
على  
الرهن  
مضمونة  
وجاية  
المرتبن  
على  
شرط  
رهنا  
في  
يده  
وجاية  
الراهن  
على  
الرهن  
مضمونة  
وجاية  
المرتبن  
على  
شرط

ملا لانه تقويت حق لا نه محترم وتعلق مثله بالمال يجعل المالك كالاجنبي في حق الضمان هـ



يعني اذا كان الضمان على صفة الدين اما اذا كان من خلافه فلا بد من التراضي ولا نه بالجناية عليه عاصبه فيضمن قيمته بالغة ما بلغت  
 فاذا ضمن جميع القيمة كان له انقاصه من ذلك بقدر دينه ويرد الفضل على الراهن <sup>بحره</sup>  
 لان عين الرهن ملك المالك وقد تعدي عليه المرتهن وهو سبب الضمان فيصير مستوفيا من دينه بقدر الجناية <sup>د</sup>  
 المراد اذا كانت موجبة للامان بان كانت خطأ في النفس وفيما دونها فاما ما يوجب القصاص فهو معتبر بالاجماع <sup>د</sup>  
 اما كون جنايته على الراهن هدرا فلا جناية المملوكه على مالكه وهي بما يوجب المال هدرا لانه المستحق ولا يثبت الاستحقاق له  
 عليه واما كون جنايته على المرتهن هدرا فلان هذه الجناية لو اعتبرها المرتهن كان عليه التطهير منها لانها حصلت في ضمانه فلا ينفذ  
 وجوب الضمان له مع وجوب التخليص عليه <sup>د</sup>  
 فعلى الراهن لانه ملكه وكلما كان محفظه فعلى المرتهن لان حبه له <sup>د</sup>  
 انما القاعدة <sup>د</sup> اي في كون الرجعة على الراهن او المرتهن <sup>د</sup>

ث لا نه صار مقصودا بانفكاكه والتعيقا بله  
 حصته اذا كان مقصودا <sup>د</sup>

ث لكونه مقصودا بانفكاكه صوره رجل رهن  
 شاة بتسع دراهم وقيمتها عشرة يوم انقبض  
 ثم ولدت ولدا قيمته خمسة دراهم يوم انفك  
 فصار رهن قيمتها خمسة عشر والدين ينقسم على  
 قيمتهما اثلاثا يصيب للثا الدين ثلاث وهو ستة  
 فيسقطه ويصيب ثلثه للولد وهو ثلاثة لان  
 قيمتهما اثلاث فيلزم الراهن ان يدفع الثلث  
 ثم ياخذ الولد <sup>د</sup>

اي الراهن اي بمقابلة عشرة  
 مثلا ان يركن ثوبا بعشرة يساوي عشرة ثم زاد  
 الراهن ثوبا آخر فيكون مع الاول رهنا بعشرة <sup>د</sup>

ث مثلا ان يقول الراهن اقرضني خمسين شاة اخرى  
 على ان يكون العبد الذي عندك رهنا بالثمن للمراء  
 يقول لم ان الزيادة في الدين لا تنقص ان لا يكون  
 رهنا بالزيادة كما انه رهنا باصل الدين واما لغير  
 زيادة الدين على الدين فقصية لان الاستانة  
 قبل قضاء الدين الاول جائزا جماعا <sup>د</sup>

ث لان الزيادة في الدين ترك الاستيثاق وهو  
 يكون منافيا لعقد الرهن ولان الزيادة في الدين  
 توجب الشفوع في الرهن وهو غير مشروع فلا  
 يصير الرهن الاول رهنا بالدين الحادث بل  
 يصير كالرهن بمقابلة الدين السابق فان هلك  
 العبد الرهن يسقط الدين الاول ويبقى الدين  
 الثاني بلا رهن <sup>د</sup>

ث لان الرهن اضيف الى جميع العين في  
 صفة واحدة ولا تشيوع في الرهن وموجبه  
 صيرورته محبوسا بمقابلة الدين وهذا  
 المحسوس لا يقبل الوصف بالتجزئ فصار  
 محبوسا لكل واحد منهما <sup>د</sup>  
 ث لان جميع العين رهن في يد كل واحد  
 منها من غير تفرق <sup>د</sup>  
 ث لا لا شرط ملازم للعقد لان الرهن للاستيثاق  
 وهو بلازم وجوب التمن <sup>د</sup>

ث لان وصفه منسوب فيه وما رضى الابن فخير بقواته <sup>د</sup>  
 ث لا غنية لا ينسخه محسوس المقصود وهو الاثمان في العقود <sup>د</sup>  
 ث لا بد الاستيثاق تثبت على المعنى وهو القيمة <sup>د</sup> عده لانه بالتعدي صار عسبا <sup>د</sup>

ث لا لانه غير ايد بهم فكان بالدفع اليهم متعديا <sup>د</sup>  
 ث لا اي فعله ما يفعل بالعارية والا فالعارية تمليك المنافع والمرتهن لا يملك ذلك <sup>د</sup>  
 ث لا لانه باستمارة وقضه انتقم من موجب للضمان <sup>د</sup>

من دينه بقدرها وجناية الرهن على الراهن وعلى المرتهن وعلى مالهما هدرا  
 وأجرة البنية الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن وأجرة الراعي ونفقة الرهن  
 على الراهن ونماؤه للراهن فيكون رهنا مع الأصل فان هلك ذلك بغير شيء  
 وان هلك الأصل وبقي النماء افككه الراهن بحصته يقسم الدين على قيمة الرهن  
 يوم القبض وقيمة النماء يوما لفكائه فما اصاب الأصل سقط من الدين  
 وما اصاب النماء افككه الراهن <sup>د</sup>  
 الزيادة في الدين عند ان حصة ومحمد ولا يصير الرهن رهنا بها واذا  
 رهن عينا واحدة عند رجلين بدني لكل واحد منهما جاز وجميعها رهن  
 عند كل واحد منهما والضمون على كل واحد منهما حصة دينه منها فان قضى  
 احدهما دينه كانت كلها رهنا في يد الآخر حتى يستوفي دينه ومن باع عبدا  
 على ان يرهنه المشتري بالثمن شيئا بعينه فان امتنع من تسليم الرهن لم يجز  
 عليه وكان البائع بالخيار ان شاء رضى بترك الرهن وان شاء فسخ البيع  
 الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن رهنا والمرتهن ان  
 يحفظ الرهن بنفسه ورجعه وولده وخادمه الذي في عياله وان  
 حفظه بغير من في عياله او اودعه ضميم واذا تعدي المرتهن في الرهن  
 ضميمه ضمانا فجميع قيمته واذا اعاد المرتهن الرهن للراهن  
 فقضيه خرج من ضمان المرتهن فان هلك في يد الراهن هلك بغير شيء <sup>د</sup>

اي الرهن  
 اي المرتهن  
 اي الراهن  
 اي البنية  
 اي النماء  
 اي الضم  
 اي البائع  
 اي المشتري  
 اي العبد  
 اي الخادم  
 اي العيال  
 اي الضم  
 اي التمن  
 اي العينة  
 اي العينة  
 اي العينة

ث لا لانه غير ايد بهم فكان بالدفع اليهم متعديا <sup>د</sup>  
 ث لا اي فعله ما يفعل بالعارية والا فالعارية تمليك المنافع والمرتهن لا يملك ذلك <sup>د</sup>  
 ث لا لانه باستمارة وقضه انتقم من موجب للضمان <sup>د</sup>

مد لان القاضي نصب ناظر الحقوق المسلمين اذا عجزوا عن النظر لا تفسيهم والنظر في نصبه القاضي يؤدي ما عليه وغيره ويستوفى ما له من غيره  
مد هو لغة المنع وشرا منع نقاذ نفق في قولنا لان التحرف في الحكميات دون الحكميات ونفوذ القول  
حكمي الا ترى انه يرد ولا يقبل والفعل المحس لا يمكن رده اذا وقع فلا يتصور المحر عنه وهو المراد بقوله هو منع نقاذ نفق في قولنا ذي  
مد لا بد وان كان فيه اهلية لكنه يحجب عليه رعاية الحق المولى ككيلا تطل منافع عبده بالكتاب رفق بنفسه  
مد لا بد ان كان عديم الافاقة كان عديم العقل كالمصبي الغير المميز وان وجدت في بعض الاوقات كان ناقص العقل  
مد المراد المصبي الذي يعقل اما غيره فلا يجوز ان يكون له وتفسير الماعل ان يعلم ان البيع سالب وانشاء بجاليب ويعلم انه لا يجتمع الثمن  
والمنع في ملك واحد قال في مشاهير ومن علامة كونه غير عاقل اذا اعطى المحلوان قلوبا فخذ المحلوى وجعل يسبي ويقول اعطى  
فلوسى فهذا علامة كونه غير عاقل وان اخذ المحلوى وذهب ولم يسترد الفلوس فهو عاقل **جوهرة**

مد لان اذن المولى آية اهليته اذ لولا اهليته لم ياذن له  
مد لان منعه لحقوق المولى فاذا اذن له فقد رضى باسقاط حقه فيصرف باهليته  
مد لاى في جميع الاحوال سواء كان باذن وليه او لا لان المجنون لا معه الاهلية وادار بالمغلوب الذي لا يعيق واما الله فيمنع ويضيق في حكمه كصبي مميز  
مد الاشارة الى المصبي والعبد بطريق اطلاق الجمع على ما فوق الواحد او الى الثلاث ويراد المجنون الذي يحجب ويضيق بدليل قوله وهو يعقل البيع فانه كالتميز  
مد لان عقدهم يتعقد موقفا لاحتمال الضرر فاذا جاز من له الاجازة فقد تعينت جهة المصلحة فينفذ  
مد لا بد ان كان العقل ناقصا فانه لا يصح العقد  
مد لانه مرة لها لوجودها حاسا ومشاهدة بخلاف الاقوال لان اعتبارها موجودة بالشرع والقصد من شرطه  
مد لا بد ان كان العقل ناقصا فانه لا يقصد في مولا  
مد لوجود الاتلاف حقيقة وعدم افتقاره الى القصد كما في النائم اذا انقلب على ما فاتفقه لزمه الضمان  
مد لا بد ان كان العقل ناقصا فانه لا يقصد في مولا  
مد لانه مرة لها لوجودها حاسا ومشاهدة بخلاف الاقوال لان اعتبارها موجودة بالشرع والقصد من شرطه  
مد لا بد ان كان العقل ناقصا فانه لا يقصد في مولا  
مد لوجود الاتلاف حقيقة وعدم افتقاره الى القصد كما في النائم اذا انقلب على ما فاتفقه لزمه الضمان  
مد لا بد ان كان العقل ناقصا فانه لا يقصد في مولا  
مد لوجود الاتلاف حقيقة وعدم افتقاره الى القصد كما في النائم اذا انقلب على ما فاتفقه لزمه الضمان

وللمرء ان يسترجعه اليه فاذا اخذه عا بالضمان واذا مات الزاهر  
بائع وصيه الزهن وقضى الدين فان لم يكن له وصي نصبا القاضي له وصيا  
واجره بيعه **كتاب الجرح** **الاسباب الموجبة للجرح ثلاثة**  
الضغينة والرق والجنون ولا يجوز تصرف الصغير الا باذن وليه ولا تصرف  
العبد الا باذن سيده ولا يجوز تصرف المجنون بالمغلوب بحال ومن باع من  
هو لا وشيئا واشتراه وهو يعقل البيع وبضعة فالولي بالخيار ان يشاء  
اجازة اذا كان فيه مصلحة وان شاء فسخه وهذه للمعا في الثلاثة **توجب**  
**الجرح في الاقوال دون الافعال** فالصبي والمجنون لا يصح عقودهما ولا  
اقرارهما ولا يقع طلاقهما ولا عتاقهما وان اقلنا شيئا لزمه ما صانه  
واما العبد فاقواله نافذة في حق نفسه غير نافذة في حق مولاه فان اقر  
بمال لزمه بعد الحرية ولم يلزمه في الحال وان اقر بحد او قصاص لزمه  
في الحال وينفذ طلاقه وقال ابو حنيفة لا يجزى على البقية اذا كان بالغاً  
عاقلاً حراً وتصرفه في ماله جائز وان كان مبدراً مفسداً يثلف ماله فيما  
لا عرض له فيه ولا مصلحة الا انه قال اذا بلغ العلام غير رشيد لم يسلم  
اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فان تصرف فيه قبل ذلك نفذ  
تصرفه فاذا بلغ خمساً وعشرين سنة سلم اليه ماله وان لم يؤمن منه  
الرشد وقال ابو يوسف وحججه على البقية ومنع من التصرف في ماله

مد لا بد ان كان العقل ناقصا فانه لا يقصد في مولا  
مد لوجود الاتلاف حقيقة وعدم افتقاره الى القصد كما في النائم اذا انقلب على ما فاتفقه لزمه الضمان  
مد لا بد ان كان العقل ناقصا فانه لا يقصد في مولا  
مد لوجود الاتلاف حقيقة وعدم افتقاره الى القصد كما في النائم اذا انقلب على ما فاتفقه لزمه الضمان  
مد لا بد ان كان العقل ناقصا فانه لا يقصد في مولا  
مد لوجود الاتلاف حقيقة وعدم افتقاره الى القصد كما في النائم اذا انقلب على ما فاتفقه لزمه الضمان

مد لانه مخاطبة قادر على التصرف باطل قدرته يؤدي الى اهدار دميته  
وهذا ضرر من ضرر الاتلاف  
مد لان المنع باعتبار ازاله الصبا وهو في اكل البلوغ وينقطع ببطاؤل الزمان وهذا بالاجماع كما في الكفاية واما الخلاف  
في تسليمه له بعد خمس وعشرين كما يأتى  
مد لان مع المانع عنه بطريق التاديب ولا تاديب بعده المدة غالباً الا ترى انه قد يصير حدا في هذا السن قال في التبايع انما قدره  
ابو حنيفة بخمسة وعشرين سنة لانه قد يصير حدا في هذا السن وولده قاضيا وفي جرح ولده ولدم كونه حراً بالغاً يؤدي الى الجرح عليه  
الى اربعين وبيان ان ادى مدة يبلغ فيه الغلام اثنتا عشرة سنة يتزوج ويحبل له وتلد امرأة ستة اشهر فيكبر ولده ويبلغ لاثني عشرة  
سنة ثم يتزوج ويحبل له وتلد امرأة ستة اشهر فذلك خمس وعشرون سنة ومحال ان يكون جلا ولم يبلغ أشده **جوهرة**









مد لا تهايمية والثوب عطف عليها لا تفسير لها لان العطف لم يوضع لتفسير العطف عليه ولم يكن من قبيل الاكفاء كافي مائة ودرهم  
مد لان الاستثناء بمشية الله اما ابطال او تعليق فان الاول فقد ابطال وان كان الثاني فكذلك اما لان الاقرار لا يثبت التعليق بالشرط  
اولا بشرط لا يوقف عليه هـ مد بان قال له على الف درهم فربى او غصب او عارية فاقعة او مستهلكة على ان يلجأ ثلاثة ايام  
مد لان الاقرار اخبار والاخبار لا يقبل اخبار هـ  
مد لان البناء داخل في الاقرار معنى لا لفظا والاستثناء تصرف في اللفظ فلم يصلح بخلاف استثناء البيت من الدار كاستثناء ثلثها  
لان اجزاء الدار داخل تحت الدار فصحت استثناء هـ  
مد لان العريضة عبارة عن البقعة دون البناء فكأنه قال بياض هذه الارض لفلان دون البناء هـ  
مد وحسره في الاصل بقوله غصبت ثمر في قوصرة ووجهه ان القوصرة وعاء وتطرق له وقصبت الشيء وهو مطروى لا يتحقق بدون  
الظرف فيزمانه هـ

ث وكذا الطعام في السفينة والمخطة في الجوالق  
بخلاف ما اذا قال غصبت ثمر من قوصرة لان كلمة  
من لا تتزاع فيكون اقرارا بغصب المتزوج مائة  
مد والقوصرة تروى بتشد يد المرأة وتغنيها  
وهي وعاء لتربخ من قصب يبرى وانما يسمى  
قوصرة مادام فيها الثمر ولا في زيل  
قال الشاعر  
افلح من كانت له قوصرة  
ياكل منها كل يوم مرة

مد لان العقار لا يتاقي فيه الغصب لاسيما عند  
ابن خنيفة وابن يوسف وكذا اذا قال غصبت مائة  
كمخطة في بيت لزمه المخطة دون البيت في قولها  
وقال محمد يلزمه البيت والمخطة لان العطف  
يضمن بالغصب عنده جوهرة

مد لان العشرة لا تكون نظرا لوالا حدة والتمتع  
عادة كالتمتع حقيقة هـ

مد لان قد يجوز ان يلف الثوب بنفسه في عشرة  
انواب فصار كقوله خنطة في جوالق هـ

مد مع الحلف ان لم يثبت المقصود سلامته لان  
الغصب غير مختص بالسليم هـ

مد لان الغصب لا يقتضي سلامة لان الشخص  
يغصب بما يجده هـ

مد لان المقرية خمسة مضمومة والخمسة اذا  
ضربت بخمسة تكثر اجزاؤها لان عينها يكثر  
ويبلغ خمسة وعشرين هـ

مد لان الغاية لا تدخل في الغاية لان الحد ينابر  
الحدود ولكن هنا لا بد من ادخال الاولى لان  
الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاولى  
فدخلت الغاية الاولى ضرورية ولا ضرورة في  
الثانية... الغاية الثانية هي العاشرة

مد لان الغاية يجب ان تكون موجودة اذ الحدود  
لا يجوز ان يكون حلا للوجود ووجوده بوجوه  
فبدل الغاياتان... الغاية الاولى والثانية

مد لا ما عترف بالالف في مقابلة مبيع يلزمه ثمنه فكان القول قوله ان لم يقضيه واذ لم يقضيه لم يلزمه الف وان قال المقر له العبد عبدك  
ما بعته وانما بعته غيره فالل ان لا يلزمه للمقر لا قراه به عند سلامة العبد وقد سلم له وان قال العبد عبدى ما بعته لا يلزمه المقر شيء  
لان ما اقر بالمال الا عوضا عن العبد فلا يلزمه بدونه جوهرة  
مد ولا يصدق في قوله ما قبضت وصل امر فصل لانه رجوع ولا يملكه وقالوا ان وصل صدق وان فصل لم يصدق واعند قوله  
البرهان والنسب ومصدر الشريعة وابوالفضل الموصلى تصحيح مبداف  
مد لان رجوع بعد الاقرار لا يقع لا موصولا ولا مفصولا هـ  
مد لان رجوع لان ثمن النهر والخنزير لا يكون واجبا واول كلامه للوجوب هـ  
مد وقالوا اذا وصل لا يلزمه شيء لانه بين باخر كلامه انه ما اراد الايجاب قال في التصحيح واعند قوله المذكورون قبله عبد الغنى

والمرجع في تفسير المائة اليه ومن اقر بيمين وقال ان شاء الله متصلا  
باقراره لم يلزمه الاقرار ومن اقر بشرط الجواز لزمه الاقرار وبطل الجواز  
ومن اقر بدار واستثنى بناءها لنفسه فليقر له الدار والبناء وان  
قال بناء هذه الدار والعرصة لفلان فهو كما قال ومن اقر بيمين في قوصرة  
لزمه الثمر والقوصرة ومن اقر بناية في اصطنع لزمه الدابة خاصة وان  
قال غصبت ثوبا في منديل لزمها جميعا وان قال له على ثوب في ثوب  
لزماء وان قال له على ثوب في عشرة انواب لم يلزمه عند ابن خنيفة وابن  
يوسف الا ثوب واحد وقال محمد يلزمه احد عشر ثوبا ومن اقر بغصب  
ثوب وجاء بثوب غيب فالقول قوله فيه مع يمينه وكذلك لو اقر  
بذراهم وقال هي ثوب وان قال له على خمسة في خمسة يريد الضرب و  
الحساب لزمه خمسة واحدة وان قال اردت خمسة مع خمسة لزمه  
عشرة وان قال له على من درهم الى عشرة لزمه تسعة عند ابن خنيفة فيلزمه  
الاثنين وما بعده وسقط الغاية وقال ابو يوسف ومحمد يلزمه العشرة  
كلها واذا قال له على الف درهم من ثمن عبيد اشترته منه ولم يقضيه  
فان ذكر عبيد بعينه هل المقر له ان شئت قسم العبد وخذ الف والا  
فلا شيء ذلك وان قال من ثمن عبيد فلم يعينه لزمه الف في قول ابن خنيفة  
ولو قال له على الف من ثمن خمر او خنزير لزمه الف ولم يقبل نصيبه

مد لان الغاية لا تدخل في الغاية لان الحد ينابر  
الحدود ولكن هنا لا بد من ادخال الاولى لان  
الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاولى  
فدخلت الغاية الاولى ضرورية ولا ضرورة في  
الثانية... الغاية الثانية هي العاشرة

مذ لان هذا رجوع لان مطلق العقد يقتضي وصف السلامة عن العيب والزياة عيب ودعوى العيب رجوع عن بعض موجه  
 صد وصار كما اذا قال بعته ميبا وقال المشتري سليما فالقول للمشتري وقال ان قال موصولا صدق وان مفصلا لا يصدق  
 قال في التجميع واستند قوله المذكورون قبله عبد الفتاح لمباقي  
 مذ لان اسم الخاتم يشمل الكل وكذا لو استثنى القصد فقال الخاتم له والقصد لي كان الجميع للمقرله بوجه  
 مذ اتفاقا ثم ان جاءت به في مدة يعلم انه كان قائما وقت الاقرار لزمه فان جاءت به ميتا فالمال للموصي والمورث لانه اقرار في الحقيقة  
 لهما وانما يستقل الى الجنين بعد الولادة ولم يستقل ولو جاشت بولدين حين فالمال بينهما وان بين سببا مستحيلا بان قال يا عني  
 او اقرضني فالأقرار باطلا اتفاقا ايضا عبد الفتاح

ولو قال له على ألف من ثمن مناع وهي زئوف وقال المقرله جاد لزمه  
 الجاد في قول ابي خيفة ومن اقر لغيره بخاتم فله الحقة والفصل وان  
 اقر له بسيف فله النصل والجنن والماثل وان اقر بحقة فله الجنان  
 والكنوة وان قال لفلان على ألف فان قال اوصى به له فلان او  
 مات ابوه فوريته فالأقرار صحيح وان ابرأه الاقرار لم يصح عند ابي  
 واذا اقر بخل جارية او بخل شاة لم يخل صح الاقرار ولزمه واذا اقر  
 الرجل في مرض موته بدينون وعليه دينون في صحته ودينون لزمته في مرضه  
 باسباب معلومة فدين الصحة والدين المعروف بالاسباب مقدم على  
 غيره فاذا قضيت وقضيت شي كان فيما اقر به في حال المرض وان لم يكن  
 عليه دينون في صحته جازاقراره وكان المقرله اولى من الورثة واقرار  
 المريض لو ارثه باطل الا ان يصدق فيه ببقية الورثة ومن اقر لاجنبي  
 في مرضه ثم قال هو ابني ثبت نسبه وبطل اقراره له ولو اقر لاجنبي  
 ثم تزوجها لم يبطل اقراره لها ومن طلق زوجته في مرضه فلا نام اقر  
 لها بدين ومات فلها الاقل من الدين ومن ميراثها منه ومن اقر بغير  
 يولد مثله لمثله وليس له نسب معروف انه ابنه وصدة الغلام ثبت  
 نسبه منه وان كان مريضا ويشار له الورثة في الميراث ويجوز اقرار  
 الرجل بالوالدين والتولد والزوجة والمولى ويقبل اقرار المرأة

مذ لان وجوه هذا كثير كالبيع والشراء والاقرار  
 والوصية من وجوه جواز كالات والوصية مع  
 ان الحمد على الجنون متعذرا لاجمع بينهما غير مشهور  
 فليس احدهما بان يستبرسبيا اولى من الآخر فتعين  
 الفساد  
 مذ لان له وجها صحيحا وهو الوصية به من جهة  
 غيره فيجوز عليه اوصى بدين جارية  
 او شاة لمكرو مات واقراره بان هذا الحمد لم يكر  
 مذ لان حق غرهاء الصحة تعلق بمال المريض مرض  
 الموت فيا ول مرضه لان عجز عن مال آخر فلا اقرار  
 فيه صا دق حق غرهاء الصحة فكان محجورا عنه  
 ومد فوجاهه  
 مذ لان الاقرار في ذاته صحيح وانما رد في حق  
 غرهاء الصحة فاذا لم يبق حقهم ظهرت صحته  
 مذ لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه  
 قال اذا اقر الرجل في مرضه بدين لرجل غير وارث  
 فانه جائز وان احاط ذلك بماله ع من  
 مذ لما اخرج الدارقطني بسند ضعيف مرسل  
 عنه صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث  
 ولا اقرار له بالدين ع من  
 مذ لان المناع تعلق حقهم في التركة فاذا اصبحت  
 زال المناع ع اي ببقية الورثة  
 مذ لان دعوة النسب تستند الى وقت  
 العلوق فتبين انه اقر لابنه فلا يصح ع  
 مذ لان الزوجية تقتصر على زمان التزوج ففي  
 اقراره لاجنبية ع  
 مذ والفرق بين هذا وبين المسئلة فلها ان  
 دعوة النسب تستند الى وقت العلوق فتبين  
 انه اقر لابنه فلا يصح ولا كذلك الزوجية لانها  
 تقتصر على زمان التزوج ففي اقراره لاجنبية  
 يعني ان التزوج انما التزمه بالعقد وهو  
 مستأخر عن الاقرار فلا يمنع صحته  
 حرم

هذا لان  
 الجاد في قول  
 ابي خيفة  
 ومن اقر  
 لغيره  
 بخاتم  
 فله  
 الحقة  
 والفصل  
 وان  
 اقر  
 له  
 بسيف  
 فله  
 النصل  
 والجنن  
 والماثل  
 وان  
 اقر  
 بحقة  
 فله  
 الجنان  
 والكنوة  
 وان  
 قال  
 لفلان  
 على  
 ألف  
 فان  
 قال  
 اوصى  
 به  
 له  
 فلان  
 او  
 مات  
 ابوه  
 فوريته  
 فالأقرار  
 صحيح  
 وان  
 ابرأه  
 الاقرار  
 لم  
 يصح  
 عند  
 ابي  
 واذا  
 اقر  
 بخل  
 جارية  
 او  
 بخل  
 شاة  
 لم  
 يخل  
 صح  
 الاقرار  
 ولزمه  
 واذا  
 اقر  
 الرجل  
 في  
 مرض  
 موته  
 بدينون  
 وعليه  
 دينون  
 في  
 صحته  
 ودينون  
 لزمته  
 في  
 مرضه  
 باسباب  
 معلومة  
 فدين  
 الصحة  
 والدين  
 المعروف  
 بالاسباب  
 مقدم  
 على  
 غيره  
 فاذا  
 قضيت  
 وقضيت  
 شي  
 كان  
 فيما  
 اقر  
 به  
 في  
 حال  
 المرض  
 وان  
 لم  
 يكن  
 عليه  
 دينون  
 في  
 صحته  
 جازاقراره  
 وكان  
 المقرله  
 اولى  
 من  
 الورثة  
 واقرار  
 المريض  
 لو  
 ارثه  
 باطل  
 الا  
 ان  
 يصدق  
 فيه  
 ببقية  
 الورثة  
 ومن  
 اقر  
 لاجنبي  
 في  
 مرضه  
 ثم  
 قال  
 هو  
 ابني  
 ثبت  
 نسبه  
 وبطل  
 اقراره  
 له  
 ولو  
 اقر  
 لاجنبي  
 ثم  
 تزوجها  
 لم  
 يبطل  
 اقراره  
 لها  
 ومن  
 طلق  
 زوجته  
 في  
 مرضه  
 فلا  
 نام  
 اقر  
 لها  
 بدين  
 ومات  
 فلها  
 الاقل  
 من  
 الدين  
 ومن  
 ميراثها  
 منه  
 ومن  
 اقر  
 بغير  
 يولد  
 مثله  
 لمثله  
 وليس  
 له  
 نسب  
 معروف  
 انه  
 ابنه  
 وصدة  
 الغلام  
 ثبت  
 نسبه  
 منه  
 وان  
 كان  
 مريضا  
 ويشار  
 له  
 الورثة  
 في  
 الميراث  
 ويجوز  
 اقرار  
 الرجل  
 بالوالدين  
 والتولد  
 والزوجة  
 والمولى  
 ويقبل  
 اقرار  
 المرأة

مذ لانها متهمان فيه لقيام العدة وبيان اقراره مسدود للورثة فلعله اقدم على هذا الطلاق ليصح اقراره لها زيادة على ميراثها  
 ولا نهمة في اقل الامرين فثبت  
 مذ قيد تابسؤالها ودوام عدتها لانه بغير سؤالها يكون قارا فلها الميراث بالغاما بلغ وسيبطل الاقرار واذا انقضت عدتها  
 قبل موته ثبت اقراره ولا ميراث لها  
 مذ بشرط كونه يولد مثله كمالا يكون مكذبا ظاهرا وان لا يكون معروف النسب لان معروف النسب يمنع تبوته من غيره وبشرط  
 تصديقه لانه في يد نفسه اذا المسئلة في غلام يعبر عن نفسه حتى لو كان صغيرا لا يعبر عن نفسه لم يعتبر تصديقه ميذاق  
 مذ لانه اقر بما يلزمه وليس فيه تحميد النسب على الغير ه

مله يريد به اذا كانت مزروجة او في عدة من زوج اما اذا لم يعرف لها زوج يثبت نسبه منها وانما لم يقبل اقرارها بالولد لانها تحصله  
 على غيرها فلا تصدق فان صدقها الزوج قبل اقرارها وكذا اذا شهدت بولادتها قابله لان الولادة تثبت بشهادة امرأة واحدة  
 عندنا واذا ثبتت الولادة منها يثبت نسبه فالحاصل انه يجوز اقرار المرأة بثلاثة الزوج والمولى والاب لا غير فظهر بهذا ان قوله  
 بالوالدين وقع سهوا لانه يقع التناقض لانه لو صح اقرار بالام وذلك يتوقف على تصديقها فتكون تصديقها بمنزلة اقرارها بالولد وقد  
 ذكر بعد هذا ان اقرار المرأة بالولد لا يقبل ويصح على الرواية التي يقول انها تصدق في حق نفسها كما اذ لم يكن لها زوج ويكون كولد الزنا  
 فنثبت نسبه من امه فلا اشكال حينئذ ولما ادعى الولد اثنان واقام كل واحد النسبة انه ابنه كان ابنتهما فان مات الولد لا يرث  
 الابوان منه الاميراث واحد وهو السدس اذا كان الولد خلف اولادا واذا مات احد الابوين ورث الاب الباقي السدس كاملا **جوهرة**  
 مله لان قول القابلة حجة في تعيين الولد **د** مله لان فيه حمل الغيب على الغير **هـ**

فقد لانه لم يثبت نسبُه منه لم يراحم الوارف  
المعروف النسب

فلا يجوز وبما استحقاق ماله فقيه مقرر على نفسه  
فقبل عند عدم المراجع

ث لان الميراث حقه فيقبل فيه قوله واما النسب  
ففي ثبوتة تحييده على الغير فلا يقبل فيه ٥

س لان اقراره تضمن شيئين حل النسب على  
غيره ولا ولاية له عليه والاشترائك في المال  
وله فيه ولاية فيثبت كالشترى اذا ارعق البائع  
بالعتق لم يقبل اقراره عليه حتى لا يرعق عليه  
الثمن ولكنه يقبل في حق العتق **بجوابه**

مالی او نفع من غیر جنس المفقود علیہ کسکتی  
از برکوب دابة ولا يجوز بکتنی داراخری

لا لأن الجمالة في العقود عليه وفي بدله تنقض  
إلى المنازعة هـ

بِالْوَالِدَيْنِ وَالْزَوْجِ وَالْمَوْلَى وَلَا يَقْبَلُ بِالْوَلَدِ إِلَّا أَنْ يُصَدِّقَهَا الزَّوْجُ وَاشْهَدَ

بَوْلَادَتَهَا قَابِلَةٌ وَمِنْ أَقْرَبِينَ مِنْ غَيْرِ الْوَالِدَيْنِ وَالْوَلَدُ مِثْلُ الْأَخِ وَالْعَمُّ  
 أَيُّ بَوْلَادَتِهِ مِنْهَا قَابِلٌ تَشْهَدُ مُتَعَلِّقٌ بِأَقْرَبِينَ مِنْ زَاهِدَةٍ أَيْ أَقْرَبِينَ مَا عَدَا الْوَالِدَيْنِ

لم يقبل قرأه في النسب فان كان له وارث معروف قريب او بعيد

وَمِنْ مَّا نُنزِّلُ فِيهَا مَثَلٌ لِّقَوْمٍ ظَاهَمُوا لِبَاطِنٍ أَلَّا يَحْكُمُوا بِآيَاتِنَا أَفَلَا يَرَوْنَ  
أَنَّا نَأْتِيهِم مِّنْ أَمَّاكِنَ عَن يَمِينِهِمْ وَشِمَالِهِمْ فَهُمْ رَاوِدُونَ

کتابُ الإِجَارَةِ \* الإِجَارَةُ عَقْدٌ عَلَى الْمَنَافِعِ بَعْضُهَا وَلَا يَصِحُّ

حتى تكون للنافع معلومة <sup>قدرا وصفا</sup> والإجرة معلومة <sup>معلومة</sup> وما جاز أن يكون ثمننا في البيع

جَازَانِ يَكُونُ أَجْرُهُ فِي الْإِجَارَةِ وَلِلنَّافِعِ نَارَةٌ تُصِيرُ مَعْلُومَةً بِالْمُسَدَّةِ

كاستيمازالدور والارضين للزراعة فبضع العقد على مدة معلومة

أما ما بيننا وبينهم من النسيئة

وَبَرَكِيهَا مَسَافَةً سَمَاهَا وَتَارَةً تَصِيرُ مَعْلُومَةً كَالْخَشْيِ وَالْإِشَارَةِ كَمَا

سَنَأْجُرُ رَجُلًا لِيَقْبَلَ لَهُ هَذَا الطَّعَامُ إِلَى مَوْضِعٍ مَعْلُومٍ وَيُحْزَرُ اسْتِخَارُ

لَا يَدْرُوكَ الْغَايِبِينَ لَمَّا هَمَّ سَفَرًا يَنْتَظِرُونَ

الاجتاد والقصد والطمان ويحوز استيحاء الاراضي للزراعة ولا يصح

بعد حتى سيجي ما يزرع فيها او يقول على ان يزرع فيها ما شاء ويحجز  
 اي عقد الاجارة اي التنازع اي الموجب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فما بالايام ثلثاثة وستين يوما عند ابى حنيفة وعندها احدى عشر شهرا بابا هـ  
فما بالايام ثلثاثة وستين يوما عند ابى حنيفة وعندها احدى عشر شهرا بابا هـ  
فما بالايام ثلثاثة وستين يوما عند ابى حنيفة وعندها احدى عشر شهرا بابا هـ

مما لانها منفعة مقصودة معهودة فيها هـ اى في

وما لا يصلح ثمننا في البيع يجوز ان يكون اجرة  
للحيوان فثبت ان هذا غير منعكس وكذلك  
استيثار الظئر بطعامها وكسوتها يجوز عند  
مخينة استحسانا وان لم يجد ذلك ثمننا في  
البيع  
جوهري

فإن لأن المدة إذا كانت معلومة كان قدر  
المنفعة فيها معلوما إذا كانت المنفعة لا تتفاوت

والله لا يراه ما ينقله والموضع الذي يحمل

فيه كانت المنفعة معلومة فيصح العقد  
وقال في الكوخ، وماله محيط الطعاء من رأسه

يحب له الاجرة لان الخط من تمام العمل قال  
يخندى اذا استأجر دارا شهرا فان كان العقد

فحصل في شهر السهر يوم عشرين على الهلال فاداء الحج  
فقضت المدة وان كان حصل في بعض الشهر  
تفقا وان وقع في بعض الشهر وقع على تلك

سنة والشهر الواحد بالايام بحسب ما بقى  
سكنى فيصرف اليه هـ

اضى  
متازعة ٥

٥٠

مما لانها منفعة مقصودة معهودة فيها هـ اى في

علاوة على ذلك فإن النسيب  
على النسيب وعلى النسيب  
منه من النسيب

والاجابة  
فيما بين النسيب  
الاجابة

الملك اذا اصاب  
الغروب و قد  
بينت الحبال  
القصية للبحر  
منه المسافر  
التي في الغدا  
والتي في الارض  
والتي في السماء

قع علی ثلثین  
سنة کل  
من اول الد  
لأن فی  
لأن م  
لأن ک



فد لانه ليس لها نهاية معلومة حتى يتركها اليها وفي تركها علي الدوام ضرر لصاحب الارض  
لد لانه لا نهاية لذلك وليس هذا كما اذا استأجرها للزرع فانقصت المدة وفيها زرع فانها تبقى باجرة المثل الى وقت الادراك لان للزرع  
نهاية معلومة فيمكن توقية الحقين وقظيره من القرس والشجر اذا انقصت المدة وفيها ثمرة فانه يوقع امر الى ادراكه بالاجرة لهذا المعنى  
كذا في المقاصي وان انقصت الاجارة وفي الارض رطبة فانها تقطع لان الرطبات لا نهاية لها فاشبهت الشجر جوهري  
لذا انما يكون هذا لصاحب الارض اذا كانت الارض تنقص بالقطع فينبذ بملكه بالقيمة مقلوعا وان لم يرض المستأجر بذلك وانما اذا  
كانت الارض لا تنقص بالقطع فليس له تملكه بالقيمة الا ان يرضي المستأجر بذلك جوهري  
لذا لان الحق له فله ان لا يستوقية تحت والرطبة كالشجر لانها لا نهاية لها مبنيان

فصل في الإجارة لزومه أن يقام البناء والعقد ويسلمها فارعة إلا أن يجاز

ث لا يمتنع ما يختلف باختلاف الراكب واللاسف لا يجوز كما بالتعيين او بان يشترط ان يفعل ما شاء وتو لم يبين ولم يقل ان يفعل فيها ما شاء فسدت الاجابة للجهالة د

مت لان الناس يتفاوتون في الركوب والبس  
فصح التعيين وليس له ان يتعداه هـ

ملادى كاستيجار الثوب والدابة فى انه يضمن  
اذا هلك مع المخالفة والتقيد <sup>١٥</sup>

مس لأن الشرط ليس بمضيد لعدم التفاوت في السكنى وما يضر بالبناء كالحداثة والقصة فهو خارج بدلالة العادة د

لري رضا الموحـ  
مك لا تضام الرضا به

بما لا يترك ما يكون اهدى بالذات فان الحمد يجتمع  
في موضع من ظهوره والقطن يبدى على ظهره

سلك لانها عطيت بما هو المستاجر ما ذون فيه  
وغير ما ذون فيه والسبب الثقل فانقسم عليها  
حق لو كان المأذون مائة من وزاد عليه عشرة  
منا يضمن سدس الذابة والمراد بالزيادة زيادة  
جنس المسمى فلو حمل جنسا اخر غير المسمى وجب  
جميع القيمة وان يكون حمل الزيادة مع المسمى  
معا فلو حمل المسمى وحده ثم حمل الزيادة وحدها  
فهلكت ضمن جميع القيمة

بني جيلك  
معد لان العالم بالعرفوسية لا يفتروا نثقل  
وركوب غير العالم اضروا نثقل

سلا لان الاذن مقيد بشرط السلامة اذ يتحقق  
السوق بدونهما وهما للبا لفة في قيد بوضع  
السلامة هـ

امجا لا جبر... ای بالمستقره  
مکملہ سیرتہ لانہ لا یخص بواحد عمل لغیرہ او

لم يعمل ولا يشترط ان يكون عاملا تغير واحد  
 ١٥٠ لان المشتري من يعمل للستاء حرو وغير

قال في الصحيح واعتمد قول الامام المحمدي  
بالكفر والعرب لانه لا يضمن بالسوق اتفاقا

٤٤ لان الاحارة عقد معا ومنة فقتضه الم

١٧٨٩

\_\_\_\_\_

مَدَّةُ الْإِجَارَةِ لَزِمَهُ أَنْ يَقْلَعَ الْبِنَاءَ وَالْفَرْسَ وَيُسَلِّمَهَا فَارْعَهُ إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ

صَاحِبِ الْأَرْضِ أَنْ يَغْرِبَ لَهُ قِيمَةُ ذَلِكَ مَقَالُو عِلْمٍ مَلَكُوهٍ أَوْ رَضِيَ شَرِكُهُ عَلَى حَالِهِ

فَيَكُونُ الْبَيْتُ هَذَا وَالْأَرْضُ هَذِهِ وَجُوزُ اسْتِجَارِ الدُّرُوبِ لِلرُّكُوبِ وَالْحُلِيِّ  
أَيُّ السَّجَاجِي

فَالصَّبْرُ عَلَى مَا يَكُونُ مِنْهَا مِنْ شَاءٍ وَدَلَالَةُ الْإِسْبَاطِ عَلَى  
الْمُجَرِّدِ الْمُسْتَجَابِرِ مَعْنَى أَنْ يَقُولَ لِمَنْ يَرِيهَا مِنْ شَاءٍ عَدْلًا بِالْإِطْلَاقِ  
وَأَطْلَقَهُ فَإِنَّهَا عِلَّةٌ أَنْ تَكُونَ فَلَا أَوْ تَكُنْ الشَّيْءُ فَلَا فَإِنَّهَا عِلَّةٌ

أَوَ لَيْسَ لَهُ غَيْرُ مَا أَنْعَمْتُ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا يَخْتَلِفُ بِأَخْلَافٍ

المستعمل فاذا شرط سكني واجد فله ان يسكن غيره وان سمي نوعا وقد

بِحِجْلَةٍ عَلَى الدَّابَّةِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ خَمْسَةَ أَفْقَرَةٍ خَطِئَةٌ فَلَهُ أَنْ يَجْعَلَ مَا هُوَ مِثْلُ

الخُطْبَةُ فِي الضَّرِّ وَأَوَقْلُ كَالشَّعِيرِ وَالنَّعِيمِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْمِلَ مَا هُوَ أَضَرُّ  
 كَالْعَدَسِ مِنْ الشَّعِيرِ لَكُنْ حَلَامًا هُوَ أَقْوَلُ ضَرًّا عَنِ الْمَشْرِ

من الخطة كالج والحدود وان استأجرها ليجل عليها

له ان جعل نيل وريه جديد وان اساجرها بجمل عليها مقدار من  
 اي الساجر اي من جسيم السمي <sup>لاي الجبل</sup>  
 فاكث من فوطه فما زاد النفا وان اساجرها <sup>اي الساجر</sup> فاكث

مَعَهُ رَجُلًا فَمُطِيتَ ضَمْنِ نَصْفِ قِمَتِهَا وَلَا يُقْبَلُ بِالْفِعْلِ وَأَذْكَرُ الدَّائِيَةِ

يُلْجِئُهَا أَوْ ضَرَّهَا فَعَطِبَ صَمْنٌ عِنْدِي خَيْفَةً وَالْأَجْرَاءُ عَلَى صَمْنٍ بَيْنَ أَجِيرٍ

مُشْتَرَكٌ وَاجِبٌ خَاصٌّ فَالْمُشْتَرَكُ مِنْ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ حَتَّى يَمَلَكَ الْقَبْضَانِ

وَالْغُبَارَ وَالْمِطَاعَ أَمَانَةً فِي يَدِهِ أَنْ يَهْلِكَ لِمُضَيِّعٍ شَيْءٌ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ وَقَالَ

ابو يوسف ومحمد بن عيسى وما يلف بهما كتبه في الثوبين ذوقه وذوق الحما

إذا عمل لها حدا أيضا فقط فهو مشترك إذا كان لا يمتنع ولا يتعد عليه أن يعمل له فلا يكون مختصا به وكذلك الخياط والصانع جوهرة

والنسي لقي مخرج الاستيعاب والوقوف ان قوله قياس وهو لهما  
قد ناكونه مغاير لانه غير المتعارف يضمن اتفاقا مبدقا  
يا ذنه د

ساواة بين القومين فإني بسم المعقود عليه للمستأجر وهو المثل الأيسم للأجير العوم  
أي على الأجير

في عليه ادلا يمتنه العمل الايه هو









لان تسليم عين المنفعة لا يتصور فاقنا تسليم محل مقامه اذا التمكن من الانتفاع ثبت به  
لان تسليم المحل بما اقيم مقام تسليم المنفعة للتمكن من الانتفاع فاذا فات التمكن فانت التسليم وانفتح العقد فيسقط الاجرة  
لان العقود عليه المتأخر وانما توجد شيئا فشيئا فكان هذا عيبا حادنا قبل القبض فيوجب الخيار في البيع  
اذا استوفى المنفعة فقد رضى بالعيب فلزمه جميع البدل كما في البيع وان اقال المورج العيب بطل خيار المستاجر لزال سببه  
لان كل منهما يقبض فثبت نصيبا والفسخ  
لان المتأخر والاجرة مبادرت ملكا للورثة والعقد السابق لم يوجد منهم فينتقض  
لان عدم ما اشتهى نال به من العيب وهو صيرورة المنفعة لغير العاقد مستحقة فانه كان في الابتداء واقعا غير العاقد وهو عبد المولى  
لان عقد سارعه لا يلزم فيه القبض في المجلس فجاز اشتراط الخيار كالبيع

لان المتأخر غير مقبوضه وهي العقود عليها فصار العذر في الاجارة كالعيب قبل القبض في البيع فتفسخ به اذا العقب فيهما وهو بمنزلة العاقد عن المتأخر في موجه الا يتحل ضررنا كذا لم يستحق به وهذا هو معنى العذر عندنا  
لان الاجرة على موجب العقد الزام ضررنا كذا لم يستحق بالعقد وهو المحبس لانه قد لا يصدق على غيره مال آخره  
لان لو مضى على موجب العقد يلزمه ضررنا كذا لان رعايا ذهب للبحر فذهب وقته او لطلب غريمه فضررنا للبحر فاضطره  
لان لا يلزمه ضررنا لان يمكنه ان يبعد ويبحث ليلينا او اجيرا  
لان لغة الضم وشرعا ضم بقعة مشتركة الى عقار الشفعين بسبب الشركة والمجاور  
لان اي اذ لم يوجد الخليل في نفس البيع او وجد ولكن سلم الشفعة للخليل في حق الخ  
لان قوله لم يخلط في حق المبيع وهو الشريك الذي قاسم وبعث له شركة في الطريق والشركاء حصين وانما قدنا بذلك لانهما كانا عاملين لم يستحق بهما الشفعة  
لان لما اخرجهم مسلم عن جابر رضي الله عنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشفعة في كل شيء لم يضم ربحه اي منزله وقوله صلى الله عليه وسلم حاد الدار احق بالدار والارض ينظر له وان كان غائبا اذا كان طريقهما واحدا والمراد جار مو شريك في الطريق وبني الحكم في الشرب دلالة لان الشفعة انما تثبت بالشركة في الطريق باعتبار الخلطة وقد وجدت في الشرب  
لان لما اخرجهم ابن ابي شيبة عن ابراهيم الضحى قال الشريك احق بالشفعة فان لم يكن شريك فالجار الخليل احق من الشفعين والجار احق من فالشريك في نفس البيع والخليل في حقوق البيع والشفيع هو الجار

وان لم يسكنها فان غصبها غاصب من يده سقطت الاجرة وان وجد بها عيبا يضر بالسكنى فله الفسخ واذا خرب الدار او انقطع شرب الشفعة او انقطع الماء عن الرعي انفسخت الاجارة واذا مات احد المتعاقدين وقد عقدا الاجارة لنفسه انفسخت الاجارة وان عقدها لغيره لم تنفسخ ويصح شرط الخيار في الاجارة وتفسخ الاجارة بالاعذار كمن استاجر دكانا في الشرب فيشتر فيه فذهب له وكمن اجرد دارا او دكانا ثم افلس ولزمته ديون لا يقدر على قضائها الا من ثمن ما اجر ففسخ القاضى العقد وباعها في الدين وكمن استاجر دابة ليسافر عليها ثم بدله من السفر فهو عذر وان بدله من السفر فليس ذلك عذرا  
لان الشفعة واجبة للخليل في نفس البيع ثم للخليل في حق المبيع كالشرب والطريق ثم للجار وليس للشريك في الطريق والشرب والجار شفعة في نفس البيع  
لان سلم الخليل فاشفعة للشريك في الطريق فان سلم مع الخليل فان سلم الخليل فاشفعة للشريك في الطريق فان سلم اخذها الجار والشفعة تجب بعقد البيع وليستقر بالاشهاد وتلك بالخذ اذا سلمها المشتري او حكم بها حاكم واذا علم الشفعين بالبيع اشهد في مجلسه ذلك على المطالبة ثم ينهض منه فيشهد على البايع ان كان البايع في يده او على المتاع او عند العقار فاذا فعل ذلك استقرت شفعة البايع لا يشهد به الا با خبر طلب الحاشية  
لان سلم الخليل فاشفعة للشريك في الطريق والشرب والجار شفعة في نفس البيع  
لان سلم الخليل فاشفعة للشريك في الطريق فان سلم مع الخليل فان سلم اخذها الجار والشفعة تجب بعقد البيع وليستقر بالاشهاد وتلك بالخذ اذا سلمها المشتري او حكم بها حاكم واذا علم الشفعين بالبيع اشهد في مجلسه ذلك على المطالبة ثم ينهض منه فيشهد على البايع ان كان البايع في يده او على المتاع او عند العقار فاذا فعل ذلك استقرت شفعة البايع لا يشهد به الا با خبر طلب الحاشية

لان التسليم على ما اقيم مقام تسليم المنفعة للتمكن من الانتفاع فاذا فات التمكن فانت التسليم وانفتح العقد فيسقط الاجرة لان العقود عليه المتأخر وانما توجد شيئا فشيئا فكان هذا عيبا حادنا قبل القبض فيوجب الخيار في البيع

لان الشفعة انما يجب اذا رغب البايع عن ملك الدار والبيع يعرفها ولهذا يكتب بشروط البيع في حقه حتى ياخذها الشفعين اذا اقر البايع بالبيع وان كان المشتري يكذب به  
لان لما اخرجهم عبد الرزاق من قول سريج للشفعة لما واشها اي طلبها على وجه السرعة  
لان مسارعة لان حق الشفعين ضعيف يبطل بالاعراض فلا بد من الاشهاد والطلب ليعلم بذلك رغبته فيه  
لان اعملا لمشتري بان يقول له اطلب منك الشفعة في دارا اشتريتها عن فلان حدودها كذا وانما شفيعها بالشركة في الدار والطريق والجار  
لان اعملا لمشتري بان يقول له اطلب منك الشفعة في دارا اشتريتها عن فلان حدودها كذا وانما شفيعها بالشركة في الدار والطريق والجار  
لان اعملا لمشتري بان يقول له اطلب منك الشفعة في دارا اشتريتها عن فلان حدودها كذا وانما شفيعها بالشركة في الدار والطريق والجار  
لان اعملا لمشتري بان يقول له اطلب منك الشفعة في دارا اشتريتها عن فلان حدودها كذا وانما شفيعها بالشركة في الدار والطريق والجار













لأنها قد تعينت بهذين المالين فإذا هلك أحدهما بطلت في الحال كعدمه وبطلت في الآخر لأن صاحبه لم يرض أن يعطيه شيئا من ربح ماله **جوهرة** **د** لأن عقد الشركة كان قائما وقت الشراء فلا يتغير حكمه بهلاك مال الآخر **د** لأن الملك حين وقع وقع مشتركا كقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك المال بعد ذلك ثم الشركة عقد عند محمد حتى أن أيهما باع جاز بيعه لأن الشركة قد تمت في المشتري فلا ينتقص بعد تمامها وعند الحسن بن زياد شركة ملك حتى لا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر إلا بإذنه **جوهرة** **د** لأن الشركة عقد فحق الثمن من ماله يرجع عليه بحسبته **د** لأن الشركة عقد فحق كل من الطرفين لمشتري كل منهما بما له على أن يكون المشتري بينهما وهذا لا يقتضي الخلط والربح يستحق بالعقد كما يستحق بالمال ولهذا يسمى العقد شركة **د**

أو أحداً بالثمن قبل أن يشتري شيئاً بطلت الشركة وإن اشتري أحدهما بماله **جوهرة** **د** لأن الشركة عقد فحق الثمن من ماله يرجع عليه بحسبته **د** لأن الشركة عقد فحق كل من الطرفين لمشتري كل منهما بما له على أن يكون المشتري بينهما وهذا لا يقتضي الخلط والربح يستحق بالعقد كما يستحق بالمال ولهذا يسمى العقد شركة **د**

لأنها قد تعينت بهذين المالين فإذا هلك أحدهما بطلت في الحال كعدمه وبطلت في الآخر لأن صاحبه لم يرض أن يعطيه شيئا من ربح ماله **جوهرة** **د** لأن عقد الشركة كان قائما وقت الشراء فلا يتغير حكمه بهلاك مال الآخر **د** لأن الملك حين وقع وقع مشتركا كقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك المال بعد ذلك ثم الشركة عقد عند محمد حتى أن أيهما باع جاز بيعه لأن الشركة قد تمت في المشتري فلا ينتقص بعد تمامها وعند الحسن بن زياد شركة ملك حتى لا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر إلا بإذنه **جوهرة** **د** لأن الشركة عقد فحق الثمن من ماله يرجع عليه بحسبته **د** لأن الشركة عقد فحق كل من الطرفين لمشتري كل منهما بما له على أن يكون المشتري بينهما وهذا لا يقتضي الخلط والربح يستحق بالعقد كما يستحق بالمال ولهذا يسمى العقد شركة **د**

لأنها قد تعينت بهذين المالين فإذا هلك أحدهما بطلت في الحال كعدمه وبطلت في الآخر لأن صاحبه لم يرض أن يعطيه شيئا من ربح ماله **جوهرة** **د** لأن عقد الشركة كان قائما وقت الشراء فلا يتغير حكمه بهلاك مال الآخر **د** لأن الملك حين وقع وقع مشتركا كقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك المال بعد ذلك ثم الشركة عقد عند محمد حتى أن أيهما باع جاز بيعه لأن الشركة قد تمت في المشتري فلا ينتقص بعد تمامها وعند الحسن بن زياد شركة ملك حتى لا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر إلا بإذنه **جوهرة** **د** لأن الشركة عقد فحق الثمن من ماله يرجع عليه بحسبته **د** لأن الشركة عقد فحق كل من الطرفين لمشتري كل منهما بما له على أن يكون المشتري بينهما وهذا لا يقتضي الخلط والربح يستحق بالعقد كما يستحق بالمال ولهذا يسمى العقد شركة **د**

لأن البياح إذا صار ملكا للغير وهو المستحق فقد استوفى منافع ملك الغير وهو البخل أو الراوية بعقد فاسد فيلزمه اجراءه  
حتى لو كان المال نصيبين وشرط الرجحان فلا فاشط باطل ويكون الرجحان نصيبين  
لأن الرجحان فيها تابع للمال فيقدره كأن الرجحان تابع للبذر في المزارعة والزيادة إنما تستحق بالتسمية وقد فسدت  
فبقى الاستحقاق على قدر رأس المال <sup>في الشركة الفاسدة</sup> <sup>تحتي اذا قصت المزارعة فالحاجج كل نصيبا بالقر</sup>  
لأنها نصيب الوكالة ولو كالة تبطل بالموت وكذا بالعاق بدار الحرب من إذا اقصى القاصي بها فله لا بمنزلة الموت ولأن كل  
واحد من الشريكين يتصرف بالأذن والموت يقطع الأذن ولا فرق بين ما إذا علم الشريك بموت صاحبه أو لم يعلم لا أنه عزل حكمي  
فإن رجوع المرتد قبل أن يقضى القاصي بها فله لا تبطل الشركة وإن كان رجوعه بعد ما قضى بها فله لا شركة بينهما  
لأنه لما قضى بها زالت الصلة فأنقضت الشركة فلا تعود إلا بعقد جديد <sup>بحسبه</sup>

لأنه ما مور ياداء الزكاة والمؤدى لم يقع زكاة  
فصار مخالفاً <sup>لأنه</sup> <sup>هو وجوب الزكاة من المال</sup>  
لأنه مغرول حكم لغوات الحل <sup>لأنه</sup> <sup>لأنه</sup>

لأنه مغرولة من العنبر في الأرض وهو البخل  
فيها قال الله تعالى وآخرون يضرهون في الأرض  
يعني الذين يضرهون في التجارة وبسبب هذا العقد  
بها لأن العامل فيه يسير في الأرض غالباً لطلب  
الرجحان

لأنه الشركة في الرجحان وهو يستحق للمال من  
أحد الجانبين والعلم من الجانب الآخر  
لأنه يقول صاحب المال دفعته مضاربة أو  
معاملة على أن يكون ذلك من الرجحان جزء من كلفه  
أو الثلث أو غيره ذلك أو غيره ويقول للمضارب  
قبلت <sup>دس</sup>

لأن ذلك يقطع الشركة بينهما لا احتمال لأن لا  
يحصل من الرجحان إلا قدر ما شرط له <sup>لأنه</sup> <sup>لأنه</sup>  
لأنه غير مقيدة بزمان أو مكان أو نوع من  
التجارة بخلاف ما يقول دفعته إليك هذا المال مضاربة  
ولم يزد عليه <sup>دس</sup>

لأنه من الأمتاع وهو أن يدفع إلى غيره مالا  
ليعمل فيه ويكون الرجحان لصاحب المال <sup>دس</sup>  
لأنه لا شيء لا يتعين مثله لتساويهما في القوة  
لأنه قال رب المال للمضارب دفعته مضاربة  
في الكوفة مثلاً <sup>دس</sup>

بسبب البين كقولك أن ملكه فهو حر <sup>دس</sup>  
لأنه قال دفعته مضاربة في الكرباس  
مثلاً <sup>دس</sup> <sup>لأنه</sup> <sup>لأنه</sup>  
لأنه لا يؤول وفي الخصم طائلة فيختصم  
لأنه لا يؤول طائلة من خطر الطرفين  
لأنه عقد المضاربة ومنع لتسهيل الرجحان وهو  
أنما يكون بشراء ما يمكن بيعه وهذا ليس  
كذلك <sup>دس</sup>

وان كان صاحب الراوية فعلية اجر مثل البخل وكل شركة فاسدة فالرجحان  
فيها على قدر المال ويبطل شرط التفاضل واذا مات أحد الشريكين أو  
ارتد أو بطلت الشركة وليس لأحد من الشريكين أن يؤدى  
زكاة مال الآخر إلا بأذنه فإن أذن كل واحد منهما لصاحبه أن يؤدى  
زكوة فاذى كل واحد منهما فالثاني منهما علم بأداء الأول وله بيعه  
كتاب المضاربة عقد على الشركة بمال من أحد الشريكين  
وعمل من الآخر ولا تصح المضاربة إلا بالمال الذي بينا أن الشركة تصح به  
ومن شرطها أن يكون الرجحان بينهما مشاعاً لا يسحق أحدهما منه دراهم  
مستأمة ولا بد أن يكون المال مسلماً إلى المضارب ولا يدرى للمال فيه فاذا  
صح المضاربة مطلقاً جاز للمضارب أن يشتري ويبيع ويباع ويبيع  
ويؤكل وليس له أن يدفع المال مضاربة إلا أن يأذن له رب المال في ذلك  
وإن خص له رب المال التصرف في بلي ببيعته أو في سلعة ببيعته لم يجر له  
أن يجاوز ذلك وكذلك أن وقت المضاربة مدة بعينها جاز ويبطل العقد  
بمعيها وليس للمضارب أن يشتري أبى رب المال ولا ابنه ولا من يثق  
عليه فإن اشتراهم كان مشترياً لنفسه دون المضاربة وإن كان في  
المال ربح فليس له أن يشتري من يثق عليه فإن اشتراهم ضمن مال  
المضاربة وإن لم يكن في المال ربح جاز أن يشتريهم فإن ذلوت قيمتهم  
بذلك الشراء

لأنه شركة  
لأنه شركة  
لأنه شركة

لأنه شركة  
لأنه شركة  
لأنه شركة

لأنه شركة  
لأنه شركة  
لأنه شركة

لأنه شركة  
لأنه شركة  
لأنه شركة

لأنه شركة  
لأنه شركة  
لأنه شركة

لأنه شركة  
لأنه شركة  
لأنه شركة

لأنه لا يملك على المشتري لكونه أصيلاً في حق البائع وأما  
والمراد من الرجحان هنا أن تكون قيمة العبد المشتراة أكثر من رأس المال سواء كان في جملة رأس المال ربح أو لا  
لأنه لا يعتق عليه نصيبه ويضد نصيب رب المال بسببه  
لأنه لا يعتق عليه نصيبه ويضد نصيب رب المال ويعتق على الخلفاء المعروف فيمنع التصرف <sup>بحسبه</sup>  
لأنه لا يعتق عليه إذا لملك للمضارب فيه لكونه مشغولاً برأس المال فيمكنه أن يبيعه للمضاربة فيصح <sup>دس</sup>  
لأنه كان قيمته وقت الشراء قد در رأس المال أو أقل ثم ازدادت قيمته حتى صارت أكثر من رأس المال <sup>دس</sup>





له اي يتجوز ثمن بعد ان كانت متاعا بان اشترى برأس المال متاعا ثم باعه صار نقدا فلا تصرف فيه بعد العزل  
هذا المعنى مأخوذ من نظر الملاءة ونظرا ونضيفا من الباب الثاني اذا سال قليلا قليلا وخرج رثما  
لك لا يه ليس في اعمال عز له ابطال حقه في الرجوع فلا ضرورة... في التصرف فيها  
انما الشأن انما المضارب المذكور... كمن التفتد ظاهرا بخلاف العوض المتقدمة  
ملك قال في الهداية وهذا الذي ذكره اذا كان من جنس رأس المال فان لم يكن بان كان دراهم ورأس المال فانما يبر او على العكس انه ان يبيعها  
بجنس رأس المال استخسا فان الرجوع لا يظهر الا به وصار كالعروض آه وقد امسرت اليه  
ملك لا نه يأخذ الاجر فعليه عمل الطلب... ملك لانه وكل محض وهو متبرع فلا جبر على المتبرع  
أي المضارب... على الناس

فلا بد من  
توكيله كي لا يضيع حقه وفي الجامع الصغير يقال  
له اهل مكان قوله وكل والمراد منه الوكيل  
للمنا سبة بين الوكالة والحالة فان معنى الحوالة  
نقل الدين من ذمة الى ذمة ومعنى الوكالة نقل  
ولاية التصرف فاستعار لفظ الحوالة للوكالة  
والذي يبيع بالاجر كالمسار والبيع بالاجر هو  
على الاقتضاء لانها يملكون بالاجر فكان الاجر  
لهما بدل عملهما  
ملك لان حقوق العقد تتعلق بالعاقبة والمالك  
ليس بعاقبة فلا يتمكن من الطلب الا بتوكيله  
فيؤمر بالتوكيل كيلا يضيع حقه  
ملك لان البيع تابع وصرف الحوالة في ما هو الشئ  
اولى كما يصرف الحوالة الى العفو في الزكوة  
ملك لان الاولى قد نهضت بالبيع والثانية عقد  
جديد لا تتعلق لها بالاولى  
ملك لان التزويج ليس من التجارة مع ان عقد  
المضاربة يتضمن التوكيل بالتجارة فلا يملك  
التزويج  
ملك الوكالة في اللغة هي الحفظ ومنه قولهم  
حسبنا الله ونعم الوكيل اي وهم الحافظ وفي  
الشرع عبارة عن اقامة الغير مقامه في تصرف  
معلوم  
التوكيل لغة تفويض الامر الى الغير وشرعا تفويض  
التصرف في امره الى غيره واقامة مقامه  
والرسالة تبليغ الكلام الى الغير بلا دخل له  
في التصرف  
ملك لان الانسان قد يجهل عن المباشرة نفسه  
فيحتاج الى توكيل غيره فلا بد من جواز دفعها  
بحاجته  
ملك لان كل احد لا يهتدي الى وجوه الخصومة  
فيحتاج الى التوكيل بالضرورة  
ملك لانهم ساندوا بالشهادات وشبهة  
العفو ثابتة حال غيبة الموكل

أو دنا نير قد نهضت فليس له ان يتصرف فيها وإذا افترا وفي المال ذبوت  
وقد ربح المضارب فيه أجبره الحاكم على اقتضاء الديون وان لم يكن  
له ربح لم يلزمه الاقتضاء ويقال له وكل رب المال في الاقتضاء وما  
هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال فان زاد الهلاك  
على الربح فلا ضمان على المضارب فيه وان كانا قد اقتسما الربح والمضارب  
بما لهما ثم هلك المال أو بفضله تراد الربح حتى يستوفي رأس المال رأس  
المال فان فضل شيء كان بينهما وان عجز عن رأس المال لم يضمن للمضارب  
وان كانا قد اقتسما الربح وفسخا المضاربة ثم عجزا عنها فهلك المال  
لم يتراد الربح الأول ويجوز للمضارب ان يبيع بالنقد والنسيئة ولا  
يزوج عبدا ولا أمة من مال المضاربة وكما بالوكالة كل عقد  
جاز ان يعقده الانسان بنفسه جاز ان يوكله به غيره ويجوز التوكيل  
بالخصومة في سائر الحقوق وبأشياءها ويجوز التوكيل بالاستيفاء  
الا في الجود والعقاص فان الوكالة لا تصح باستيفائها مع غيبة الموكل  
عن المجلس وقال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصومة الا رضي الخصم  
الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا وقال  
ابو يوسف وحمل يجوز التوكيل بغير رضي الخصم ومن شرط الوكالة ان  
يكون الموكل ممن يملك التصرف ويلزمه الاحكام والوكيل ممن يعقل

فلا بد من  
قادر على العمل  
سلطان العمل  
هو الذي يملك  
العمل  
من ماله  
أعينه  
أي المضارب  
فلا بد من  
قادر على العمل  
سلطان العمل  
هو الذي يملك  
العمل  
من ماله  
أعينه  
أي المضارب

ملك لان الوكيل قد يكون اشد خصومة وأكثر انكارا فيتضرر به خصمه فلا يجوز بغير رضاه كالحوالة بالدين بخلاف  
الوكيل بالقبض فانه لا يختلف  
ملك لان التوكيل تصرف في خالص حقه فلا يتوقف على رضاه غيره كالتوكيل بقضاء الديون  
ملك قال في الهداية لا خلاف في الجواز انما الخلاف في لزوم بيعي هل ترد الوكالة برد الخصم عند ابي حنيفة نعم وعند الا ولجبر  
اختار ابو الليث الفتوى على قولها وقال السرخسي الخصم ان القاض اذا علم من الموكل القصد بالاضرار الى الدين بالوكيل يحمله وابطيله لا يتقبل  
منه التوكيل الا برضي خصمه ولا فيقبله وقد بالخصومة لان التوكيل بقبض الدين والتعاضد والقضاء بغير رضي الخصم جائز  
ملك قيل هذا احتراز عن الوكيل فان الوكيل لا يثبت له حكم تصرفه حتى يملك الوكيل بالشرع والمبيع ولا الوكيل بالبيع انتم عيني  
ملك لان الوكيل يستفيد ولاية التصرف من الموكل فلا بد للفيد من ان يملكه













مد لان هذه وصية منه لو رثته بان يقضوا دينه ولهذا يصح وان لم يسم المريض الدين وغرماؤه لان الجهاالة لا تمنع صحة الوصية ولهذا قالوا لا تصح الا اذا ترك مالا <sup>درد</sup>  
مد لان الاداء الى النصف قد تعارض فيه جهة الامالة ووجه الكفالة والايقاع عن الاصاله اولى لما فيه من اسقاط الدين والمطالبة جميعا بخلاف الكفالة فانه لا دين على التكفل  
مد يعني انا كان على رجل الف درهم مثلا فكفل عنه اثنان منها بمجمعه على الافراد ثم كفل كل منهما عن صاحبه بما لزمه بالكفالة اذا الكفالة بالتكفل جائزة <sup>داساه</sup> فك يضي اذا تكفل كل واحد منهما بجميع المال وهو الف على الافراد ثم تكفل كل واحد منهما عن صاحبه بجميع المال ايضا وما اذا تكفلا له بالف معا وتكفل كل واحد منهما عن الآخر مثل مسئلة المداينة فما اداه احدهما لا يرجع على صاحبه بنصفه حتى يزيده ما اداه على النصف فاذا اراد رجوع عليه بجميع الزيادة <sup>جوهرة</sup>

مد اذا تكفل كفالة فلا رجوعان تكلمن الكفالتين على الاخرى بالمطالبة ثم يرجعان على الاصيل <sup>داساه</sup>

مد لما مر من ان شرط صحة الكفالة بالمال ان يكون ديننا صحيحا وهو لا يسقط الا بالاداء او البراء والمكاتب لو عجز سقط دينه <sup>داساه</sup>

مد لانه كفل بدين ساقط في حق احكام الدنيا بالضرورة اذ لم يترك مالا ولا كفيل له والكفالة بالساقط لا تجوز وجواز التبرع محمول على ان الدين باق في حق المدين <sup>داساه</sup>

مد لان الدين لما كان ثابتا في حياة لا يسقط الا بالاداء او بالبراء ولم يوجد شيء منها فبقى عليه وكذا يطالب به في الآخرة حتى من تبرع بقضائه يجوز <sup>داساه</sup>

مد وهو قفل الدين من ذمة المدين الى ذمة المكفل ويقال للمدين مجمل وللدين محال ومحال له ومن يقبل المحالة محال عليه ومحال عليه <sup>داساه</sup>

مد دون الاعيان لان المحالة نقل حكمي والدين وصف حكمي يثبت في الذمة فجاز للدين ان يقبل ذلك النقل اما العين كالثوب فحتى فلا يقبل النقل الحكمي بل يحتاج الى النقل المحسوس <sup>داساه</sup>

مد لان ذوي المرات قد يستكفون عن تحمل ما عليهم من الدين <sup>داساه</sup>

مد لان الدين حقه والذمم مشقاة ولا يبدل من رضاه لاختلاف الناس في الايقاع <sup>داساه</sup>

مد وهو من يقبل المحالة لان فيها الزام الدين ولا الزام بدون التزام <sup>داساه</sup>

مد لان الاحكام الشرعية تنبني على وفق المعاني فمعنى المحالة النقل والتحويل وهو لا يتحقق الا بصراح ذمة الاصيل <sup>داساه</sup>

مد لان برأسته مقبولة بسلامة حقه له فيجب عليه عند عدم السلامة <sup>داساه</sup>

من الدين فيكفل به مع غيبة الغرماء <sup>داساه</sup> جاز واذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل منها من غير الآخر فما ادى احدهما لم يرجع به على شريكه حتى يريد ما يؤد به على النصف فيرجع بالزيادة واذا تكفل اثنان عن رجل بالف على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه فما ادى احدهما يرجع بنصفه على شريكه فليلا كان او كثيرا ولا يجوز الكفالة بمالك الكتابة <sup>داساه</sup> فخر تكفل به او عبدا واما مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل رجل عنه للغرماء لم تصح الكفالة عندي خيفة وقالوا تصح كتاب المحال <sup>داساه</sup> والحوالة جائزة بالدينون وتصح برضى المجل والمحال على المحال عليه واذا ثبت الحوالة برئ المجل من الدين ولم يرجع المحال على المحال عليه <sup>داساه</sup> لا ان يتقوى عند ابي خيفة احد الاخرين اما ان يجهد المحالة ويجلف ولا يئنه عليه او يموت مقلبا وقال ابو يوسف ومحمد هذان وصحة ثالث وهو ان يحكم الحاكم بافلاسه بحال حياته ولا طالب المحال عليه المجل مثل مال الحوالة فقال المجل احلت بدين لي عليك لم يقبل قوله وكان عليه مثل الدين وان طالب المجل المحالة بما آحاله به فقال انما احلتك لنفسه لي وقال المحال بل احلتني بدين لي عليك فالقول قول المجل ويكره الشافعي وهو قرض استقفا <sup>داساه</sup> فيه المقرض من خطي الطريق كتاب الصلح <sup>داساه</sup> الصلح على ثلاثة اشهر <sup>داساه</sup>

مد لان العجز عن الوصول يتحقق بكل واحد منهما وهو التقوى في الحقيقة <sup>داساه</sup>  
مد يعني رجل حال رجلا على آخر بالف فدفعه المحال عليه الى المحال ثم طلب الدافع الالف من المجل فقال المجل احلت بالف كان لي عليك والمحال عليه اكثره فالقول له لا للمجل <sup>درد</sup>  
مد اقرار اولاد لئلا على ان عليه له دين اذ الحوالة تجوز بدون الدين على المحال عليه بل يسمع طلب المحال عليه لوجود سببه هو اداء الدين بامر مد يعني اذا قال المجل المحال اعطى ما قبضته من فلان فاني احلتك لنفسه لي وكنت وكنت في قبضته فقال المحال احلتني بدين لي عليك فالقول للمجل لان المحال انكر الدين اذا اقراره بالحالة واقدا مه عليها لا يكون اقرارا بالدين لان الحوالة تستعمل في الوكالة بمحض نقل التصرف بل يسمع طلب المجل كطلب الموكل من الوكيل ما قبضه <sup>داساه</sup> مد وانما كرهت لورود النهي عن قرض جرفعا <sup>درد</sup>  
مد هو لغة اسم بمعنى المصاحمة وهي خلاف الخصامة واسمه من الصلاح بمعنى استقامة الحال وشرعا عقد يرفع النزاع <sup>درد</sup>















مد ووقف المشاع جائز عند أبي يوسف وقال الشافعي وقال محمد لا يصح بناء على أن القبض ليس بشرط فيه عند أبي يوسف  
وعند محمد شرط والشروع مؤثر فيه خلاصة  
مد لهما أن موجب الوقف زوال الملك بدون التملك وأنه يتأبد كالعتق فلا يرد على هذا الدليل تناقض بأنه قد سبق قوله  
أبي حنيفة بأنه لا يزول ملك الواقف عن الوقف عنده وفي هذا الدليل خلافة واجب بأن هذا قول محمد ورواية عن أبي حنيفة والمكحول  
في الأول قول أبي حنيفة ومحمد على قول ما إذا حكم الحاكم كما سبق  
مد كالتأسي والنفقة والمنشأ والمجازة وثيابها والقدور والمزيج والمصحف وقاية  
مد وكذا وقف لزوع جاز ما أجازته مع أن القياس أن لا يجوز لأقدام التأبيد والتبعية في هذه الأشياء لوجود تعامل الناس  
في وقفها والقياس قد يترك بالتمام

في ملك الموقوف عليه ووقف المشاع جائز عند أبي يوسف وقال  
محمد لا يجوز ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة ومحمد حتى يجعل آخره محقة  
لا تنقطع أبداً وقال أبو يوسف إذا سئى في جهة تنقطع جاز وضار  
بدها للفقراء وأن لم يستهم وضع وقف العقار ولا يجوز وقف  
ما يتقل ويحول وقال أبو يوسف إذا وقف ضيعة بغيرها أو كرها أو  
عبدة جاز وقال محمد يجوز حبس الكراع والسلاح وإذا صرح الوقف  
لم يضر بيعه ولا تملكه إلا أن يكون مشاعا عند أبي يوسف فطلب الشريك  
القسمه فيصنع مقاسمته والواجب أن يبتدأ من ارتفاع الوقف  
بعمارة شرط الواقف ذلك أو لم بشرط وأن وقف داراً على سكنى  
وكرة فالعمارة على من له السكنى فإن امتنع من ذلك أو كان فقيراً  
أجرها الحاكم وعمرها بالجرتها فإذا عمرت ردها إلى من له السكنى وما  
أنه من بناء الوقف وآلته صرفه الحاكم في عمارة الوقف أو الخراج  
وإن استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج إلى عمارته ويصرف فيها ولا  
يجوز أن يقسمه بين مستحق الوقف وإذا جعل الواقف غلة الوقف  
لنفسه أو جعل الولاية إليه جاز عند أبي يوسف وإذا بنى مسجداً  
لم يزل ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه وبأذن الناس بالصلاة  
فيه فإذا أصلى فيه واحد زال ملكه عنه عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف

عند أبي حنيفة  
مد لهما أن موجب الوقف زوال الملك بدون التملك وأنه يتأبد كالعتق فلا يرد على هذا الدليل تناقض بأنه قد سبق قوله  
أبي حنيفة بأنه لا يزول ملك الواقف عن الوقف عنده وفي هذا الدليل خلافة واجب بأن هذا قول محمد ورواية عن أبي حنيفة والمكحول  
في الأول قول أبي حنيفة ومحمد على قول ما إذا حكم الحاكم كما سبق  
مد كالتأسي والنفقة والمنشأ والمجازة وثيابها والقدور والمزيج والمصحف وقاية  
مد وكذا وقف لزوع جاز ما أجازته مع أن القياس أن لا يجوز لأقدام التأبيد والتبعية في هذه الأشياء لوجود تعامل الناس  
في وقفها والقياس قد يترك بالتمام

قوله فيصنع مقاسمته لأن القسمه تميز وأفراد  
غاية ما في الباب أن الغالب في غير التملك والموزونة  
معنى المياه له إلا أنه جعل في قسمه الوقف معنى  
الأفراد غالباً نظراً للوقف فلم يجعلها في معنى  
البيع والتمليك خلافاً لما لأن في القسمه معنى  
البيع والتمليك في غير التملك وهو في الوقف  
مستحق وأما  
مد لأن قصد الواقف صرفاً نفقة مؤبداً ولا  
تبقى دائمة إلا بالعمارة فيثبت شرط العمارة  
اقتضاء  
مد جمع أكثر وهو الحرام  
مد لأن في ذلك رعاية المحققين حق الواقف  
بدوام صدقته وصاحب السكنى يدوام  
سكناه لأنه لو لم يصرفها تقوت السكنى أصلاً  
وبالاجارة تتأخر وتؤخر حتى أولى من فواته  
مد لأنه لا بد من العمارة ليبقى على التأبيد فيحصل  
مقصود الواقف  
مد لأنه جزء من العين وحقق في الانتفاع  
بمنفعة دون العين لأنه حق الله تعالى  
أو حق الواقف فلا يصرف إليهم ما ليس حقاً لهم  
مد ما دام حياً وبعدة للفقراء بطل الوقف  
محمد وهلال نفقات معنى القرية نازلة الملك  
إلى الله تعالى وقال أبو يوسف بضم اعتبار  
الابتداء بالانتهاء فإنه يجوز عليه تنقطع  
فيعود إلى ملك المالك ومشايخ يلخ أخذوا يقول  
أبي يوسف وعليه الفتوى ترغيباً للناس في  
الوقف

مد لا قوله أو جعل الولاية له لأن المتولى يستفيد الولاية منه فيكون له ولاية ضرورية لكنه بعد ذلك أن كان غير مأصون على الوقف  
فلحقاً حتى أن ينزعه من يده نظراً للفقراء  
مد يعني وإن شرط الواقف الولاية لنفسه كانت له وإن لم بشرط لم يكن له  
مد أعلم أن المسجد يخالف سائر الأوقاف في عدم اشتراط التسليم إلى المتولى عند محمد وفي منع الشروع عند أبي يوسف وفي  
خروجه عن ملك الواقف عند الإمام وإن لم يحكم به حاكم  
مد وأما قال بخى لأنه لو كان مساحة زال ملكه بمجرد الأمر بالصلاة فيها ذكر الأبداء وأما  
مد أي مع طريق المسلمين بأن يجعل له سبيلاً عاماً يدخل فيه المسلمون منه لأنه لا يختص به تعالى إلا به وأما









مد والخلاف في المكيل والموزون لها انه طال به بدفع نصيبه فيؤمر بالدفع اليه كما في الدين المشترك ولانه بطال به بتسليم ما سلم اليه وهو النصف ولا ي حنيفة انه بطال به بدفع نصيب الغائب لانه بطال به بالقرض وحقه في المشاع والمقرض المدين يشتمل على الخطين ولا يتم حقه الا بالقسمة وليس للودع ولاية القسمة بخلاف الدين المشترك لانه بطال به بتسليم حقه اليه لان الديون تقتضي باسما لها <sup>جوهرة</sup> مد وان كان مما لا يقسم جازان يحفظ احدها باذن الآخر وذلك لانه رضى بحفظها ولم يرض بحفظ احدها كله فان الفعل كما يحفظ متى اضيف الى الاثنين فيما يقبل التجزى بشأ ول العوض ون الكل فيقع التسليم الى الآخر بلا رضاء المالك <sup>د</sup> مد لانه لا يمكن الاجتماع على حفظها وحفظ كل واحد منهما للنصف دلالة والثابت بالدلالة كالثابت بالنص <sup>د</sup> مد اي مما لا يمكن قسمته كالعبد او مما يتغير بالقسمة كالثوب <sup>د</sup>

مد بالاتفاق لان اجتماعهما على حفظ الجميع متعذر <sup>د</sup> مد لانه لا يجد بدا من ذلك فانه اذا خرج كان البيت وما فيها مسلما اليها <sup>د</sup>

مد لان في التبيين في دار واحدة لا يتفاوتا في المحرز غالبا فيلغو الشرط كالوقاد احفظها في هذا الصنف وق في حفظها في صنفه وق آخر

مد هي مشتقة من العارية وهي العطية وقيل منسوبة الى العار لان طلبها عار وشعار فعل هذا يقال العارية بالتشديد لان ياء النسبة مشددة والعار لغة في العارية وفي الشرع عبارة عن تملك المنافع بتغير عوض وسيت عارية لتعريضها عن العوض ومن شرطها ان تكون العين قابلة للانتفاع بها مع بقاء عينها حتى لا تكون عارية الدراهم والدنانير والفلوس الا قرضا والعارية غير لازمة حتى ان المعبر ان يرجع فيها متى شاء وتبطل بموت احدهما <sup>جوهرة</sup> مد لانها تختلفان في المحرز غالبا فيفيد التقيد

مد وهي تشدد الباء كأنها منسوبة الى العارة لا العار <sup>د</sup>

مد لانها تملك العين وعند عدم ارادته الهبة يملك على تملك المنافع يجوز <sup>د</sup>

مد لان جعل سكاها له مدة عمره وجعل قوله سكتي تفسير القول له لانه يملك تملك المنافع فيجعل عليه بدلا له آخره <sup>د</sup>

مد لان الاعارة دون الاجارة والشئ لا يقضم ما فوق <sup>د</sup>

مد وما يختلف باختلاف المستعمل كركوب الدابة <sup>د</sup>

لها حمل ومؤنة واذا اودع رجلا في عند رجل ثم حضر احدهما فطلب نصيبه منها لم يدفع اليه شيئا حتى يحضر الآخر عند اى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يدفع اليه نصيبه وان اودع رجل عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجز ان يدفعه احدهما الى الآخر ولكنهما يقسمانه <sup>د</sup> فحفظ كل واحد منهما نصيبه وان كان مما لا يقسم جازان يحفظه احدهما باذن الآخر واذا قال صاحب الوديعة للودع لا تسلمها الى زوجتيك فسلمها اليها لم يقضم وان قال له احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من الدار لم يقضم وان حفظها في دار اخرى ضمن <sup>د</sup> كتاب العارية العارية جائزة وهي تملك المنافع بتغير عوض وتصح بقوله اعركك واظمتك هذه الارض ومثلك هذا الثوب وتحملك على هذه الدابة اذ لم يرد به الهبة واخذ منك هذا العبد وداري لك سكتي وداري لك عمري سكتي وللمعبر ان يرجع في العارية متى شاء والعارية امانة ان هلك من غير تعدي لم يقضم شيئا وليس للمستعير ان يواجرها استعاره وله ان يعيره اذا كان مجا لا يختلف باختلاف المستعمل وعارية الدراهم والدنانير والمكيل والموزون قرض واذا استعار ارضا لبنى فيها او غرس فيها جاز وللمعبر ان يرجع فيها ويكفي قلع البناء والغرس فان لم يكن وقتا لعارية <sup>د</sup>

مد لان الدفع في وجهه العارية والودع في وجهه الوديعة لان المالك لم يرض بحفظها احد حيا مد لان المالك لم يرض بحفظها احد حيا مد لان المالك لم يرض بحفظها احد حيا مد لان المالك لم يرض بحفظها احد حيا

مد كما حمل على الدابة والاستخدام والسكنى والزراعة وان شرط المالك ان ينتفع هر بنفسه لان التقيد فيه لا يمتثل غير مقيد بخلاف ما يختلف باختلاف المستعمل <sup>د</sup>

مد لانه ملك المنافع ومن ملك شيئا جاز له ان يملكه على حسب ما ملك <sup>د</sup> مد قوله قرض لان الاعارة تملك المنافع ولا يمكن الانتفاع بها الا بالاستهلاك عنها فاقضى تملكه اليه ضرورة وذلك بالهبة او بالقرض والقرض ادناها فهيبت <sup>هذه</sup>

مد لانها نافع منفعة كالسكنى تملك بالاجارة فكذا بالاعارة <sup>د</sup> مد لان العارية غير لازمة فاذا رجع لا يقضم للمستعير ما نقص من بشأه وغرسه <sup>د</sup>







لأن السبق من أحد الموضعين يدل على أنه هو الأصل وأنه عدل إلى المهرى الآخر لصلته أو عارضه  
 جوهرة جوهرة  
 من لا يقول يقل ويكثر لا يدل شيق المنهج وسعته فلا دلالة لقلته ولا لكثرة  
 من لأنها علامة قوة ذلك العضو ولأن الكثرة حكم الكل في كثير من الأحكام  
 أي الكثرة الذي يخرج منه كثرة القول

من لأن كثرته تدل على أنه هو المهرى في الأصل لأن الكثرة حكم الكل في كثير من الأحكام  
 لا علم لنا بذلك وهو مشكل ينتظر به إلى أن يبلغ  
 من لأن هذا من علامات النساء وأما خروج المهرى فلا اعتبار به لأنه يخرج من المرأة كما يخرج من الرجل كذا في شرحه وصوره  
 المجل بان يتسم بخرقة فيها منى فإن قيل ظهورا لندين علامة مستقلة فلا حاجة إلى ذكر اللبن قيل لأن اللبن قد ينزل ولا تدل  
 أو يظهر له تدل بحيث لا يتميز من تدل لرجل  
 فإذا نزل اللبن وقع التمييز جوهرة

نسب إلى الأسبق فإن كانا في السبق سواء فلا يعتبر بالكثرة عند  
 أي الذي ذكره الفرج أي في سبق القول  
 أي الجوهرة  
 ابن حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد ينسب إلى أكثرهما وإذا بلغ الخنثى  
 أي جامع  
 وخرجت له حجة أو وصل إلى النساء فهو رجل وإن ظهر له تدل  
 أي لأنها علامات الرجال  
 كدلي المرأة أو نزل له لبن في ثديه أو حاضر أو جلا أو أمكن الوصول  
 أي لأنه  
 إليه من الفرج فهو امرأة فإن لم يظهر له أحد هذه العلامات  
 أي لأنها علامات النساء  
 فهو خنثى مشكك وإذا وقف خلفه الإمام قام بين سيق الرجال و  
 النساء ويتبع له أمة تختص به إن كان له مال فإن لم يكن له مال  
 أي استثنى  
 ابتاع له الإمام من بيت المال فإذا اختصته بأعقابها وردها إلى  
 بيت المال وإذا مات أبوه وخلف ابن أو خنثى فالمال بينهما عند  
 أي بين الابن والخنثى  
 ابن حنيفة على ثلاثة أسهم للابن سهمان وللخنثى سهم وهو أنثى  
 أي عند ابن حنيفة  
 عنه في الميراث إلا أن يثبت غير ذلك وقال أبو يوسف ومحمد  
 أي ما قاله  
 للخنثى نصف ميراث الذكر ونصف ميراث الأنثى وهو قول الشعبي  
 أي في شرحه  
 اختلاف في قياس قوله وقال أبو يوسف المال بينهما على سبعة أسهم  
 أي بين الابن والخنثى  
 للابن أربعة وللخنثى ثلاثة وقال محمد المال بينهما على اثني عشر سهما  
 أي بين الابن والخنثى  
 للابن سبعة وللخنثى خمسة  
 أي في الأئمة  
 ولم يعرف له موضع ولا يعلم أي هو أم ميت نصبا لقاضي  
 أي عليه دليل على أنها مائة  
 من يخطئ ماله وهو موعده عليه ويستوفي حقه ويفيق على زوجته

من أي غير محكوم عليه بكونه ذكرا أو أنثى عند  
 الإمام وقال لأعلم لي به وهنا من جملة ما  
 ترقف فيه من كمال ورعه

من لا احتمال أنه امرأة فلا يتصل الرجال كيلا  
 تفسد صلواتهم ولا النساء لاحتمال أنه  
 رجل فيفسد صلواته

من لا يباح لمملوكته النظر إليه لا إذا كان  
 قامة الرجل نظرا إليه وإن كان امرأة فالمرأة  
 تنظر إلى المرأة وهذا إذا كان الخنثى يشبه  
 أما إذا كان لا يشبه جاز للرجال والنساء  
 أن ينظروا جوهرة

من لا باحة نظر لمملوكته إلى عورته رجلا  
 كان أو امرأة

من لأن ذلك ثابت بيقين وزيادة مشكوك  
 فيها فلا يصح بالشك

من أي غير كونه أنثى بظهور إحدى علامات  
 الذكور بلا تعارض في غير ذكر الخطأين وفي نظر  
 والترجيح في هذا المقام ما قام صاحب المصنف فاعرف  
 محرمه حسن شوقي

من يعني إلا أن يثبت أن نصيب الأنثى أكثر  
 من نصيب الذكر فبعضي حيث نصيب ذكر وذلك  
 في مسائل منها إذا ماتت المرأة عن زوج وابن  
 وولد خنثى فالمال بينهم على اثني عشر للزوج  
 ثلاثة وللابن أربعة وللخنثى خمسة إذا لم يكن  
 أنثى لكان له ستة وكانت تقول المسئلة إلى  
 ثلاثة عشر ومنها إذا ماتت عن زوج وولد خنثى  
 وخنثى لاب وام من ستة للزوج ثلاثة وللخنثى  
 لأم سهم والباقي للخنثى وهو سهمان ولو كانت  
 أنثى لكان لها ثلاثة ومنها إذا ماتت عن زوج وخنثى  
 لاب وام وخنثى لاب من اثنين للزوج النصف  
 وللخنثى النصف ولا شيء للخنثى ولا لجمع لأن  
 للخنثى متى ورث في حال دون حال ليرث بالثقة  
 جوهرة

من لا يباح لمملوكته النظر إليه لا إذا كان  
 قامة الرجل نظرا إليه وإن كان امرأة فالمرأة  
 تنظر إلى المرأة وهذا إذا كان الخنثى يشبه  
 أما إذا كان لا يشبه جاز للرجال والنساء  
 أن ينظروا جوهرة  
 من لا باحة نظر لمملوكته إلى عورته رجلا  
 كان أو امرأة  
 من لأن ذلك ثابت بيقين وزيادة مشكوك  
 فيها فلا يصح بالشك  
 من أي غير كونه أنثى بظهور إحدى علامات  
 الذكور بلا تعارض في غير ذكر الخطأين وفي نظر  
 والترجيح في هذا المقام ما قام صاحب المصنف فاعرف  
 محرمه حسن شوقي  
 من يعني إلا أن يثبت أن نصيب الأنثى أكثر  
 من نصيب الذكر فبعضي حيث نصيب ذكر وذلك  
 في مسائل منها إذا ماتت المرأة عن زوج وابن  
 وولد خنثى فالمال بينهم على اثني عشر للزوج  
 ثلاثة وللابن أربعة وللخنثى خمسة إذا لم يكن  
 أنثى لكان له ستة وكانت تقول المسئلة إلى  
 ثلاثة عشر ومنها إذا ماتت عن زوج وولد خنثى  
 وخنثى لاب وام من ستة للزوج ثلاثة وللخنثى  
 لأم سهم والباقي للخنثى وهو سهمان ولو كانت  
 أنثى لكان لها ثلاثة ومنها إذا ماتت عن زوج وخنثى  
 لاب وام وخنثى لاب من اثنين للزوج النصف  
 وللخنثى النصف ولا شيء للخنثى ولا لجمع لأن  
 للخنثى متى ورث في حال دون حال ليرث بالثقة  
 جوهرة

من لا يباح لمملوكته النظر إليه لا إذا كان  
 قامة الرجل نظرا إليه وإن كان امرأة فالمرأة  
 تنظر إلى المرأة وهذا إذا كان الخنثى يشبه  
 أما إذا كان لا يشبه جاز للرجال والنساء  
 أن ينظروا جوهرة  
 من لا باحة نظر لمملوكته إلى عورته رجلا  
 كان أو امرأة  
 من لأن ذلك ثابت بيقين وزيادة مشكوك  
 فيها فلا يصح بالشك  
 من أي غير كونه أنثى بظهور إحدى علامات  
 الذكور بلا تعارض في غير ذكر الخطأين وفي نظر  
 والترجيح في هذا المقام ما قام صاحب المصنف فاعرف  
 محرمه حسن شوقي  
 من يعني إلا أن يثبت أن نصيب الأنثى أكثر  
 من نصيب الذكر فبعضي حيث نصيب ذكر وذلك  
 في مسائل منها إذا ماتت المرأة عن زوج وابن  
 وولد خنثى فالمال بينهم على اثني عشر للزوج  
 ثلاثة وللابن أربعة وللخنثى خمسة إذا لم يكن  
 أنثى لكان له ستة وكانت تقول المسئلة إلى  
 ثلاثة عشر ومنها إذا ماتت عن زوج وولد خنثى  
 وخنثى لاب وام من ستة للزوج ثلاثة وللخنثى  
 لأم سهم والباقي للخنثى وهو سهمان ولو كانت  
 أنثى لكان لها ثلاثة ومنها إذا ماتت عن زوج وخنثى  
 لاب وام وخنثى لاب من اثنين للزوج النصف  
 وللخنثى النصف ولا شيء للخنثى ولا لجمع لأن  
 للخنثى متى ورث في حال دون حال ليرث بالثقة  
 جوهرة

من لأن ذلك ان لابن عند الانفراد كل الميراث  
 وللبنت نصفه فكان نصف الكل اثنين  
 ونصف النصف واحد والمجموع ثلاثة  
 أربع فالمنهج أربعة نقول إلى سبعة  
 ويجمع للخنثى ثلاثة وللابن أربعة والمجموع  
 يكون سبعة وأما









بل وذلك لانه مستاجر للعامل ببعض ما يخرج من الارض وذلك جائز فاما البقر فليس بمستأجرة لانه يستعمل ان يستاجر الرجل بقر نفسه وانما قيل على ملكه فصار كمن استأجر خيلا ليخط ثوبا با برته <sup>فانه البقرة</sup> فلهذا لا يمكن جعل البقر مستأجرا للاختلاف المنفعة له لانه لو قدر اجارة للارض فاشترط البقر على صاحبها مفسد للاجارة اذ لا يمكن جعل البقر مستأجرا للاختلاف المنفعة لان الارض فلا نبات والبقر للشق ولوقد اجارة للعامل فاشترط البذر عليه مفسد لانه ليس يتبعها <sup>فانه</sup> مع نصير المنافع معلومة كسنة او اكثر فان ذكر وقت لا يمكن فيه من الزراعة فهي فاسدة <sup>دا عا</sup> فاسدة وهي الانهار العظام والسواقي انهار الصغار صورته ان يقول رب الارض للزارع هذه المزروعات التي في ارضي على الانهار العظام والانهار الصغار هي اوهى لك والباقي بيننا اثلاثا او ارباعا لا يجوز <sup>مشكلات</sup> لاحتمال ان لا يخرج الا من ذلك الموضع <sup>د</sup>

ك لان استحقاقه بالشركة في الخارج ولا وجود له في الخارج <sup>دس</sup> مع لانه ثناء ملكه فلا يستحق الاخر لان شتمته فسدت <sup>دس</sup> مع لانه رب الارض استوفى منفعته بعقد فاسد <sup>دس</sup> مع لانه استوفى منافعه بعقد فاسد فيجب عليه قيمتها اذ لا مثل لها <sup>هنا</sup> مع لانه استوفى المنافع بعقد فاسد فيجب عليه اجر مثلها كاملا <sup>دس</sup> ك يعني يعطى المزارع صاحب الارض اجر مثل الارض في حق نصيبه من الزرع رعايته <sup>دس</sup> للباقيين <sup>دس</sup> مع لانه استوفى منافع الارض بعقد فاسد فيجب ردها وقد تعدر ولا مثل لها فيجب و ذ قيمتها <sup>دس</sup> <sup>باقية على الارض ولا يرى هل يخرج ام لا</sup> مع لانه لا يمكنه المنفعة لا يتضرر بغيره وهو مستلزم تبذر فصار كما اذا استأجر اجيرا لهدم داره <sup>دس</sup> به اذ لم يجب على ذلك <sup>دس</sup> اى ظهر له فيه راي لعدم الهدم <sup>دس</sup> مع لانه المنافع صارت ملكا للورثة والعقد السابق لم يوجد منهم فينتقض <sup>دس</sup> مع صورته رجل دفع الى آخر ارضا مزارعة الى ستة اشهر مثلا فزرعها وانقضت المدة ويحتاج الى وقت اذ راء الزرع بشهرين فيقسم لغير بينهما على ما شرط فاما الذي ليس من قبله الارض يدفع الى صاحب الارض <sup>دس</sup> جامع المضمات

لواحد والعمل لواحد جاز وان كانت الارض والبقر لواحد <sup>دس</sup> ابدروا العمل لآخر فهي باطلة ولا تصح المزارعة الا على مدة معلومة <sup>دس</sup> ومن شرائطها ان يكون الخارج متشاعبا بينهما فان شرط لاحدهما <sup>دس</sup> ففرضنا متشاعبا فهي باطلة وكذلك ان شرط ما على الماذنات <sup>دس</sup> والسواقي واذا صحت المزارعة فالخارج بينهما على الشرط فان لم يخرج الارض شيئا فلا شيء للعامل واذا فسدت المزارعة <sup>دس</sup> فالخارج لصاحب البذر فان كان البذر من قبل رب الارض فالعامل اجر مثله <sup>دس</sup> لا يزاد على مقدار ما شرط له من الخارج وقال محمد له <sup>دس</sup> اجر مثله بالغا ما بلغ وان كان البذر من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثله واذا اعتقدت المزارعة فامتنع صاحب البذر <sup>دس</sup> من العمل لم يجز عليه وان امتنع الذي ليس من قبله البذر اجبروا <sup>دس</sup> على العمل واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة واذا انقضت <sup>دس</sup> مدة المزارعة والزرع لم يترك كان على المزارع اجر مثل نصيبه من الارض الى ان يستشهد والنفقة على الزرع عليها على مقدار حقها <sup>دس</sup> واجرة الحصاد والرفاع والديكاس والتذرية عليها بالحصر فان <sup>دس</sup> شرطه في المزارعة على العامل فسدت كتاب المساقاة قال <sup>دس</sup> ابو حنيفة المساقاة مجزئة من الثمرة باطلة وقال ابو يوسف ومحمد <sup>دس</sup>

مع لانه شرط يختص به العقد وفيه منفعة لاحدهما فنفسد <sup>دس</sup> مع لانه شرطه على العامل يباح للتعامل بين الناس وهو الاصح وعليه الفتوى <sup>دس</sup>

مع لانه شرطه على العامل يباح للتعامل بين الناس وهو الاصح وعليه الفتوى <sup>دس</sup>

لواحد والعمل لواحد جاز وان كانت الارض والبقر لواحد <sup>دس</sup> ابدروا العمل لآخر فهي باطلة ولا تصح المزارعة الا على مدة معلومة <sup>دس</sup> ومن شرائطها ان يكون الخارج متشاعبا بينهما فان شرط لاحدهما <sup>دس</sup> ففرضنا متشاعبا فهي باطلة وكذلك ان شرط ما على الماذنات <sup>دس</sup> والسواقي واذا صحت المزارعة فالخارج بينهما على الشرط فان لم يخرج الارض شيئا فلا شيء للعامل واذا فسدت المزارعة <sup>دس</sup> فالخارج لصاحب البذر فان كان البذر من قبل رب الارض فالعامل اجر مثله <sup>دس</sup> لا يزاد على مقدار ما شرط له من الخارج وقال محمد له <sup>دس</sup> اجر مثله بالغا ما بلغ وان كان البذر من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثله واذا اعتقدت المزارعة فامتنع صاحب البذر <sup>دس</sup> من العمل لم يجز عليه وان امتنع الذي ليس من قبله البذر اجبروا <sup>دس</sup> على العمل واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة واذا انقضت <sup>دس</sup> مدة المزارعة والزرع لم يترك كان على المزارع اجر مثل نصيبه من الارض الى ان يستشهد والنفقة على الزرع عليها على مقدار حقها <sup>دس</sup> واجرة الحصاد والرفاع والديكاس والتذرية عليها بالحصر فان <sup>دس</sup> شرطه في المزارعة على العامل فسدت كتاب المساقاة قال <sup>دس</sup> ابو حنيفة المساقاة مجزئة من الثمرة باطلة وقال ابو يوسف ومحمد <sup>دس</sup>





مد وإن أقام أحدهما بيئته فأقام قبلت بيئته فإن قلت البيئته على السكوت كيف صحت والشهادة على النفي غير مقبولة قلنا لا نقض  
النفي أحداً وجوداً يا يجوز البيئته عليه

لأن المهر كثيرا ما يجترز عن اليمين الصداقة فيبدل شيئا ولا يحلف وإذا ما سكن حمله على اليد لا يثبت الاقرار بالبلد  
 لأن التكون اقرار لان الحلف واجب عليه على تقدير صدق في انكاره فاذا امتنع علم انه غير صادق في الانكار اذ لو كان صادقا  
 لقدم على اداء الواجب وهو الحلف واذا كان التكون اقرارا والاقرار يجري في هذه الامور فيحلف حتى لا يملك بفضلي بالتكون  
 لأن التولية مسبب لملك المنفعة في محلها بواسطة ملك الرقبة وهو الثابت بالنكاح والنسب سبب طريق الجواز  
 لأنها وضعت لتلك المنفعة موقتا والنكاح لا يتعقد الا موبدا  
 في النكاح لا التصرف في مال الصغير فإنه للاب ثم لايه ثم لوصيهما ثم وخم والولي لفة المالك وشرعا وارث مكلف دائما

في النكاح لا تصرف في مال الصغير فانه للاب ثم لابيه ثم لوصيهما ثم لغيرهم والولي لثقة المالك وشرعا وارث مكلف دامامه

٤٠ لما روى عن علي موقوفاً النكاح الى النساء

وَقَالَتْ بَلْ رَدَدْتُ فَأَلْقِ الْكَوْلَ قَوْلَهَا وَلَا يَمْنَحُ عَلَيْهَا وَلَا يَسْتَخْلَفُ فِي

النكاح عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يختلف فيه و

يُعَقِّدُ النِّكَاحَ بِلَفْظِ النِّكَاحِ وَالتَّرْفِيعِ وَالتَّمْلِيكِ وَالْجِهَةِ

والصدق ولا ينفق بلفظ الإجارة والاباحة ويجوز نكاح  
 كالتوقل أكبر من شيء كذا

هِيَ الْحَصَّةُ فَانْزَوْجَهَا الْاَبَ وَالْحَدَّ فَاَخْرَاجَهَا بَعْدَ مَوْلَاهَا

وإن زوجهما غير الأب والجد فكل واحد منهما الخیار إذا بلغ انشاء

قَامَ عَلَى النِّكَاحِ وَإِنْ شَاءَ فَخُذُوا لَهَا وَلَا يَلْبَسُ وَلَا يَصْغُرُ وَلَا يَخُونُ

ولا كما فرغ علي حسنة وقال ابو حنيفة يجوز اغبار العصبان من الاقارب  
 اي على تزويج بنته المسيلة <sup>اي الحماوية العتقة</sup> <sup>من الام والاخت والحال</sup>

للتزوج ومن لا ولي لها دار زوجها مولاهم الذي عصفها جاروا دارها

وَالْغَيْةُ الْمَنْقُطَةُ أَنْ يَكُونَ فِي بَيْدٍ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْقَوَائِلُ فِي السَّنَةِ

لَا مَرَّةً وَاحِدَةً وَالْكِفَايَةُ فِي النِّكَاحِ مَعْتَبَرَةٌ فَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ غَيْرَ كُفْوٍ

الاولياء ان يفرقوا بينهما والكفائة تعتبر في النسب والدين والمال

وهو ان يكون مالكا للهمم والنفقة وتعتبر في الصنایع واذ اترجت  
واما النفقة فلان قيام الاراد ولج ودوامه بها

١٤٤  
١٤٥  
١٤٦  
١٤٧  
١٤٨  
١٤٩  
١٥٠  
١٥١  
١٥٢  
١٥٣  
١٥٤  
١٥٥  
١٥٦  
١٥٧  
١٥٨  
١٥٩  
١٦٠  
١٦١  
١٦٢  
١٦٣  
١٦٤  
١٦٥  
١٦٦  
١٦٧  
١٦٨  
١٦٩  
١٧٠  
١٧١  
١٧٢  
١٧٣  
١٧٤  
١٧٥  
١٧٦  
١٧٧  
١٧٨  
١٧٩  
١٨٠  
١٨١  
١٨٢  
١٨٣  
١٨٤  
١٨٥  
١٨٦  
١٨٧  
١٨٨  
١٨٩  
١٩٠  
١٩١  
١٩٢  
١٩٣  
١٩٤  
١٩٥  
١٩٦  
١٩٧  
١٩٨  
١٩٩  
٢٠٠  
٢٠١  
٢٠٢  
٢٠٣  
٢٠٤  
٢٠٥  
٢٠٦  
٢٠٧  
٢٠٨  
٢٠٩  
٢١٠  
٢١١  
٢١٢  
٢١٣  
٢١٤  
٢١٥  
٢١٦  
٢١٧  
٢١٨  
٢١٩  
٢٢٠  
٢٢١  
٢٢٢  
٢٢٣  
٢٢٤  
٢٢٥  
٢٢٦  
٢٢٧  
٢٢٨  
٢٢٩  
٢٣٠  
٢٣١  
٢٣٢  
٢٣٣  
٢٣٤  
٢٣٥  
٢٣٦  
٢٣٧  
٢٣٨  
٢٣٩  
٢٤٠  
٢٤١  
٢٤٢  
٢٤٣  
٢٤٤  
٢٤٥  
٢٤٦  
٢٤٧  
٢٤٨  
٢٤٩  
٢٥٠  
٢٥١  
٢٥٢  
٢٥٣  
٢٥٤  
٢٥٥  
٢٥٦  
٢٥٧  
٢٥٨  
٢٥٩  
٢٦٠  
٢٦١  
٢٦٢  
٢٦٣  
٢٦٤  
٢٦٥  
٢٦٦  
٢٦٧  
٢٦٨  
٢٦٩  
٢٧٠  
٢٧١  
٢٧٢  
٢٧٣  
٢٧٤  
٢٧٥  
٢٧٦  
٢٧٧  
٢٧٨  
٢٧٩  
٢٨٠  
٢٨١  
٢٨٢  
٢٨٣  
٢٨٤  
٢٨٥  
٢٨٦  
٢٨٧  
٢٨٨  
٢٨٩  
٢٩٠  
٢٩١  
٢٩٢  
٢٩٣  
٢٩٤  
٢٩٥  
٢٩٦  
٢٩٧  
٢٩٨  
٢٩٩  
٣٠٠  
٣٠١  
٣٠٢  
٣٠٣  
٣٠٤  
٣٠٥  
٣٠٦  
٣٠٧  
٣٠٨  
٣٠٩  
٣١٠  
٣١١  
٣١٢  
٣١٣  
٣١٤  
٣١٥  
٣١٦  
٣١٧  
٣١٨  
٣١٩  
٣٢٠  
٣٢١  
٣٢٢  
٣٢٣  
٣٢٤  
٣٢٥  
٣٢٦  
٣٢٧  
٣٢٨  
٣٢٩  
٣٣٠  
٣٣١  
٣٣٢  
٣٣٣  
٣٣٤  
٣٣٥  
٣٣٦  
٣٣٧  
٣٣٨  
٣٣٩  
٣٤٠  
٣٤١  
٣٤٢  
٣٤٣  
٣٤٤  
٣٤٥  
٣٤٦  
٣٤٧  
٣٤٨  
٣٤٩  
٣٥٠  
٣٥١  
٣٥٢  
٣٥٣  
٣٥٤  
٣٥٥  
٣٥٦  
٣٥٧  
٣٥٨  
٣٥٩  
٣٦٠  
٣٦١  
٣٦٢  
٣٦٣  
٣٦٤  
٣٦٥  
٣٦٦  
٣٦٧  
٣٦٨  
٣٦٩  
٣٧٠  
٣٧١  
٣٧٢  
٣٧٣  
٣٧٤  
٣٧٥  
٣٧٦  
٣٧٧  
٣٧٨  
٣٧٩  
٣٨٠  
٣٨١  
٣٨٢  
٣٨٣  
٣٨٤  
٣٨٥  
٣٨٦  
٣٨٧  
٣٨٨  
٣٨٩  
٣٩٠  
٣٩١  
٣٩٢  
٣٩٣  
٣٩٤  
٣٩٥  
٣٩٦  
٣٩٧  
٣٩٨  
٣٩٩  
٤٠٠  
٤٠١  
٤٠٢  
٤٠٣  
٤٠٤  
٤٠٥  
٤٠٦  
٤٠٧  
٤٠٨  
٤٠٩  
٤١٠  
٤١١  
٤١٢  
٤١٣  
٤١٤  
٤١٥  
٤١٦  
٤١٧  
٤١٨  
٤١٩  
٤٢٠  
٤٢١  
٤٢٢  
٤٢٣  
٤٢٤  
٤٢٥  
٤٢٦  
٤٢٧  
٤٢٨  
٤٢٩  
٤٣٠  
٤٣١  
٤٣٢  
٤٣٣  
٤٣٤  
٤٣٥  
٤٣٦  
٤٣٧  
٤٣٨  
٤٣٩  
٤٤٠  
٤٤١  
٤٤٢  
٤٤٣  
٤٤٤  
٤٤٥  
٤٤٦  
٤٤٧  
٤٤٨  
٤٤٩  
٤٥٠  
٤٥١  
٤٥٢  
٤٥٣  
٤٥٤  
٤٥٥  
٤٥٦  
٤٥٧  
٤٥٨  
٤٥٩  
٤٦٠  
٤٦١  
٤٦٢  
٤٦٣  
٤٦٤  
٤٦٥  
٤٦٦  
٤٦٧  
٤٦٨  
٤٦٩  
٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤  
٤٧٥  
٤٧٦  
٤٧٧  
٤٧٨  
٤٧٩  
٤٨٠  
٤٨١  
٤٨٢  
٤٨٣  
٤٨٤  
٤٨٥  
٤٨٦  
٤٨٧  
٤٨٨  
٤٨٩  
٤٩٠  
٤٩١  
٤٩٢  
٤٩٣  
٤٩٤  
٤٩٥  
٤٩٦  
٤٩٧  
٤٩٨  
٤٩٩  
٥٠٠  
٥٠١  
٥٠٢  
٥٠٣  
٥٠٤  
٥٠٥  
٥٠٦  
٥٠٧  
٥٠٨  
٥٠٩  
٥١٠  
٥١١  
٥١٢  
٥١٣  
٥١٤  
٥١٥  
٥١٦  
٥١٧  
٥١٨  
٥١٩  
٥٢٠  
٥٢١  
٥٢٢  
٥٢٣  
٥٢٤  
٥٢٥  
٥٢٦  
٥٢٧  
٥٢٨  
٥٢٩  
٥٣٠  
٥٣١  
٥٣٢  
٥٣٣  
٥٣٤  
٥٣٥  
٥٣٦  
٥٣٧  
٥٣٨  
٥٣٩  
٥٤٠  
٥٤١  
٥٤٢  
٥٤٣  
٥٤٤  
٥٤٥  
٥٤٦  
٥٤٧  
٥٤٨  
٥٤٩  
٥٥٠  
٥٥١  
٥٥٢  
٥٥٣  
٥٥٤  
٥٥٥  
٥٥٦  
٥٥٧  
٥٥٨  
٥٥٩  
٥٦٠  
٥٦١  
٥٦٢  
٥٦٣  
٥٦٤  
٥٦٥  
٥٦٦  
٥٦٧  
٥٦٨  
٥٦٩  
٥٧٠  
٥٧١  
٥٧٢  
٥٧٣  
٥٧٤  
٥٧٥  
٥٧٦  
٥٧٧  
٥٧٨  
٥٧٩  
٥٨٠  
٥٨١  
٥٨٢  
٥٨٣  
٥٨٤  
٥٨٥  
٥٨٦  
٥٨٧  
٥٨٨  
٥٨٩  
٥٩٠  
٥٩١  
٥٩٢  
٥٩٣  
٥٩٤  
٥٩٥  
٥٩٦  
٥٩٧  
٥٩٨  
٥٩٩  
٦٠٠  
٦٠١  
٦٠٢  
٦٠٣  
٦٠٤  
٦٠٥  
٦٠٦  
٦٠٧  
٦٠٨  
٦٠٩  
٦١٠  
٦١١  
٦١٢  
٦١٣  
٦١٤  
٦١٥  
٦١٦  
٦١٧  
٦١٨  
٦١٩  
٦٢٠  
٦٢١  
٦٢٢  
٦٢٣  
٦٢٤  
٦٢٥  
٦٢٦  
٦٢٧  
٦٢٨  
٦٢٩  
٦٣٠  
٦٣١  
٦٣٢  
٦٣٣  
٦٣٤  
٦٣٥  
٦٣٦  
٦٣٧  
٦٣٨  
٦٣٩  
٦٤٠  
٦٤١  
٦٤٢  
٦٤٣  
٦٤٤  
٦٤٥  
٦٤٦  
٦٤٧  
٦٤٨  
٦٤٩  
٦٥٠  
٦٥١  
٦٥٢  
٦٥٣  
٦٥٤  
٦٥٥

منهم ان يظلمه اذ لا من الحاكم للبحر في العار بهم لمصاهرة غير الكفولهم و

امنى وعن ابى حنيفة انه غير صحيح وفي الخاتمة هذا القول مع واحوط وا  
ففة الى القاضى ولا كل قاض بعدل ثم نسفة هذا الباب الى خصوصها

مر فلا نه عومض بضما فلا بد من تسليمه لان المراد بالمهرقدها ما تقارن

[illegible]

لا ان العلامه  
نظريه والنظر  
المعنى بالنظر  
الذي هو المنص  
على القسمة الباعده  
رأى

لما ومعه  
ن يفرق  
يحسن الم

14 لا

ولا اى العصبية بنفسه وهو ذكر يقبل باليت بلا  
نقسط اننى احترق عن العصبية بالغير كاليت  
فما سارت عصبية بالابن فلو ولاية لها على امها  
المجنونة وعن العصبية مع الغير كالاختام باليت  
نحسث لولاية لها على اخوها المجنونة

فقد تصدقت نفسي لك اويقول تصدقت  
مولاكي لوطك ايعبت نفسي لك اويقول

بيت موليتي لوكك  
 بيت لاهالبيت موزوعة لتليك العين بلـ  
 تليك المنفعة  
 ف اما في الام فلقصور الرأى فيها واما في غيرها  
 فلقصور الشفقة فيهم

منذ لان العبد لا ولاية على نفسه فلا ولاية  
على غيره  
لان الصبي والجنون لا نظرهما على انفسهما  
ولو لاية شرعت للنظم وامسته  
لان عصية من جهة السيد

ولا يبطل عتده اذا جاء الاقرب وقال  
 زفر لا يجوز عتده

سنة قوله والكفاة في النكاح معنية لما روى  
 ابن القيم، حدث عاتشة رضي الله عنها

ند صلى الله عليه وسلم قال تخيروا لبطنكم  
والنكحوا الاكفاد ع  
عج نقطة

وإذا اعتبر الكفاة فيه  
بين يورثان به إذا مات أحدهما قبل القضاء  
يدل على أن نكاحهم صحيح باق مع أحكامه إلى

ورد احر السلطان كهذا و احران يفتي به  
نفسها بلا اذن ولي في غير اكله  
تجسسه لادعائه و انه موجب

ان لهم حق الاعتراض





لك على ان يكون كل واحد من العقدين عوضا عن الآخر ولا مهر سوى ذلك وكان ذلك شائعا في الجاهلية ثم بقي حكمه في حق صحة العقد لكن التسمية فاسدة فيجب فيه مهر المثل عندنا وعند الثلاثة لا يصح النكاح فيه <sup>داماد</sup> <sub>داماد</sub>

ولا نساء التسمية بما لا يصلح صداقا <sup>كما اذا سمي الخمر والخنزير</sup>

ولا قيد بالخدمة لانه لو تزوجها على رعي غنمها جاز اتفاقا <sup>تجمة</sup>

لك انما ذكره لتوهم صحة التسمية بتعيين المدة فاذا لم ينع في المصيبة يمنع المجهول بالاولى <sup>لان خدمة الحر انما منه كونه ولان مالا يصح ان يكون مهرا لم تكن منافعه مهرا واذا لم تكن منافعه مهرا كان لها مهر مثلها عندها وقال محمد لها قيمة خدمته سنة واما تعليم القرآن فلا بد ذكر واجب فتعلمه لا يصح ان يكون مهرا ولا يجوز ان يكون المهر مالا لان المشرع انما هو الابتداء بالمال قال الله تعالى واحل لكم ما وراء ذلك ان تبتغوا باموالكم والتعليم ليس بمال واما خدمة العبد فهي مال لتضمنه تسليم رقبته <sup>بجوهره</sup></sup>

لك عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بها قيمة الخدمة <sup>تج</sup>

لك لان خدمة العبد مال لتضمنه تسليم رقبته بخلاف الحر <sup>تج</sup>

لك ولها خدمة سنة لان منافع العبد وان لم تكن مالا فيجب بتسليمها تسليم ما هو <sup>ولان منافعه مائة منه كونه</sup> <sub>بجوهره</sub>

لك وقال مالك يجوز للعبد لانه يملك الطلاق فيملك النكاح <sup>تج</sup>

لك لان في تنفيذ نكاحها تعتيها اذا النكاح عيب فيها فلا يملك ان بدون اذن المولى <sup>تج</sup> <sub>لشغل عن خدمة المولى</sub>

لك لان حق المولى اقوى من حق الزوج لانه يملك ذاتها ومنافعها بخلاف الزوج ولو تمت التوبة لبطل حقه في الاستخدام <sup>تج</sup>

لك يريد به اذا سمي لها مهرا اقل من مهر المثل فان قبضت المرأة مهرها فللزوج ان يستلها الى حيث شاء وليس لها ان يمنع من ذلك <sup>تج</sup> <sub>تج من يتابع</sub>

لك اذا كان مهر المثل اكثر من الالف كما في العارية لانه سمي لها فيه ومنع وقد فيجب مهر المثل لعدم رضاها الا به <sup>داماد</sup> <sub>كما عاين الا ترى</sub>

لك صورته ان يسمى جنس الحيوان دون توصف مثلا ان يقول على فرس او شاة او ما اذا لم يسم الحيوان يجب مهر المثل <sup>منكحات</sup>

لك لان تزوج مطلقا دون تعيين بفرس او شاة مثلا <sup>تج</sup>

لك لانه معاوضة مال بغير مال فخطناه التزام المال ابتداء <sup>تج</sup>

لك يعني لو تزوج على ثوب ولم يبين جنسه بانه هروي او مروى لان التسمية مجهول بجنس لاختلاف اصولها من الكفا والعظ وانه رجم <sup>تج</sup>

او ابنته فيكون احدا لعقدين عوضا عن الآخر <sup>فان لا مهر سوى ذلك</sup> <sub>اي النكاح</sub>  
 ولكل واحدة منها مهر مثلها وان تزوج خرا امرأة على خبرته سنة <sup>اي من المراتب</sup> <sub>اي من المراتب</sub>  
 او على تعليم القرآن فلها مهر مثلها وان تزوج عبيدة بادن مولاه <sup>اي من المراتب</sup> <sub>اي من المراتب</sub>  
 على خدمتها سنة جاز واذا اجتمع في الجنونة ابوها وابنها فالولي <sup>اي في نكاح المجنونة</sup> <sub>اي في نكاح المجنونة</sub>  
 في نكاحها ابنها عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ابوها ولا يجوز <sup>لانه او شاة</sup> <sub>لانه او شاة</sub>  
 نكاح العبد والامة الا بادن مولاهما واذا تزوج العبد بادن <sup>لانه او شاة</sup> <sub>لانه او شاة</sub>  
 مولاه فالمرء في رقبته يباع فيه واذا تزوج المولى امته فليس <sup>اي في نكاح المولى</sup> <sub>اي في نكاح المولى</sub>  
 عليه ان يزوجها بيت الزوج ولكنها تحدم المولى ويقال للزوج متى <sup>اي في نكاح المولى</sup> <sub>اي في نكاح المولى</sub>  
 ظفرت بها وطشها واذا تزوج امرأة على الف على ان لا يخرجها <sup>اي في نكاح المولى</sup> <sub>اي في نكاح المولى</sub>  
 من البلد او على ان لا يتزوج عليها فان وفي بالشرط فلها التسمية <sup>اي في نكاح المولى</sup> <sub>اي في نكاح المولى</sub>  
 وان تزوج عليها او اخرجها من البلد فلها مهر مثلها واذا تزوجها <sup>اي في نكاح المولى</sup> <sub>اي في نكاح المولى</sub>  
 على حيوان غير موصوف صحت التسمية ولها الوسط منه والزوج مخير <sup>اي في نكاح المولى</sup> <sub>اي في نكاح المولى</sub>  
 ان شاء اعطاها ذلك وان شاء اعطاها قيمته ولو تزوجها على ثوب <sup>اي في نكاح المولى</sup> <sub>اي في نكاح المولى</sub>  
 غير موصوف فلها مهر مثلها ونكاح التمتع والنكاح الموقت باطل <sup>اي في نكاح المولى</sup> <sub>اي في نكاح المولى</sub>  
 وتزويج العبد والامة بغير اذن مولاهما موقوف فان اجاز المولى <sup>اي في نكاح المولى</sup> <sub>اي في نكاح المولى</sub>  
 جاز وان رده بطل وكذلك لو تزوج رجل امرأة بغير رضاها او رجلا <sup>اي في نكاح المولى</sup> <sub>اي في نكاح المولى</sub>  
 بغير رضاه ويجوز لابن العم ان يزوج بنت عمه من نفسه واذا اذنت <sup>اي في نكاح المولى</sup> <sub>اي في نكاح المولى</sub>

لان النكاح لا يصح الا بالشروط

لان النكاح لا يصح الا بالشروط

لان النكاح لا يصح الا بالشروط

لك هو ان يقول لامرأة اتمتع بك كذا مدة بكذا من المال <sup>درر</sup>

لك اما الاول فبالاجماع واما الثاني فلا نه افي بمعنى التمتع والعبرة في العقود للعاني <sup>تج</sup>

لك الفرق بينهما ان يذ كر الوقت بلفظ النكاح او التزويج وفي التمتع اتمتع او استمتع <sup>فج</sup>

لك اذا كانت الولاية له فيكون اميلا من جانب وثيا من آخر وكذا لو كانت كبيرة واذنت له ان يزوجها من نفسه <sup>تج</sup>

لك مثل ان يتزوج امرأة بشهادة اهل دين عشرة ايام <sup>درر</sup>

لك وليس هذا بتكرار لقوله ولا يجوز نكاح العبد والامة الا بادن مولاهما الماز لان ذلك فيما اذا باشر العقد بانفسها وصاحبها شرة الفضولي كما يدل لذلك قوله وكذلك لو تزوج آه <sup>تج</sup>



حتى تضع حملها وإذا ارتدت الزوجين عن الإسلام وقعت الفرقة

○







د بخلاف الدواء فان يشرب حتى لو كان الدواء مما يؤكل لم يتعلق به التحريم ايضا **مشكلا**  
 ٢٠ وعندها انما كان الدين غالبا يتعلق به التحريم قال في الهداية قولها فيما اذا لم تمسه النار حتى لو طبخ بها لا يتعلق به التحريم في قولهم  
 جميعا وفي المستصفى انما لم يثبت التحريم عنده اذا لم يشربه اما اذا حساه حسوا ينبغي ان يثبت وقبل ان كان الطعام قلبا  
 بحيث ان يصير اللبن مشروبا فيه فشربه ثبت التحريم **جوهرا**  
 ٢١ لان الطعام اصل والدين تابع له في حق الغصود فصار كالمغلوب **جوهرا**

ث لا ان الطعنا من اللين تابع له في حق المقصود فصار الغلوب  
ث لا ان اللين يبقى مقصودا فيه الدواء اذا الدواء لتقويته على الوصول  
ث لا ان الغلوب لا يظهر حركه في مقابلة الغالب والحكم فيه الحرمة عند تساويها احتياطا  
ث لا ان الكل صاوشيا واحدا فيجعل الاقل شيئا الاكثر في بناء الحكم عليه

كذلك لا لا الجنس لا يغلب الجنس فان الشيء  
لا يصير مستهلكا في جنسه لا اتحاد القصور  
هذا

لأنه ليس بلين حقيقة لأنه إنما يتولد من  
يعصونه منه الولادة مجمعة

لأن ابن النشاة لأحرمة له يدل أن الأمومة  
لا تثبت به ولا لأخوة بينه وبين ولدها ولأن  
البهائم له حكم الطعام جوهرة

من قول الصغيرة ولا يشترط قيام نكاح  
الصغيرة وقت ارضاعها بل وجوده فاما معنى  
كاف لما في الدياتح لوزج صغيرة مطلقا  
ثم تزوج كبيرة لها ولد فارضتها حرمت  
عليه لانها صارت ام مكحولة كانت له فتمر  
بنكاح البنت وان كان دخل بالام حرمت  
الصغيرة ايضا لالانه صار جاما معها بل  
لان الدخول بالامهات بصر البنت والعقد  
على البنت بصر الامهات والارضاع الطاهر  
على النكاح كالسابق

منذ لان الصغيرة قصيرتنا للكبيرة رضاعا  
فخبرهم بها

لذلك لان الفرقة حصلت قبل الدخول لاسف  
جهتها وارفعها لم يعتبر

فلذلك لان شهادة النساء ضرورية فيما لا اطلاع  
للرجال عليه والرضاام ليس كذلك

لأن في إتيانه زوال هذه النكاح فلا يقبل  
الابنية بخلاف ما لو شهدت واحدة أن  
التم ذبيحة يجوزى لأن الحرمة فيه لا يستلزم  
زوال الملك وكان المراد بينيا مجمع

لان المخبر اخبره بمحرمه المين وبطلان الملك  
فثبت الحرمة مع بقاء الملك ثم لما بشا حرمة  
ههنا مع بقاء الملك لا يمكنه الرد على رابعه  
ولا ان يجبس الفن عن اليان بخلاف النكاح  
فان بقاء النكاح لا يتصور مع ثبوت الحرمة  
المؤبدة فاذا لم يبطل النكاح بخبر الواحد  
لا يثبت الحرمة

من حواشي الهداية

سعد لان في انبائه زوال ملك النكاح ف

واذا اختلط بالطعام لم يتعلق به التحريم وان كان اللبن غالب  
 عند ابن حنيفة واذا اختلط بالدواء وهو الغالب تعلق به التحريم  
 واذا حلب اللبن من المرأة بعد موتها فارتجبه في صبي تعلق به التحريم  
 واذا اختلط اللبن بلبن شاة وهو الغالب تعلق به التحريم وان غلب  
 لبن الشاة لم يتعلق به التحريم واذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم  
 باكثرهما عند ابن حنيفة وابن يوسف وقال محمد يتعلق بهما واذا ترك  
 لبنك لبنين فارضعت به صبيًا تعلق به التحريم وان ترك للرجل لبنين فارضعت  
 به صبيًا لم يتعلق به التحريم واذا شرب صبيًا من لبن شاة فلا  
 رضاع بينهما واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة  
 الصغيرة حرمنا على الزوج فان كان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها  
 وللصغيرة نصف المهر ويرجع به الزوج على الكبيرة ان كانت  
 فعدت به الفساد وان لم تتعد فلا شيء عليها ولا يقبل في الرضاع  
 شهادة النساء منفردات وانما يشهد بشهادة رجلين او رجل وامرأتين  
 كتاب الطلاق الطلاق على ثلاثة اوجه احسن الطلاق  
 وطلاق السنة وطلاق البدعة فاحسن الطلاق ان يطلق الرجل  
 امرأته فطليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه ويتركها حتى تنقضي  
 عدتها وطلاق السنة ان يطلق المدخول بها ثلاثا في طهر

[illegible]

قد لادرومانا محبا بالرسول عليه السلام كانوا يفعلون كذلك ولانه ابعدهم الندم لتمكنه من التدارك درد

صط معناه الترك من غير طلاق آخر لا الترك مطلقا لأنه إذا راجعها لا يخرج الطلاق عن كونه أحسن E

قوله وطلاق الست انما يسمى مع ان القسم الاول ايضا سنة بل الاول متفق عليه فكان ذلك التسمية للرد على مالك <sup>ط</sup> عبد الغفور  
 ط فان مالكا قال بكرهه القسم الثاني لاندفاع الحاجة بتطليقة واحدة ابن عابد

ملا لقوله عليه السلام في حديث ابن عمر رضي الله عنهما ان السنة ان يستقبل الطهر استقبها الا يقطعهما لكل شيء تطليقة

---









مد فان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فاراد ان يدخلها من غير ان يقع الثلث فحيثه ان يطلقها واحده ثم يدخلها بعد انقضاء العدة ثم يتزوجها فان دخلها بعد ذلك لا يقع شيء لا تحلل اليهين داماد

بأنه لأن الأصل بقاء النكاح وهي تدعى عليه زواله بالبحث في شرط يجوز أن يطلع عليه غيرها فلا يقبل قولها إلا ببينة **جوهرة**

٥٥ لانها في حق نفسها امينة وفي حق غيرها شاهدة وشهادة الفرد مردودة ٥٥

من هذا اذا كذبها الزوج في قولها وما اذا صدقها طلقت فلانة ايضا داماد

ث لان المنظر واليه في حقها شرعا الاخبارية لانها امينة وفي حق صيرتها منتمية وشهادتها على ذلك شهادة فرد ابن عايدتين  
مت اذا تمت ثلثة ايام حكما بالطلاق من حين ما حانت حتى لو لم تكن مدخولا بها فتزوجت بزواج آخر بعد الرؤية قبل تمام ثلثة  
ايام كان النكاح صحيحا سرحي

ملا لانه بالامتناد عرف انه من الرحم فكانت  
حيضنا من الابتداء ههنا

له لان الحيز هي الكاملة منها وكما لها بانتهائها وذلك بالظهور ولا يكون الطلاق جديعا لانه يقع بعد ما ظهرت بخلاف قوله اذا حضرت كما في المسئلة الاولى هـ

ف لما اخرجته الترمذى بسند ضعيف عن عائشة  
رضي الله عنها طلاق الامة وعدتها حيضتان

في هذا ان الطلاق والعدة عندنا  
معتبران بالنساء وقيل المصحح الطلاق بالرجال  
والعدة بالنساء وتفسيره حرة تحت عبد مطلقها  
ثلث عندنا وعند ثنتان واجمعوا ان عدتها  
ثلث حينئذ وامة تحت حر مطلقها ثنتان عندنا  
وعنده ثلث واجمعوا ان عدتها حينئذ واما  
اذا كانت الامة تحت عبد فطلاقها ثنتان  
وعندها حينئذ بالاجماع واجمعوا ان عدد  
المتكوبة معتبر بالرجال فان كان الرجل حرا  
ملك اربعا من المهر والا لامة وان كان عبدا  
ملك اثنتين حزينين كافئا او متبينين

سند لان قوله انت طالق ثلاثا ايقاع لمصدر  
محذوف تقديره طلاقا ثلاثا فيقمن جملة وتسير  
قوله انت طالق ايقاعا على حدة ورر

بل لأن التلفظ به أولا هو الموقع أولا فيسبق  
 بالوقوع فيأنت منه فصلا وفيها الثاف  
 وهي اجنبية فلم يقع افطم

ملاذ لان القبلية صفة للثانية لانها لها  
محرف الكاكية فاقضى ايقاعها في الماضي وايقاع  
الاولى في الحاضر غير ان الايقاع في الماضي ايقاع  
في الحاضر ايضا ففترنان ففترنان ههنا

اسی قولہ بعد صا و احدہ ص  
 سدا لانہ انشاء و طلاق سابقہ بآخر فبانت  
 بالاول فلا یبقی محلا لغیرہ  
 داماد

وَأَذَانُ هَالٍ دُخْلٍ لِدَارِ قَاتٍ طَالِي وَاجِدَةٍ وَوَجِدَةٍ وَدُخْلٍ

١٠٠  
 وبعد العدة  
 مع عينية  
 فثقت  
 المشرك في الله  
 وقال جازف  
 ١٠١  
 لأن العدة  
 خيرا من حبه  
 عليها قضاء  
 الثاني وهو  
 اجنبية  
 ١٠٢  
 أي لا مرية  
 الغير المختار  
 ١٠٣  
 لأن كونه مع  
 للفرق  
 ومع الطلاق  
 فالحصول بها  
 فثقت في كمالها  
 ١٠٤  
 في المختار

بعد لانه البعدية صفة للاولى فاقضى ايقاع الواحدة في الحال وايقاع الاخرى فنقران هذه

ملك يريده ان قدم الشرط وعندها يقع ثنتان واما اذا اخر الشرط يقع ثنتان اجماعا ثم اذا قدم الشرط وكرر ثلثا طلقت واحدة  
عنده وعندها يقع ثلث وان اخر الشرط وكرر الثلث طلقت ثلثا اجماعا وان كانت مدخولة طلقت ثلثا في الوجهين وكذلك  
اختلفوا فيه من قال لغير المدخولة انت طالق ثم طالق ان دخلت الدار فانها تطلق واحدة في الحال ويبطل ما بعدها عند  
ابن حنيفة لان ثم للتراضي فصار كأنه قال انت طالق وسكت ثم قال انت طالق ان دخلت الدار بخلاف الراي لانها لم يسمع وقاله  
ابو يوسف ومحمد لا تطلق حتى تدخل الدار فيقع ثنتان وان قال لها انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار وقعت الاولى  
في الحال وسقط ما بعدها عند ابن حنيفة وعندهما لا يقع عليها شيء حتى تدخل الدار فيقع ثلث وان قال انت طالق طالق ان دخلت  
الدار وهي غير مدخولة بها وقعت واحدة ولم يقع التعليق لانها اجنبية وان كانت مدخولة وقعت واحدة وتعلقت  
الثانية لكونها في المدة **جوهرة**

ثلاث ولو قال اردت في دخولك مكة صدقت  
دعوى لا قضاء لانه خلاف الظاهر د

ثلاث لان المعلق بالشرط كالخير عند وقوعه و  
في الخير يقع واحدة اذا لم يقع للثاني والثالث  
يحل فكذا هنا دد

ثلاث لان الطلاق لا اختصاص له بمكان او ظرف  
دون آخر دامة

ثلاث بان قالت طلقت نفسي واخترت نفسي  
بطلقة دس

ثلاث قد بالمجلس ياروي عن عمر وعثمان رضي الله  
عنهما انهما قالوا في حق الزوجة الصغيرة لها  
الاختيار ما دامت في مجلسها قد يقولون بغيره  
لان لفظ اختاري من الكلام لا يحتمل ان اراد  
تخبرها في غير امر الطلاق بغيره

ثلاث لان اختيارها نفسها انما يكون بغير اختصاص  
بها وهو في البين ان في الرجل يمكن الزوج من  
رجعتها بلا رضاها دد

ثلاث لان الاختيار لا يتصور لانه يتصور  
وهو غير متصور الى الغلظة والخفة بخلاف  
البيونة ج  
ثلاث لان وقوع الطلاق عرف سماعا من السجادة  
رضي الله عنهم فينقده به اجماعا دس

ثلاث حتى لو خلا كلام كليهما عن ذكر النفس لا يقع  
لان الاختيار ارادة وقع منهما في الكلام لا يقع  
ان يكون احدهما مفسرا للآخر وفي النهاية لو ذكر  
في احد الكلامين ما يفهم مقام النفس كما لو قال  
اختاري اختيارا فقال اخترت او قال اختار  
فقلت اخترت اختيارا كان كذا كذا نفس  
لان المهاد دليل الوحدة سراج

ثلاث مرض الموت نوما يغيب فيه خوفه له زنة  
ففسده عليه دس

البار وقعت عليها واحدة عند ابن حنيفة واذا قال لها انت طالق مكة

فهي طالق في كل المدة واذا قال لها انت طالق في الدار وان قال

لها انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة وان قال

لها انت طالق غدا وقع الطلاق عليها بطلوع الفجر واذا قال

لا امرأتك اختاري نفسك يتوون بذلك الطلاق اوق لها طلق

نفسك فله ان يطلق نفسه ما دامت في مجلسها ذلك فان قام

منه واخذت في عمل آخر خرج الامر من يدها وان اختارت نفسها

في قوله اختاري كانت واحدة باينة ولا يكون ثلثا وان نوى الزوج

ذلك ولا بد من ذكر النفس في كلامه او في كلامها وان طلقت

نفسها في قوله طلق نفسك فهي واحدة رجعة وان طلقت نفسها

ثلاثا وقد اراد الزوج ذلك وقعن عليها وان قال لها طلق نفسك

متى شئت فله ان يطلق نفسها في المجلس وبعده واذا قال لرجل طلق

امراتك فله ان يطلقها في المجلس وبعده وان قال لطلقها ان شئت

فله ان يطلقها في المجلس خاصة وان قال لها ان كنت تحبني او بغضتي

فانت طالق فقالت انا احبك او ابغضك وقع الطلاق وان كان

في قلبها خلاف ما اظهرت واذا طلق الرجل امراته في مرض موتيه

طلاقا باينا فبات وهي في العدة ورثت منه وان مات بعد انقضائه

ثلاث لان مختص من افعلى فعل الطلاق الدال على الواحد الحقيقي والممكن دامة

ثلاث اي بعد المجلس لعموم متى في الاوقات قد دخل اذا ما د

ملك فللرجل ان يطلقها في المجلس وبعده وله ان يرجع لانه لو قيل وان استأنته فلا يلزم ولا يقتصر على المجلس بخلاف قوله لامرأة  
طلق نفسك لانها عاملة لنفسها فكان تمليكها لا توكلها فبقيت دامة  
ثلاث علق بمشيته فصار تمليكها لا توكلها فبقيت بالمجلس ولا يرجع عنه دامة  
ثلاث لانه لما تعذر الوقوف على الحقيقة جعل السبب الظاهر وهو الاخبار به نيلا عليه ج

انما الكلام  
في حق الزوج  
والذي فيها  
فانما هو  
مدخل في  
الطلاق

وان قاله ما  
نفسه ان  
انطلق  
فليس  
فيها  
الطلاق

بمعنى لا يملكها  
في قولها  
فان لا



من لقوله عليه الصلوة والسلام من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلا حنث داماد  
من لان الاستثناء لما صار عبارة عن الباقى بشرط نصته ان يبقى شئ يصير به متكلما بعد الثنيا ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير  
من صورة رجل تزوج جارية غيره ثم اشترى الجارية من مولها او شقها منها اى نصفها او ربعا وقع الطلاق بينهما  
اي اما وقع العدة اذا طلق الزوج امرأته ..... لا الاصل ان لا تكون الرجعة مملوكة وكلا ولا يصح  
من اما في الاول فلان ملك النكاح منوط بقداستغنى عنه بالاقوى منه وهو ملك الرقة واما في الثاني فلا اجتماع بين المملوكة والمملوكة  
من استدامة القائم في العدة اى ابقاء النكاح على ما كان مادامت في العدة فاد النكاح قائم فيها لقوله تعالى فامسكوهن بمعروف  
فان الامسالة عبارة عن استدامة القائم لاعن اعادة الزنا ل فيدل على شرعية الرجعة وشرطية بقاء العدة لان الاستدامة انما تنحقق  
مادامت العدة باقية اذ الملك باق في العدة لائل بعد انقضاءها

من اى عدة امرأته المدخول بها حقيقة اذ لا رجعة  
في عدة الخلو داماد

من وحال الشهوة ان ينشأ الآلة او يزاد انشائها  
هو الصحيح والمعتبر النظر الى الفرج الداخل ولا يتحقق  
ذلك الا عند انكاحها

من كى لا يقع الجماع بينهما ولا يقع في موضع  
التمية لان الناس عرفوها مطلقة

من لانها استدامة القائم وليست بانشاء فكان  
الزوج برجعة متصرفا في خالص حقه وتصرف  
الانثى في خالص حقه لا يتوقف على علم الغير

من لان النكاح ثبت بينهما في الزوجين فالرجعة اولى

من لان مدع ولا يثبت له ولا يملك انشاء في الملك  
وهي منكورة فالقول قول المنكر

من لان النكاح في معنى البذل لانه لو جعل اقرا  
لصار كاذبا في انكاره ولو جعل بذلا لايكون كاذبا  
لانه يجوز ان يعطيه لقطع المصاهرة فله على  
البذل يكون صياغة للسلم عن ان يقطن به الكذب  
فاذا كان بذلا فالبذل لا يجري في هذه المحقوق  
لانه انما يجري فيما يستباح بالاباحة كالاموال  
وهذه الاشياء لا يجري فيها الاستباحة الا يرى  
ان المرأة لو قالت لا نكاح بيني وبينك لكن بثلث  
لك فصح لا يعمل بذلها بخلاف المال فان البذل  
فيه جازم وقانه

من لانها عليها الميعن لان فائدة الحلف ظهور  
الحق بالنكاح والتكول اقرار لانه الحلف لما وجب  
فتركه دليل على انه باذل او مقر ولا يمكن ان  
يجعل باذلا لان التكول يعتبر من المأذون  
والمكاتب وهما لا يمكن ان البذل فيجعل مقرا  
منزورة

من لانها اذا كانت اجابت متصلا وان سكنت  
سنة ثم قالت قد انقضت عدتي فصير الرجعة  
في حقها جميعا وان يأت المرأة انكلام فصح  
ان انقضت عدتها فزاد الزوج بحسبها  
من حلفت منقصة كى لا يقع الرجعة

من لانها اذا كانت اجابت متصلا وان سكنت  
سنة ثم قالت قد انقضت عدتي فصير الرجعة  
في حقها جميعا وان يأت المرأة انكلام فصح  
ان انقضت عدتها فزاد الزوج بحسبها  
من حلفت منقصة كى لا يقع الرجعة

عدتها فلا ميراث لها واذا قال الزوج لامرأته انت طالق  
ان شاء الله متصلا لم يقع الطلاق عليها وان قال لها انت طالق  
ثلثا الا واجدة طلقت شتين وان قال ثلثا الا شتين طلقت  
واحدة واذا ملك الزوج امرأته او شقها منها او ملك المرأة  
زوجها او شقها منه وقعت الفرقة بينهما كتاب الرجعة  
اذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية او تطليقتين فله ان  
يراجعها في عدتها رضيت بذلك او لم يرض والرجعة ان يقول  
راجعتك او راجعت امرأتى او يطأها او يقبلها او يكسها  
بشهوة او ينظر الى فرجها بشهوة ويشجب ان يشهد على الرجعة  
شاهدين فان لم يشهد صحت الرجعة واذا انقضت العدة فقال  
قد كنت راجعتها في العدة فصددته ففى رجعة وان كذبت  
فالقول قولها ولا يمين عليها عند ابي حنيفة واذا قال الزوج قد  
راجعتك فقالت حبيبة له قد انقضت عدتي لم تصح الرجعة عند  
ابى حنيفة واذا قال يفرج الامة بعد انقضاء عدتها قد كنت  
راجعتها في العدة فصدقه المولى وكذبت الامة فالقول قولها  
واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة لعشرة ايام انقضت الرجعة  
وان لم تغسل وان انقطع لاقل من عشرة ايام لم تنقطع الرجعة

من لانها مدة تختل العدة فالمرأة تصدق في اخبارها بانقضاء العدة لانها امينة في الاخبار عن الانقضاء

من لانها حيض يبرأ من الحيض يمين فانقضت العدة وانقضت الرجعة

من لانها ان انتفع بمرأة في محل عورة الدم فلم يتيقن بخروجها من الحيض فيكون ذلك حيضا لان مدة الاغتسال من الحيض اذا كانت  
عشرة من عشرة الاغتسال مؤكدا لانقضاء وكذا مضى وقت الصلوة اذ مضى وقتها صارت الصلوة دينا في ذمتها وهو من  
حكمه لانها لا تنهى في تصديق الاعمال ظاهرة عن الحيض واذا لم تقدر على الماء بعد ما ظهرت وايا مهادون العشرة فينمت  
وصت فقد انقضت الرجعة لانا حكمنا بظنهما حيث جوزنا صلواتها بالتيمم





لأنه لا يقع الطلاق ولا يكون إلا بلاء ولا ظهرا لأنه نوى حقيقة كلامه لأن المرأة كانت حلالا له فقوله أنت على حرام خبر ليس بمطابق للواقع فيكون كذا <sup>عنه</sup>  
لأنه كان كما نوى لأنه من الفاظ الكتابات يقع على الأدنى مع احتمال الكل وإذا نوى ثنتين كانت واحدة بآية عندنا لأن العطف لا يثبت العدد خلافاً لغيره إذا كانت المرأة أمة فثبت يقع الثنتان لأن ذلك جنس طلاقها <sup>غاية البيان على الهداية</sup>  
لأنه لا يطلق المحرم وفي الظاهر نزع حرمة والمطلق يصح المقيّد <sup>هنا</sup>  
لأنه إذا لم يرد شيئا فأنما يكون مبينا لأن الحرمة الثابتة باليمين أدنى المحرمات لأن في الإيلاء يجعل الوطئ قبل الكفارة وفي الظاهر ثبت في الحال وإذا نوى من حرمة الطلاق أيضا لأنه إذا أريد به الطلاق يقع بآية من بلاء المحل وليس كذلك الإيلاء فإنه ليس بمنزلة المحل الوطئ فلما كانت حرمة اليمين هي الأدنى ثبتت لأن الأدنى متيقن <sup>غاية البيان</sup>  
لأنه لا يصح الطلاق حتى يصار من الكتابات والواقع بالكتابات بآية إلا أن ذكر المال أغنى عن التسمية <sup>هنا</sup> <sup>عنه</sup>  
لأنه لا يصح الطلاق حتى يصار من الكتابات والواقع بالكتابات بآية إلا أن ذكر المال أغنى عن التسمية <sup>هنا</sup> <sup>عنه</sup>

لأنه لا يصح الطلاق حتى يصار من الكتابات والواقع بالكتابات بآية إلا أن ذكر المال أغنى عن التسمية <sup>هنا</sup> <sup>عنه</sup>  
لأنه لا يصح الطلاق حتى يصار من الكتابات والواقع بالكتابات بآية إلا أن ذكر المال أغنى عن التسمية <sup>هنا</sup> <sup>عنه</sup>  
لأنه لا يصح الطلاق حتى يصار من الكتابات والواقع بالكتابات بآية إلا أن ذكر المال أغنى عن التسمية <sup>هنا</sup> <sup>عنه</sup>  
لأنه لا يصح الطلاق حتى يصار من الكتابات والواقع بالكتابات بآية إلا أن ذكر المال أغنى عن التسمية <sup>هنا</sup> <sup>عنه</sup>

لأنه لا يصح الطلاق حتى يصار من الكتابات والواقع بالكتابات بآية إلا أن ذكر المال أغنى عن التسمية <sup>هنا</sup> <sup>عنه</sup>  
لأنه لا يصح الطلاق حتى يصار من الكتابات والواقع بالكتابات بآية إلا أن ذكر المال أغنى عن التسمية <sup>هنا</sup> <sup>عنه</sup>  
لأنه لا يصح الطلاق حتى يصار من الكتابات والواقع بالكتابات بآية إلا أن ذكر المال أغنى عن التسمية <sup>هنا</sup> <sup>عنه</sup>  
لأنه لا يصح الطلاق حتى يصار من الكتابات والواقع بالكتابات بآية إلا أن ذكر المال أغنى عن التسمية <sup>هنا</sup> <sup>عنه</sup>

وإذا قال لامرأته أنت على حرام سئل عن نيته فإن قال أردت الكذب فهو كما قال وإن قال أردت الطلاق فهي تطليقة بآية <sup>أردت الطلاق</sup>  
إلا أن ينوي الثلث وإن قال أردت الظاهر فهو ظاهرا وإن قال أردت التحريم أو لم أرد به شيئا فهو يمين يصير بمولاه كتابا <sup>أردت التحريم</sup>  
إذا اشتاق الزوجان وخافا أن لا يقيما حدود الله فلا بأس أن يقتديا بنفسهما منه بما لا يخلعها به فإذا فعل ذلك وقع بالخلع تطليقة بآية <sup>أراد الزوج</sup>  
بآية ولزمها المال وإن كان النشوز من قبله كرهنا له أن يأخذ منها عوضا وإن كان النشوز من قبلها كره له أن يأخذ منها أكثر مما أعطى <sup>لأنه لا يرضى بغير الزوج</sup>  
فقبلت وقع الطلاق ولزمها المال وكان الطلاق بآية وإذا بطل العوض في الخلع مثل أن يخالع المرأة المسئلة على خمر أو خنزير فلا شيء للزوج والفرقة بآية وإن بطل العوض في الطلاق كان خيرا <sup>لأنه لا يرضى بغير الزوج</sup>  
وما جاز أن يكون مهرًا جاز أن يكون بدلا في الخلع فإن قالت له خالعي على ما في يدي خالعتها ولم يكن في يدها شيء فلا شيء لها عليها <sup>لأنه لا يرضى بغير الزوج</sup>  
وإن قالت خالعي على ما في يدي من مال ولم يكن في يدها شيء ردّت عليه مهرها وإن قالت خالعي على ما في يدي من دراهم ولم يكن في يدها شيء فعليها ثلثة دراهم وإن قالت طلقني ثلاثا <sup>لأنه لا يرضى بغير الزوج</sup>

لأنه لا يصح الطلاق حتى يصار من الكتابات والواقع بالكتابات بآية إلا أن ذكر المال أغنى عن التسمية <sup>هنا</sup> <sup>عنه</sup>  
لأنه لا يصح الطلاق حتى يصار من الكتابات والواقع بالكتابات بآية إلا أن ذكر المال أغنى عن التسمية <sup>هنا</sup> <sup>عنه</sup>  
لأنه لا يصح الطلاق حتى يصار من الكتابات والواقع بالكتابات بآية إلا أن ذكر المال أغنى عن التسمية <sup>هنا</sup> <sup>عنه</sup>  
لأنه لا يصح الطلاق حتى يصار من الكتابات والواقع بالكتابات بآية إلا أن ذكر المال أغنى عن التسمية <sup>هنا</sup> <sup>عنه</sup>

لأنه لا يصح الطلاق حتى يصار من الكتابات والواقع بالكتابات بآية إلا أن ذكر المال أغنى عن التسمية <sup>هنا</sup> <sup>عنه</sup>  
لأنه لا يصح الطلاق حتى يصار من الكتابات والواقع بالكتابات بآية إلا أن ذكر المال أغنى عن التسمية <sup>هنا</sup> <sup>عنه</sup>  
لأنه لا يصح الطلاق حتى يصار من الكتابات والواقع بالكتابات بآية إلا أن ذكر المال أغنى عن التسمية <sup>هنا</sup> <sup>عنه</sup>  
لأنه لا يصح الطلاق حتى يصار من الكتابات والواقع بالكتابات بآية إلا أن ذكر المال أغنى عن التسمية <sup>هنا</sup> <sup>عنه</sup>



لأنها لما طلبت الثالث بالف فقد طلبت كل واحدة بثلاث الألف وهذا لأن حرف الباء وتعبها الإعراض والعوض ينقسم على المعوض  
لأن كلمة على للشرط والمشروط لا يوزع على أجزاء الشرط بخلاف الباء لأنها للعوض وإذا لم يجب المال كان مبتدأ فوقع قبله الرجعة  
طه هذا إذا لم يكن طلقها قبل ذلك فثبتت فان كان فطلقها واحدة لزمتها الألف  
بلا لا لم يرض بالبينونة إلا لسلامة الألف كلها بخلاف قولها له طلقني ثلثا بالف لأنها لما رضيت بالبينونة بالف كان  
يبعضها أولى أن ترضى <sup>درد</sup>  
لأنه لم يرض بالبينونة إلا ليسلم له جميع الألف فلو وقعت واحدة بثلاث الألف لكان ضررا له بخلاف المسئلة الأولى  
لأنه وقال محمد لا يسقط فيها إلا ما سباه لأن هذه معاوضة وفي المعاومات يعتد بالمشروط لا غيره  
لأن كالمهر والنفقة الماضية أما نفقة العدة فلا يسقط إلا بالذكر كذا في الذخيرة والمهر يسقط من غير ذكره <sup>صدر الشرع</sup>

لأن احتراز عن دين واجب نسب آخر كمن  
ما اشتد من الزوج

لأن الخلع ينبت عن الفصل ومنه خلع  
الخلع وخلع العمل وهو مطلق كالبراءة فيعمل  
بأطلاقها في النكاح وأحكامه وحقوقه  
لأنه يشبه ما يقتضيه إليه الطلاق من النكوة  
بما يحرم النظر إليه من عضو محرمه نسباً أو  
رضاً <sup>درد</sup>

لأن لقوله عليه السلام الذي واقع في ظهاره  
قبل الكفارة لا تقربها تفعل ما أنزل الله تعالى  
وتوكان بشئ آخر واجبا لنبيه عليه السلام  
لأنه فان العود عند أبي خيفة هو العزم على الوطء  
بعد الظهار والتفوق على الكفارة إنما يجب  
بالظهار والعود جميعاً ولا يجب بأحدهما وإذا  
بانت منه بثلاث وتزوجها بعد زوج آخر بريق  
مظاهراً وبقي حرمة الظهار إلى الكفارة فأنكفرت  
حل له ولا تنقص من عدد الطلاق شيئاً  
مشككت

لأنه يعني أن الكفارة إنما يجب عليه إذا قصد بها  
بعد الظهار فإن رضى أن تكون محرمة عليه و  
لم يعزم على وطئها لا يجب عليه جوهراً

لأنه أي على استباحة وطئها لأن مراد المشايخ  
من قولهم العزم على وطئها العزم على استباحة  
وطئها لا العزم على نفس وطئها لأنهم قالوا المراد  
في الآية ثم يعودون لنقص ما قالوا ورفعوه  
هو أنما يكون باستباحتها بعد مكرمها كونه  
منها المحرم لا نفس وطئها <sup>ح</sup>

من النساء يقع الفرقة بعشرة أشياء غير طلاق  
الرودة واللعان وقبلة امرأة الابن بشهوة وقبلة  
امرأة الأب بشهوة والقبلة بشهوة لابنة امرأة  
وأرضعت المرأة الكلب الصغيرة والقبلة بشهوة  
لام امرأة والقبلة بشهوة اخت امرأة  
لأن الظهار ليس إلا تشبيه المحلة بالمحترمة

وهذا المعنى يتحقق في عضو لا يجوز النظر إليه  
كانت على كافي فانه تشبيه بالظهور وزيادة كسبية  
كرا من أوجهها بخلاف الزوجية المشبه فانه يكتفى ذكر أمه الذي يبره عن الكل منها وإن لم يبره النظر إليه كرا من أوجهها  
مك احتراز عن تشبيهها باخت امرأة حيث لا يكون مظاهراً لأن حرمتها موقفة بكون أمه في عصمتها وكما حده  
سعد لأنه ثبت الحكم في الشايخ ثم يتعدى إلى الكل لأن الجزء الشايخ في حكم الكل لتلازمها وجوداً وعدماً  
لأنه بيان الكفارة بالظهار وإشارته إلى أن مبرجه لا بد فيه من ذكر المعصية  
لأنه تشبيه بجميعها وفيه تشبيه بالمعصية لكنه ليس بصريح فيفتقر إلى التنية <sup>درد</sup>

لأنه تشبيه بجميعها وفيه تشبيه بالمعصية لكنه ليس بصريح فيفتقر إلى التنية <sup>درد</sup>  
لأنه تشبيه بجميعها وفيه تشبيه بالمعصية لكنه ليس بصريح فيفتقر إلى التنية <sup>درد</sup>

بالف فطلقها واحدة فعليها ثلث الألف وإن قالت طلقني ثلاثاً  
على ألف فطلقها واحدة فلا شيء عليها عند أبي خيفة ولو قال  
الزوج طلق نفسي ثلاثاً بالف أو على ألف فطلقت نفسها واحدة  
لم يقع عليها شيء والمباراة كالخلع والخلع والمباة يسقطان  
كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح عند  
أبي خيفة <sup>درد</sup> كتاب الظهار إذا قال الزوج لأمرأته أنت  
على كظهر أمي فقد حرمت عليه لا يجعل له وطئها ولا نسها ولا  
تقبيلها حتى يكفر عن ظهاره فان وظأها قبل أن يكفر استغفر الله  
تعالى ولا شيء عليه غير الكفارة الأولى ولا يعاودها حتى يكفر  
والعود الذي يجب به الكفارة أن يعزم على وطئها وإذا قال  
أنت على كبطن أمي أو كغنيها أو كعرجها فهو مظاهراً وكذلك  
أن شتمها بمن لا يحل له النظر إليها على التابيد من محاربه مثل أخيه  
أو عمه أو أمه من الرضاغة وكذلك أن قال رأسك على كظهر أمي  
أو فرجك أو وجهك أو رقبك أو يصفك أو ثلثك وإن قال أنت  
على مثل أمي رجع إلى نية فان قال أردت الكرامة فهو كما قال  
وإن قال أردت الظهار فهو ظهار وإن قال أردت الطلاق  
فهو طلاق <sup>درد</sup> وإن لم يكن له نية فليس بشئ ولا يكون الظهار

لأنه أي بمعنى من لا يحل له النظر إليه من أعضاء محرمه عليه رضاعاً أو بجلته  
كانت على كافي فانه تشبيه بالظهور وزيادة كسبية  
كرا من أوجهها بخلاف الزوجية المشبه فانه يكتفى ذكر أمه الذي يبره عن الكل منها وإن لم يبره النظر إليه كرا من أوجهها  
مك احتراز عن تشبيهها باخت امرأة حيث لا يكون مظاهراً لأن حرمتها موقفة بكون أمه في عصمتها وكما حده  
سعد لأنه ثبت الحكم في الشايخ ثم يتعدى إلى الكل لأن الجزء الشايخ في حكم الكل لتلازمها وجوداً وعدماً  
لأنه بيان الكفارة بالظهار وإشارته إلى أن مبرجه لا بد فيه من ذكر المعصية  
لأنه تشبيه بجميعها وفيه تشبيه بالمعصية لكنه ليس بصريح فيفتقر إلى التنية <sup>درد</sup>



مد لانقطاع التتابع بالظفر وهو عذر يمكن الاحتراز عنه لانه قد يجد شهرين لا عذر فيهما <sup>درد</sup>  
مد لانه ليس من اهل الملك فلا يصير مالكا بتمليكها <sup>هـ</sup>  
مد لما اخرج ابو داود عن حولة بنت ثعلبة رضى الله عنها قالت ظأ هرمني زوجي اونس بن الصامت فحنت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اشكو اليه وهو يجا دلي في ويقول اتق فاما هو ابن عمك فما برحت حتى ازل الله قد سمع الله قولنا  
تجاد لك في زوجه الاية فقال عليه السلام يعتق زوجته قالت لا يجد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت انه شيخ كبير لا يستطيع  
ان يصوم قال يطعم ستين مسكينا قالت ليس عنده شئ يتصدق به قال فاني اعينه بعرق من تمر قالت يا رسول الله وانما اعينه  
بعرق آخر قال الحسن فا عطي بها ستين مسكينا وارجمي الى ابن عمك قال والعرق ستون صاعا وقال سلمة بن صخر  
العرق ستون صاعا لكل مسكين نصف صاع من بر <sup>ح</sup>

مد اي اعطى كلا قدر قيمة الفطرة مطعما  
فلا اشكال في عطفه كما قيل وعن المشافعي  
لا يجوز دفع القيمة وانما يدفع القيمة لانه  
ان يكون من غير المنصوص عليه ولو دفع منه  
عن منصوص آخر بطريق القيمة لم يجز الا ان  
يلغى المدخوع الكمية المقطرة شرعا فلو دفع نصف  
صاع ثم يبلغ نصف صاع بولا يجوز كما في الخ  
داماد

مد اي اعطى الستين العشاء وهو الطعام  
قبل نصف النهار والعشاء وهو الطعام بعد  
نصف النهار اي طعاما تغداء والعشاء وفي  
كفة النور وامارة الى انه لا يجوز الغداء بدون  
العشاء ولا العكس فالمعتبر كلتان <sup>داماد</sup>

مد وقال المشافعي رحمه الله لا يجزئه الا التملك  
اعتبارا بالزكوة وصدقة الفطرة وهذا لان  
التملك اذ دفع الحاجة فلا يتوب منه الا باحقة  
ولما ان المنصوص عليه هو الاطعام وهو حقيقة  
في التملك من الطعام وفي الاياحة ذلك كما في  
التملك اما الواجب في الزكوة الايتاء وفي  
صدق الفطرة النظر وهما للتملك حقيقة <sup>هنا</sup>

مد لان التفرق واجب بالنهي وان اعطى  
مسكينا واحدا في يوم واحد قدر الشهرين  
بدفعات قيل يجوز وعدمه <sup>توقف</sup>

مد لان المجلس في الظهارين متحد فلا يجب  
التعيين لان النية انما عتبرت لتعيين بعض  
الاجناس عن بعض لا اختلاف الاعراض  
باعتبار الاجناس فلا يحتاج اليها في المجلس  
الواحد لان الاعراض لا تختلف باعتبارها

مد لان نية التعيين في المجلس المتحد لغو وفي  
المختلف مفيد فاذا لفت بقى مطلق النية  
قله ان يعين ايها شاء كما لو طلقه في الابداء <sup>درد</sup>

مد قوله عن ايتها شاء اي صح عن واحد  
بشيء له وطوى التي كثر عنها دون الاخرى <sup>ح</sup>

في خلال الشهرين لئلا عامدا او نهارا فاسيا استأنف الصوم  
استرازا عن القرابة في خلال الاطعام <sup>داماد</sup>  
مد اي حنيفة ومحمد وان افطر يوما منها بعد زواج او بعد عذر واستأنف  
وان ظاهرا لعبد لم يجز في الكفارة الا الصوم فان اعتق المولى  
ابن عبد المظالم <sup>لا بد ليس بمالك المال</sup>  
عنه او اطعم لم يجز واذا لم يستطع المظاهر الضياع اطعم ستين  
مسكينا كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير  
القيمة <sup>لا بد ليس بمالك المال</sup>  
او قيمته ذلك فان عداهم وعشائهم تجاوز قليلا اكلوا او كثيرا فاد  
اعطى مسكينا واحدا ستين يوما اجزاه وان اعطاه في يوم

<sup>لا المسكين الواحد في اليوم الثاني ما كان مسكينا آخر ليجد دما جنة</sup>

واحد لم يجز الا عن يومه وان قربا التي ظاهرها في خلال  
الاطعام لم يستأنف ومن وجب عليه كفارة ظاهرا فاعتق  
رقتين لا ينوي عن اخيهما بعينها جاز عنهما وكذلك ان صام  
اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين مسكينا وان اعتق رقبة  
واحدة او صام شهرين كان له ان يجعل ذلك عن ايتها شاء <sup>ابو حنيفة</sup>

كتاب اللعان اذا قذف الرجل امرأته بالزنا واهما من اهل  
الشهادة والمرأة ممن يجد قاذفها او في نسب ولها وطالبته  
بوجوب القذف فعليه اللعان فان امتنع منه حبسه لحاكم  
حتى يلاع او يكذب نفسه فيحرق وان لاعن وجب عليها اللعان  
فان امتنع حبسها لحاكم حتى تلاع او تصدقه واذا كان الزوج

مد اي اعطى كلا قدر قيمة الفطرة مطعما  
فلا اشكال في عطفه كما قيل وعن المشافعي  
لا يجوز دفع القيمة وانما يدفع القيمة لانه  
ان يكون من غير المنصوص عليه ولو دفع منه  
عن منصوص آخر بطريق القيمة لم يجز الا ان  
يلغى المدخوع الكمية المقطرة شرعا فلو دفع نصف  
صاع ثم يبلغ نصف صاع بولا يجوز كما في الخ  
داماد

مد هو شهادتان متكررات بالانثما من مكررة باللعن قائمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها اذا تلاعننا سقط عنه حد القذف  
وعنها حد الزنا لان الاستشهاد مهلك كالحمد بن اسد <sup>درهمان</sup>  
شهادتان باللعن واليمين واحدة اهل الشهادة وشرط قيام التكاح وحكم حرمة الطوطع بعده <sup>درد</sup>  
مد اي بان يكونا حربا مسلمين عاقلين بالغين غير محذرين في قذف وعادة في الغاية بطل هذا بلعان الاعمي فانه ليس من اهل الاداء  
لشهادة فلو طلق الاعمي اهل للشهادة الا انها لا يقبل لانه لا يميز بين المشهود له والمشهود عليه ولهذا ينقض التكاح بمصوره <sup>مد</sup>  
مد حتى ان المرأة اذا كانت لا يجد قاذفها بان تزوجت بكتاب فاسد ودخل بها وكان لها ولها وليس له اب معروف لا يجزى اللعان <sup>مد</sup>  
مد وحد القذف في الحر ثمانية جلد وفي العبد نصفها كما سيجي في باهر <sup>مد</sup>  
مد فانه حنيفة فلا بد من طلبها كسرها معقودها ولانه من شرط  
اللعان واذا لم تكن عفيفة ليس لها المطالبة لقوات شرطه وهو العفو <sup>درد</sup>









بل وهو ان يذكر شيئا ويريد به شيئا لم يذكره كقولہ ان فی فیك رغبة او قوله ان اردان التزوج سالحة وضوحا

[illegible]

ست حتى لو طَلَقَتْ في منزل أهلها فعليها  
أن يعود إلى المنزل الذي كانت ساكنة فيه  
لقولها <sup>تحمه</sup> لا تخرجون من بيوتهن والبيت  
المضاف إليها هو البيت الذي تسكنه المرأة

لأن هذا الانتقال بعذر ولو استكنوها  
في نصيبهم باجرة وهي تقدر على ادائها لا تنتقل  
بالحجر

فلهذا لم يرد في قوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن  
فيمتثل الزوج وغيره

فك ايما دون الثلث لانها لو كانت معهته من  
رجعي فالمقد الثاني رجعة ولو من ثلاث لم يحل  
له قتل زوج آخر

سند لانها مقبوضة في يده بالوطئة الاولى  
للبقاء اثره وهو العدة فاذا عقد عليها ثانيا  
فاناب ذلك عن القبض الثاني كالغائب اذا اشترى  
المغضوب وهو في يده يصير قابضا بمجرع العقد  
ففيكون طلاقا بعد الدخول

فلما لا يطلاق قبل المسيس فلا يوجب كما  
المهر ولا استيناف العدة وكالعدة الاولى  
نما وحب بالطلاق الاول

تد لا احتمال العلوق في حالة العدة مجاوز  
انها تكون ممتدة الطهر هذه

ثبت نسبه لوجود العلوق في النكاح  
او في العدة محمدة

ولا وما احتمل كون العلوق قبل الطلاق  
وبعدده لم يكن حرا جاعا بالشك محمد

عد لان العلوق بعد الطلاق اذا لم يجد لا يبقى  
أكثر من سنتين والظاهر انه منه لانقضاء الزمان  
من المسلم فحل امره علوانه وطهرها في العدة

فبصيرمراجعا  
 عند الاحتمال قيام الحمل وقت الطلاق ثبت  
 احكامه

هذا استثناء من قوله لم يثبت بمعنى انه اذا ادعاه يثبت النيب منه وان جاءت به لاكثر من سنتين عناية  
 على ان يدعى زوجا نسب الولد فيثبت حملاد عواه على انه وطئها في العدة بشبهة  
 سواء كانت معتدة من مطلق زوجي او باين بالاكثر او بالحيض

من جمع بين  
فانك لا  
ما كسرت  
خطيب على  
خطيب الرضا  
من مطلقا  
من الموت او  
الطلاق  
على ان مورثا  
محمدا  
والمستأجر بالمال  
اعني ما تم  
بالنقصا عدتها  
وان  
او اذا انت  
العنده عن  
علاقا بربا  
على  
المورث بالمال  
بعد ما شئت  
لان واطل  
حرار في العدة  
محمدا

هذا إذا جاءت لاقل من سنتين من وقت الفراق وإن جاءت به لاكثر منهما لا يثبت وإن كان لاقل من سنة أشهر من وقت الاقرار <sup>بأنه</sup> لأنه ظهر كذبها بيقين فطل الاقرار <sup>هنا</sup>  
<sup>بأنه</sup> لا نعلم بطلان الاقرار لاحتمال المحدث بعده <sup>هنا</sup>  
 بموت أو طلاق، إن يحدث وانجود الورثة في الموت والزواج في الطلاق <sup>ح</sup>

لست تقبل شهادة الرجلين ولا ينفقان بالنظر الى العورة اما لكونه قد يتفق من غير قصد نظر ولا تعد اول للمهرورة كمان  
يحمل شهادة الزنا <sup>داماد</sup>

يد وفي شرح الجمع وغيره واما شهادة القابلة فلا بد منه لتعيين الولد اتفاقا لاحتماله ان يكون الولد غير هذا المعين وانما الخلاف  
في ثبوت نفس الولادة بقول المعتدة فعنده ثبت اذا تأكد بمؤيد من ظهور رجل او اعتراف وعندها يثبت شهادة القابلة <sup>د</sup>  
بعد اى في ولادة المعتدة مطلقا اعني من غير ان يكون الحمل ظاهرا بها ومن غير اعتراف الزوج بالحمل وكذلك في حال كون الحمل  
ظاهرا بها واعتراف الزوج به <sup>م</sup>

لست قبلا عن ان يقاه اى بعد ما ثبت ولادتها بشهادة امرأة نفي الولد اى قال ليس مني <sup>هدد والفرقة</sup>  
انني نفي الزوج الولد لانه قد فذف منكوحته بالزنا <sup>في شقة</sup>

لست لقبول عابثة الصدقة رضى الله تعالى  
عنها الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين  
ولو يظل مغزل اى بقدر وظل مغزل وفي  
رواية ولو يظل مغزل اى بقدر ورد وان  
فلانة مغزل وظل لمغزل مثل لقلته لان ظله  
حال الدوران اسرع زوايا من سا والظلال

لست لقبوله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهرا  
ثم قال وفصاله في عامين فبقي للحمل ستة اشهر  
<sup>هذه</sup>

بعد عند اى حنيفة اى اذا كان ذلك في دينهم  
لانها انما يجب نحو الله تعالى وحق الزوج وهي  
غير مخاطبة بحقوق الله تعالى كالصلاة والصوم  
والزواج قد اسقط حقه لعدم اعتقاده حنيفة  
كاف في الجوهرة <sup>ح</sup>  
لست ليلابسى ماؤه زرع غيره الا ان يكون  
هو الزاني <sup>ح</sup>

لست هي اسم بمعنى الاتفاق قال هشام سالت  
محمدا عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة  
والسكنى كذا في الخلاصة <sup>دس</sup>

لست ثلث ذلك بالكتاب والسنة والاجماع <sup>د</sup>  
لست لقبوله عليه السلام لمقد امرأة الى سفیان  
خذى من مال زوجها ما يكفيك وولدك  
بالمعروف <sup>هذه</sup>

لست لان فوات الاحتباس منها واذا عادت  
جاء الاحتباس <sup>هنا</sup>

لست لان النفقة مقابلة باحتسابه والاحتساب  
له بكونها منتفعا بها قيد بالنفقة لان المهر  
يجب بمجرد العقد وان كانت لا يستمتع بها  
<sup>ح</sup>

الا ان يشهد بولادتها رجلا ن اورجل <sup>لاجل</sup> وايراثا ان يكون هنالك  
جل ظاهرا واعتراف من قبل الزوج فيثبت النسب من غير شهادة  
وقال ابو يوسف ومحمد يثبت في الجمع بشهادة امرأة واحدة  
واذا تزوج امرأة فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من يوم تزوجها  
لم يثبت نسبه وان جاءت به لستة اشهر فصاعدا ثبت نسبه  
ان اعترف به الزوج او سكنت <sup>لانه الفرائض قائم والدة قائمة</sup> وان حملت بالولادة ثبت بشهادة امرأة  
واحدة تشهد بالولادة واكثر مكة للحمل ستان واقلة ستة اشهر  
واذا اطلق الذمى الذمى فلا عكة عليها وان تزوجت الحامل  
من الزنا جاز النكاح ولا يطأها حتى تضع حملها والله اعلم  
كتاب النفقات النفقة واجبة للزوجة على زوجها مسلمة  
كانت او كافرة اذا سكنت نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسوتها  
وسكناها يعتبر ذلك بحالها جميعا موسرا كان الزوج او مقسرا  
فان امتنع من تسليم نفسها حتى يعطيتها مهرها فلها النفقة  
وان نكرت فلا نفقة لها حتى تعود الى منزلها وان كانت صغيرة  
لا يستمتع بها فلا نفقة لها وان سكنت نفسها اليه وان كان الزوج  
صغيرا لا يقدر على الوطى والمرأة كبيرة فلها النفقة من ماله و  
اذا طلق الرجل امرأة فلها النفقة والسكنى في عدتها رجعا كان

عدت الامام  
لنفي الزوج الولد  
لانه قد فذف منكوحته بالزنا  
لست قبلا عن ان يقاه اى بعد ما ثبت ولادتها بشهادة امرأة نفي الولد اى قال ليس مني  
انني نفي الزوج الولد لانه قد فذف منكوحته بالزنا  
لست لقبول عابثة الصدقة رضى الله تعالى عنها الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين  
ولو يظل مغزل اى بقدر وظل مغزل وفي رواية ولو يظل مغزل اى بقدر ورد وان فلانة مغزل وظل لمغزل مثل لقلته لان ظله حال الدوران اسرع زوايا من سا والظلال  
لست لقبوله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهرا ثم قال وفصاله في عامين فبقي للحمل ستة اشهر  
بعد عند اى حنيفة اى اذا كان ذلك في دينهم لانها انما يجب نحو الله تعالى وحق الزوج وهي غير مخاطبة بحقوق الله تعالى كالصلاة والصوم والزواج قد اسقط حقه لعدم اعتقاده حنيفة كاف في الجوهرة  
لست ليلابسى ماؤه زرع غيره الا ان يكون هو الزاني  
لست هي اسم بمعنى الاتفاق قال هشام سالت محمدا عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة والسكنى كذا في الخلاصة  
لست ثلث ذلك بالكتاب والسنة والاجماع  
لست لقبوله عليه السلام لمقد امرأة الى سفیان خذى من مال زوجها ما يكفيك وولدك بالمعروف  
لست لان فوات الاحتباس منها واذا عادت جاء الاحتباس  
لست لان النفقة مقابلة باحتسابه والاحتساب له بكونها منتفعا بها قيد بالنفقة لان المهر يجب بمجرد العقد وان كانت لا يستمتع بها  
اذا طلق الرجل امرأة فلها النفقة والسكنى في عدتها رجعا كان

لست لان التسليم يحقق منها وانما العجز من قبله فصار كالمحبوب والعنبر قيد بالكبيرة لانه لو كانت صغيرة اجتمع  
لها النفقة لان النكاح معنى جاء من قبلها فغاية ما في الباب ان يجعل المنع من قبله كالمعدوم فالمنع من قبلها قائم ومع  
قيا منه من قبلها لا تسحق النفقة <sup>ح</sup>

لست اما الزوجي فلان النكاح بعده قائم لاسيما عندنا اذ يجعل له الوطى واما البازن فلان النفقة جزاء والاحتباس  
كما ذكر والاحتباس قائم في حق حكم مقصود بالنكاح وهو الولد اذ العدة واجبة لصيانة الولد فبقيا النفقة ولهذا  
كان لها السكنى بالاجماع <sup>د</sup>



مد لان النفقة تجب في ماله شيئا فشيئا ولا مال له بعد الموت ولا يمكن ايجابها في مال الورثة <sup>د</sup>  
مد لانها صارت حابسة نفسها بغير حق فصار كذا اذا كانت ناشرة <sup>هـ</sup>  
مد لانها صارت محبوسة في حق شرع وهذا اذا خرجت من بيت الزوج للحبس ومالم يخرج من بيته فلها النفقة <sup>د</sup>  
مد لان الفرقة ثبتت بالطلاق ولا عمل فيها للردة والتكزين الا ان المدة تحبس حتى تتوب ولا نفقة للحبوسة والمدة لا تجب فيها النفقة  
مد اي لا نفقة لها ايضا فان النفقة جزاء الاحتباس في بيته وقد فات <sup>د</sup> دور... فلها نفقة المحضر حينئذ لا السفر ولا الكراء <sup>د</sup>  
مد ولم يكن زوجها متعيا... لان زوجها لو كان معها في السفر يسقط نفقتها اتفاقا <sup>هـ</sup>  
مد استخسانا لان الاحتباس قائم فانه يستأجر بها وبمسها ويحفظ البيت والمال بما هو لها من قاشبه المحض <sup>ميدان</sup>

مد لانها صارت محبوسة في حق شرع وهذا اذا خرجت من بيت الزوج للحبس ومالم يخرج من بيته فلها النفقة  
مد لان الفرقة ثبتت بالطلاق ولا عمل فيها للردة والتكزين الا ان المدة تحبس حتى تتوب ولا نفقة للحبوسة والمدة لا تجب فيها النفقة  
مد اي لا نفقة لها ايضا فان النفقة جزاء الاحتباس في بيته وقد فات دور... فلها نفقة المحضر حينئذ لا السفر ولا الكراء  
مد ولم يكن زوجها متعيا... لان زوجها لو كان معها في السفر يسقط نفقتها اتفاقا  
مد استخسانا لان الاحتباس قائم فانه يستأجر بها وبمسها ويحفظ البيت والمال بما هو لها من قاشبه المحض  
مد لانها صارت محبوسة في حق شرع وهذا اذا خرجت من بيت الزوج للحبس ومالم يخرج من بيته فلها النفقة  
مد لان الفرقة ثبتت بالطلاق ولا عمل فيها للردة والتكزين الا ان المدة تحبس حتى تتوب ولا نفقة للحبوسة والمدة لا تجب فيها النفقة  
مد اي لا نفقة لها ايضا فان النفقة جزاء الاحتباس في بيته وقد فات دور... فلها نفقة المحضر حينئذ لا السفر ولا الكراء  
مد ولم يكن زوجها متعيا... لان زوجها لو كان معها في السفر يسقط نفقتها اتفاقا  
مد استخسانا لان الاحتباس قائم فانه يستأجر بها وبمسها ويحفظ البيت والمال بما هو لها من قاشبه المحض

او اياها ولا نفقة للثو في عنها زوجها وكل فرقة جاءت من قبل المراء  
بعضية فلا نفقة لها وان طلقها ثم اريدت سقطت نفقتها وان  
مكت ابن زوجها من نفسها ان كان بعد الطلاق فلها النفقة وان كان  
قبل الطلاق فلا نفقة لها واذا احتس المرأة في دين او عصبها رجل  
كرها فذهب بها او حجب مع محرمة فلا نفقة لها وان مرضت في منزل  
الزوج فلها النفقة وتقرض على الزوج نفقة خادما اذا كان مؤسرا  
ولا تقرض لأكثر من خادم واحد <sup>مد</sup> لان الواحد يخدم الامرين فلا حاجة الى اثنين  
أحد من اهله الا ان يتخار ذلك وان كان له ولد من غيرها فليس له  
ان يسكنه معها والزوج ان يبيع والديها وولدها من غيره وأهلها  
الدخول عليها ولا يمنعهم من النظر اليها وكلامها أي وقت اختاروا  
ومن غير نفقة امرأته لم يفرق بينهما ويقال لها استديني عليه واذا  
غالب الرجل وله مال في يد رجل يعترف به وبالزوجة فرض القاضي  
في ذلك المال نفقة زوجة الغائب واولاده الصغار والديها وبأخذ  
منها كنفها وبها ولا يقضي نفقة في مال الغائب الا لولده واذا قضى  
القاضي لها نفقة الإعراس ثم أيسر فخاصته تجم لها نفقة المؤسّر  
واذا مضت مدة لم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء لها الا  
ان يكون القاضي فرض لها النفقة أو صالحت الزوج على مقدارها

مد لان كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها <sup>د</sup>  
مد عنداني حيفه ومجد وعنداني يوسف فعليه نفقة <sup>مد</sup> مدد الشريعة  
لانها تحتاج الى حدسها لمصلح الداخل والى الآخر  
مد لانها تتعزبه فانها لا تأمن على متاعها ومنها  
عن المعاشرة مع زوجها ومن الاستمتاع <sup>هـ</sup>  
مد بناء على ان البيت مسكنه فله المنع من  
الدخول فيه <sup>مد</sup> مدد الشريعة  
مد وفي شرح المختار اذا كان نفع المعسر معسرا  
ولها ابن مؤسر من غيره او اخ مؤسر مؤمر الابن  
او الاخ بالاتفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا  
ايسر ويحبس كل منهما اذا امتنع فبين هذا ان  
الادانة لنفقتها يجب على من يجب عليه نفقتها  
لولا الزوج <sup>هـ</sup>  
مد اعاشرتا الطعام شبة على ان يقضى  
المن من مال الزوج <sup>مد</sup> عتاته  
مد لان في التفرق ابطال حقه من كل وجه  
وفي الاستدانة تأخير نفقتها مع ابقاء حقه  
فكان اولى بكونه اقل ضررا <sup>هـ</sup>  
مد لان النفقة تصير ديناً بفرض القاضي  
حتى يستوفي في الزمان الثاني <sup>مد</sup> عتاته  
مد قوله استديني عليه فان قيل لا فائدة في الادانة  
لها بالاستدانة لها بعد فرض القاضي نفقة لها  
لانها صارت ديناً بقرينه قلنا يمكنها اعادة التزم  
على الزوج قايما اذا كانت الاستدانة بغير امر  
القاضي كانت المطالبة عليها دون الزوج  
مد اي اذا كان المال من جنس حفرم اي دراهم  
او دنانير او دنانير او طعام او كسوة من جنس  
حفرم بخلاف ما اذا كان من خلاف جنسه لانه  
يحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب بالاتفاق  
<sup>مد</sup> ميدان

مد اي بالنفقة نظر للغائب لاحتمال ان يحضر ويقوم بيته على طلاقها او اعطائها نفقتها <sup>هـ</sup>  
مد يعني زوجة الغائب واولاده الصغار والديه واما غيرهم من العمد كالاخوة والاخوات والعمات فلا يقضى  
بنفقتهم فيه <sup>مد</sup> عتاته  
مد لان نفقة هؤلاء واجبة قبل قضاء القاضي ولهذا كان لهم اخذها بانفسهم وقضاء القاضي امانة لهم <sup>د</sup>  
مد لان النفقة تختلف باختلاف اليسار والعسار فاذا تبدل حاله لها المطالبة بتمام حقتها <sup>د</sup>  
مد وذلك فيما زادت على الشهر واما فيما دونه فلا تسقط <sup>مد</sup> داماد  
مد الى وقت الموت سواء كانت النفقة قائمة او مستهلكة اما اذا كانت هالكة فلا يأخذ <sup>د</sup>  
مد فقرض لها على نفسه قدرا معلوما ولم ينفق عليها حتى مضت مدة <sup>د</sup>



مد وقدم الخالة لاب وام على الحالة لام شتم هي على الحالة لاب بحسنة  
مد معناه ترجيح ذات قرابتين ثم قرابة الام يعني ان الحالة لاب وام اولى من الحالة لام والحالة لاب وام ذات قرابتين والحالة  
لام ذات قرابة واحدة  
مد يعني ان العمة لاب وام اولى من العمة لام شتم العمة لام اولى من العمة لاب  
مد لان الاجنبي ينظر اليه شذرا اى ينظر لبعض ويعطيه تذرا اى قليلا  
مد فقدم الاخ لاب وام على الاخ لاب وقدم ابنته على ابن اخ الاب  
مد قيل سبع يعني استغناؤه مقدار سبع سنين وعليه الفتوى او تسع سنين اجبر الاب او الوصى او الولي  
على اخذه لانه اقدر على تأديبه وتعليمه بحسنة

ثم الاخ من الاب ثم الحالات اولى من العات وينزلن كما ينزلن الاخوات  
لان بنات الابوين اولى من بنات الامهات... ترجمنا لقرينة الام  
ثم العات ينزلن كذلك وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها الا  
الجمعة اذا كان زوجها البتة وان لم تكن للصبي امرأة من اهله واخصم  
ام الام او الاب  
فيهم الرجال فالام به اقربهم نصيبا والام والجمعة احق بالانعام حتى  
اي في الصبي  
يا كل وحده وليس شرك وحده ويلبس وحده وليستبي وحده وبالجملة  
حتى يخلص ومن سوى الام والجمعة احق بالجملة حتى تبلغ حدا قسيتها  
والامة اذا اعتقها مولها وام الولد اذا اعتقت في الولد كالحرة وليس  
لالمة وام الولد قبل العتق حتى في الولد والذمة احق بولدها المسلم  
ماله يعقل الاديان ويخاف ان يألف الكفر واذا ردت المطلقة ان تخرج  
بولدها من المصر فليس لها ذلك الا ان تخرج الى وطنها وقد كان الزوج  
تزوجها فيه وعلى الرجل ان يفيق على ابويه واجداده وجداته اذا كانوا  
فقرء وان خالفوه في دينه ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة  
والابوين والاجداد والجدات والولد وولد الولد ولا يشارك الولد في  
نفقة ابويه احد والنفقة لكل ذي رحم محرما اذا كان صغيرا فقيرا او  
كانت امرأة بالغة فقيرة او كان ذكر ارميا او اعمى فقيرا ويجب ذلك  
على مقدار الميراث ويجب نفقة الابنة البالغة والابن الرضعى على ابويه  
اذا لانا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث ولا تجب نفقتهم مع اختلاف

مد لانه حينئذ يحتاج الى التأديب والفضل  
باداب الرجال واخلاصهم والاب اقدر على ذلك  
مد لان التزك عند من قصصها فوع استخدام  
وغيرها لا يقدر على استخدامها ولان المقصود  
هو التعليم وهو يحصل بالاستخدام وغيرها  
لا يملكه ولذا لا يوجرها للخدمة فلا يحصل  
المقصود بخلاف الامر والجمعة قد رتبها عليه  
مشرعا  
مد قوله والامة الخ وذلك بان زوجها مولها  
ثم ولدتا ثم عتقتا فكانتا احق بالولد من مولها  
لان المحسومة ههنا انما تكون مع الولي لان الزوج  
لاحق في الولد اذا ولد ببيع الام في الملك وماله  
المملوك احق به من غيره كمن في الكافي  
مد بان كان زوجها مسلما لان الشفقة لا تختلف  
باختلاف الدين  
مد اي من خيف ان ياتى الكفر  
مد في ثبوت يوشد عنها جارية كانت او غلاما  
لا احتمال الضرر بانتقام اهل الكفر في ذمته  
مد اذا خيف عليه ان يعقل الادب ان يألف الكفر  
فالخذ منها اولى نظرا له بحسنة  
مد ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء اى  
استغناء ولده من الحضانة لئلا يبطل حق  
الامر في الحضانة بحسنة  
مد لانه التزم ذلك عادة لان من تزوج في  
بلد يقصد المقام به غالبا  
مد اما الابوان فلقوله تتأوصا صاحبهما في الدنيا  
صروفا نزلت في الابوين الكافرين وليس من المعروف  
ان يعصى في نعم الله تعالى ويتركها بموتها زوجا  
واما الاجداد والجدات فلا تنهم من الاباء والامهات  
ولهذا يقوّم احد مقام الاب عند عدمه  
مد يعني به اذا كان ذميا لان الاب والابن اذا كانا  
احدهما حربيا والاخر مسلما لا يجب النفقة واختلاف  
الذهب فيما بين اهل القبيلة لا اعتبار له بل  
الحكم مسلمين في جميع الاحكام

مد لان بنات الابوين اولى من بنات الامهات... ترجمنا لقرينة الام  
مد لان الاجنبي ينظر اليه شذرا اى ينظر لبعض ويعطيه تذرا اى قليلا  
مد فقدم الاخ لاب وام على الاخ لاب وقدم ابنته على ابن اخ الاب  
مد قيل سبع يعني استغناؤه مقدار سبع سنين وعليه الفتوى او تسع سنين اجبر الاب او الوصى او الولي  
على اخذه لانه اقدر على تأديبه وتعليمه بحسنة  
مد بان كان زوجها مسلما لان الشفقة لا تختلف  
باختلاف الدين  
مد اي من خيف ان ياتى الكفر  
مد في ثبوت يوشد عنها جارية كانت او غلاما  
لا احتمال الضرر بانتقام اهل الكفر في ذمته  
مد اذا خيف عليه ان يعقل الادب ان يألف الكفر  
فالخذ منها اولى نظرا له بحسنة  
مد ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء اى  
استغناء ولده من الحضانة لئلا يبطل حق  
الامر في الحضانة بحسنة  
مد لانه التزم ذلك عادة لان من تزوج في  
بلد يقصد المقام به غالبا  
مد اما الابوان فلقوله تتأوصا صاحبهما في الدنيا  
صروفا نزلت في الابوين الكافرين وليس من المعروف  
ان يعصى في نعم الله تعالى ويتركها بموتها زوجا  
واما الاجداد والجدات فلا تنهم من الاباء والامهات  
ولهذا يقوّم احد مقام الاب عند عدمه  
مد يعني به اذا كان ذميا لان الاب والابن اذا كانا  
احدهما حربيا والاخر مسلما لا يجب النفقة واختلاف  
الذهب فيما بين اهل القبيلة لا اعتبار له بل  
الحكم مسلمين في جميع الاحكام

فكلا اما وجوب نفقة الزوجة لانها واجبة لها بالعقد لا احتيا سها لى له مقصود وهذا لا يتعلق باحتاد الملة واما وجوب نفقة  
غيرها من الابوين فلان الجارية ثابتة وجزء المهر في معنى نفسه فكلا لا يمنع نفقة نفسه بغيره لا يمنع نفقة جزئه  
مد يعني لو كان للاب الفقير بنتان موصران يجب نفقته عليهما نصفين ولو كان له ابن وبنت يجب نفقته عليهما الثلثا اما لو كانت ابنته  
وبنت يجب النفقة على البنت لا على الاخ  
مد وقد وهو من لا يحمل من الحنفية على ان يمد مثل الاخوة والافخوات  
واولادها والاعمام والعلماء والاخوان والحالات فلا نفقة لذى رحم غيرهم مثل اولادهم  
مد لانه ان هذه الاوصاف انما يستمر في غير الابوين لان في نفقتهم يعتبر الفقر فقط في ظاهر الرواية حتى لو كانا فقيرين قادرين على الكسب  
يجبر الابن على تقاضيها ترجيحاً لهما على سائر الجاهل بحسنة  
مد لان ميراثهما على هذا المقدار وهذه رواية الحنفية وفي ظاهر الرواية النفقة كلها  
على الاب لان في مؤنة رضاع ولده لا يشارك احد كذا في النفقة وفي المحيط يجيب في نفقة ولده لان في الامتناع من تقاضيه اتلفا لنفسه لا يجيب سائر بنين الولد بحسنة







قد لقوله عليه السلام في عبيد الطائف حين خرجوا اليه مسلمين هم عتقاء الله هداه

قد لان العتق لم يقع عليها قصدا ولا وجه لا يباعه عليها تبعا لانها متبوعة بحكم

قد قوله على ما يعنى صحيح معلوم الجليل والقدر <sup>ح</sup> هذه شروط لصحة التسمية لانقاذ العتق في هذه المسئلة لان نفاذه موقوف على القبول وان لم تقع التسمية وفسادها موجب لقيمة العبد <sup>ابن عابدين</sup> قد لا يملكه المالك ولو بغير المال اذ العبد لا يملك نفسه ومقتضى المعاوضة ثبوت الحكم بقبول العويين كما في البيع فاذا قبلها تخرلا انما العتق على المال <sup>قد</sup> لان الاداء لا يحصل الا بالكتب والكتب بالتجارة فكان اذ قاله دلاله <sup>قد</sup> حيث يقع العتق بمقتضى المتعاقدين بعت واشترت <sup>قد</sup>

قد قوله اجبر الحاكم ومعنى الاجبار فيه وفي سائر الحقوق انه ينزل قابضا بالجملة <sup>قد</sup> برفع المانع سواء قبض او لم يقبض وليس المراد بالاجبار ما هو المفهوم منه عند الناس من الاكراه بالضرب او الحبس <sup>قد</sup> لان الولد تابع للام في الملك والرقق وصوره الرق بلا ملك كالكنانة في دار الحرب واما صورة الملك بلارق في ظاهره كالحبوان والشياب <sup>ابن</sup>

قد لان هذه الالفاظ صريح في التدبير فانه اثبات العتق عن دير هداه

قد وكذا لو قال انت حرم مع موقى اوقى موقى او عند موقى او اوصيتك برقتك او بعتك لان هذه تفيد تعليق العتق بالموت فستدعى وجود الشرط <sup>قد</sup>

قد لان عتقه من الثالث فيعتق ثلثه ويسمى في ثلثيه <sup>قد</sup>

قد لما اخرجه الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما للدبر لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حرم من الثالث <sup>قد</sup>

قد لقول ابن عمر رضي الله عنهما المديبر لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حرم من الثالث <sup>قد</sup>

قد يعنى يستغرق المديبر لان الدين لو كان اقل من قيمته فانه يسمى في قدر الدين و الزيادة على الدين ثلثها وصية <sup>قد</sup>

الينا مسلما عتق واذا عتق جارية حاملا عتق حملها وان عتق الحمل خاصة عتق ولم تعق الام واذا عتق عبده على ما قبل العبد عتق ولزمه المال ولو قال ان ادبت الى الف افانت حر صحر ما ذونا فان احضر المالك اجبر الحاكم المولى على قبضه وعتق العبد <sup>قد</sup> وكذا الامة من مولاها حر ولو ولد لها من زوجها مملوك لسيدها <sup>قد</sup> ولدا محررة من العبد حر <sup>باب التدبير</sup> اذ قال المولى لم يملكه اذ امت فانت حر اوانت دبر متى اوانت مديبر اوقد تترك فقد صار مديبرا لا يجوز بيعه ولا هبته وللمولى ان يستعمله ويؤجره وان كانت امة وطها وله ان يزوجهها فاذا مات المولى عتق المديبر من ثلث ماله ان خرج من الثلث وان لم يكن له مال غيره سمي في ثلثي قيمته وان كان على المولى دين سمي في جميع قيمته لغرمائه وولاي المديبر مديبر فان علق التدبير ثبوته على صفة مثل ان يقول ان مت من مرضي هذا او سقرى هذا او من مرضي كذا فليس مديبر ولا يجوز بيعه فان مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق كايضا المديبر <sup>باب الاستيلاء</sup> اذ اولدت الامة من مولاها فقد صارت ام ولد لا يجوز بيعها ولا تملكها وله وطها واستخدمها واجارها وتزوجها ولا يثبت نسب ولدها الا ان يعترف به المولى فان جاءت بعد ذلك بولد ثبت

قد لان الموت على هذا الوجه ليس بتطحي فلم ينعقد السبب في الحال واما الموت المطلق فكائن قطعاً فالملوك يكون مديبر مطلقا <sup>قد</sup> لان ثبت حكم التدبير في آخر جزء من اجزاء حيواته لتحقيق تلك الصفة فيه فلهاذا يعتبر من الثلث المديبر هنا <sup>قد</sup>

قد هو لغة طلب الولد مطلقا وشرعا طلب المولى الولد من امته <sup>قد</sup>

قد لقوله صلى الله عليه وسلم اعتقها ولدها الضمير راجع الى المارية القطبية ام ابراهيم رضي الله عنهما <sup>قد</sup> لان وطى الامة يقتضيه قضاء الشهوة دون الولد فلا بد من الدعوى بخلاف العقد لان الولد يتعين مقصودا منه فلا حاجة الى الدعوى <sup>قد</sup>

قد لان الموت على هذا الوجه ليس بتطحي فلم ينعقد السبب في الحال واما الموت المطلق فكائن قطعاً فالملوك يكون مديبر مطلقا

مد اذ بدعوة الاول يتعين الولد مقصودا منها فصارت فراشا كالمكوة

مد بمحمد قوله بلا لعان لان الفرائش ضعيف

مد لان حق الحرية يسرى الى الولد كالتدبير الا يرى ان ولد الحرة حرو وللقنة رقيق

مد لما روي انه عليه السلام امر بعتق امهات الاولاد من غير ذلك وان لا يبعن في دين

مد لانه الحاجة الى الولد اصلية فقدم على حق الورثة والدين كالتكفين بخلاف التدبير لانه وصية بما هو من زوايا المحوايج

مد لان نسب الولد ثابت منه فثبت امومية الولد لانها تتبعه

مد هذا اذا لم يكن الابن وطئها اما اذا وطئها لا يثبت هذه الاحكام

مد لان الاب يملك ما في الابن عند الحاجة

مد لثبوت الملك مستندا لما قبل العلوق

مد ضرورة صحة الاستيلاء واذا صح الاستيلاء

مد في ملكه لا يلزمه عقربها

مد العقر في الحر امر مفضل وفي الامه

مد ان كانت بكرا عشر فتمت وان كانت ثيبا

مد نصف عشر فتمت

مد لعلوق الولد حر لامل اذ النسب يثبت

مد مستندا الى وقت العلوق والضمان يجب

مد في ذلك الوقت فيحدث الولد على ملك الاب

مد لا يظهر ولا يثبت حينئذ وكذا الاب ورقه

مد بمنزلة موه لا تطلع للولاية هذا اذا جاءت

مد به بعد موت الاب لستة اشهر اما اذا جاءت

مد به لاقلى من من ستة اشهر لا يثبت من الجدة

مد كذا في الكفاية

مد لا لانه ثبت النسب في نصيبه لصادقه

مد ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه لا يخرج

مد لما ان سببه لا يخرج وهو العلوق اذ الولد

مد الولد الواحد لا يتعلق من مائتين

مد لا لان الاستيلاء لا يخرج عندهما وعنده

مد بصير نصيبه ام ولد له ثم يملك نصيب صاحبه

مد بالضمان وهو ذكره بقوله وعليه الخ

مد بعد والعقر مفضل للمرأة الحرة اذا وطئت

مد بشبهة وعشر فتمت الامه لو كانت بكرا ونصف

مد عشر فتمت لو كانت ثيبا وهو ما ذكر الكرخي

مد لا لانه وطئ جارية مشتركة اذ ملكه يثبت

مد بعد الوطئ حكما للاستيلاء فينصبه الملك

مد في نصيب صاحبه

مد لا لاستوائهما في سبب الاستحقاق فيستويان

مد فيه

مد لانه دعوة كل واحد منهما في نصيبه في

مد الولد فيصير نصيبه منها ام ولد تبعا لولدها

مد هذا

مد نسبه بغير اقارب وان نفاه انفق بقوله وان زوجه اجادت بولد فهو  
مد في حكم امه واذا مات المولى عتقت من جميع المال ولا تلزمها السعاية  
مد للفرء ان كان على المولى دين واذا وطئ الرجل امه غيره يتكاح  
مد فولدت منه ثم ملكها صارت ام ولد له واذا وطئ الاب جارية  
مد ابنه فجاءت بولد فادعاه ثبت نسبه وصارت ام ولد له وعليه  
مد قيمتها وليس عليه عقرها ولا قيمة ولدها وان وطئ ابنا لآب مع  
مد بقاء الاب لم يثبت النسب فان كان الاب ميتا يثبت النسب من الجدة  
مد كما يثبت من الاب واذا كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه  
مد احدهما ثبت نسبه منه وصارت ام ولد له وعليه نصف عقرها و  
مد نصف قيمتها وليس عليه شيء من قيمة ولدها واذا ادعيا معا ثبت  
مد نسبه منهما وكانت الام ام ولد لهما وعلى كل واحد منهما نصف  
مد العقر فصاحبا بماله على الاخر ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث  
مد ابن كامل وهما يرثان منه ميراث اب واحد واذا وطئ المولى جارية  
مد مكاتبه فجاءت بولد فادعاه فان صدقه المكاتب ثبت نسب الولد  
مد منه وكان عليه عقرها وقيمة ولدها ولا نصيب ام ولد له وان كذب  
مد في النسب لم يثبت كتاب المكاتب واذا كانت المولى عبده او امه  
مد على مال شرطه عليه وقبل العبد ذلك صار مكاتب ويجوز ان يفرط

مد من زوجه  
مد في حكم امه  
مد للفرء ان كان على المولى دين  
مد فولدت منه  
مد ابنه  
مد قيمتها  
مد بقاء الاب  
مد كما يثبت من الاب  
مد احدهما  
مد نصف قيمتها  
مد نسبه منهما  
مد العقر  
مد ابن كامل  
مد مكاتبه  
مد منه  
مد في النسب  
مد على مال  
مد هذا

مد هذا يعني يجب على كل منهما نصف العقر فصا ما لعدد الفاتحة في الاشتغال بالاستيلاء الا ان يكون نصيب احدهما اكثر من نصيب الآخر  
مد في اخذ الزنا اذ لا يجب لكل منهما بقدر ملكه  
مد بعد اي سقط ما على كل واحد منهما او على نصيب شريكه فاذا سقط الحمد لزمه العقر  
مد لا لانه في معنى المغرور حيث اعتد دليلا وهو ان كسبه فلم يرض بكونه رقيقا فيكون حرا بالقيمة ثابت النسب  
مد منه كما ان المغرور اعتد دليلا وهو الملك ظاهرا وان لم يكن حقيقة  
مد وللمكاتب ان يبيع تلك الجارية لانها ملكه دون الولد لانه حر كان ابن المولى  
مد لا لانه فيه ابطال ملك المكاتب فلا يثبت الا بتصديقه  
مد هذا الكتابة هي تحرير المملوك يدا في الحال ورقية في المألف





لأن بدل الكتابة هو سبب الاداء موجود قبل الموت فيستدل الاداء الى ما قبله فيجعل اداء ناسبه كادائه داماد  
 بعد اى ان مات المكاتب ولم يترك مالا يبق يبدل الكتابة  
 من سورة فان تزوج المكاتب امه غيره فولدت منه ثم اشترى من صاحب الامه من مال الكتابة ثم مات المكاتب  
 وترك ولدا مشترى فان ادى الكتابة حالا عتق ولا يرد في الرق  
 من سورة مكاتب اشترى جارية فوطئها لم يأت بولد فاعترف به ثم مات عنه مشكولات  
 من لان حكم العقد لم يسر اليه لكنه اذا ادى في الحال فقد ظهر ان اباه مات عن وفاء وان الكتابة باقية وان مات حرا  
 من اما الاول فلان الخمر والخنزير لا يستحقه المسلم لانه ليس به مال في حقه فلا يصلح بدلا للكتابة فيفسد العقد واما الثاني فلان  
 قيمته مجهولة قدر او جسا ووصفا فحققت  
 للجهالة هذه

من اجزاء حياته وان لم يترك وفاء وترك ولد مولودا في الكتابة سعي  
 في كتابة امه على خومه واذا ادى حكا بعقابه قبل موته وعتق  
 الولد وان ترك ولد مشترى قبل له اما ان تودي الكتابة حالا والا  
 رددت في الرق واذا كاتب المسلم عبده على خمر او خنزير او على قيمة  
 نفسه فالكتابة فاسدة فان ادى الخمر عتق ولو زعمه ان يسعى في قيمته  
 ولا ينقص من المسمى وزاد عليه وان كاتبه على حيوان غير موصوف  
 فالكتابة بائنة واذا كاتب عبده كتابة واحدة يالف درهم ان اديا  
 عتقا وان عجز ادى الى الرق وان كاتبها على ان كل واحد منهما ضمان  
 عن الآخر جازت الكتابة وانما ادى عتقا ويرجع على شريكه بنصف ما  
 ادى واذا عتق المولى مكاتبه عتق بعقيقه وسقط عنه مال الكتابة  
 واذا مات مولى المكاتب لم تنسخ الكتابة وقيل له اذ المالك الى ورثة  
 المولى على مجموعهم فان اعتقه احد الورثة لم ينفذ عتقه وان اعتقوه  
 جميعا عتق وسقط عنهم مال الكتابة واذا كاتب المولى ام ولد جاز وان  
 مات للمولى سقط عنها مال الكتابة وان ولدت مكاتبته منه فهي بالخيار  
 ان شاء مضمّت على الكتابة وان شاء عجزت نفسها وصار ام ولد  
 له واذا كاتب مدبرة تجاز فان مات المولى ولا مان له كانت بالخيار  
 بين ان تسعى في ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة وان دبر مكاتبته صح

من لان وجب عليه رد قيمته لفساد العقد  
 وقد نقد ذلك بالعتق فيجب رد قيمته كما  
 في البيع الفاسد اذا تلف البيع  
 من لان المولى لم يرض بالنقصان والعبد رخص  
 بالزيادة لانه لا يطل حقه في العتق لان  
 اعتقه اولى له من الرقبة الى آخر عمره  
 من اى على المسمى ان كانت زائدة عليه فيس  
 في قيمة نفسه بالغة ما بلغت  
 من لانه ما التزمه الا مقابلا بمصوول العتق  
 له وقد حصل دون  
 من لان الكتابة من اسباب العتق والعتق  
 حق للمكاتب وكل ما سببه حقه فلا يطل  
 بموت المولى  
 من لانه استحق الحرية على هذا الوجه واللب  
 انفق كذلك فبقى بهذه الصفة ولا يتغير الا  
 ان الورثة يخلفونه في الاستيفاء  
 من لانه لا يملكه فان المكاتب لا يملك سبب  
 من اسباب الملك والوراثة منها  
 من لانه لم يملكه اذ المكاتب لا ينتقل من ملك  
 المورث الى ملك الورث  
 من اموال العتق عينا فاما مشركا ينفذ عتقه  
 لان في العتق كل واحد من الورثة مالك وفي  
 الكتابة ليس بمالك  
 من لانه يصير ابراء عن بدل الكتابة فانه  
 حقهم فاذا برى المكاتب عن بدل الكتابة  
 يعق كما اذا ابراء المولى هذه

من لان الكتابة من اسباب العتق والعتق  
 حق للمكاتب وكل ما سببه حقه فلا يطل  
 بموت المولى  
 من لانه استحق الحرية على هذا الوجه واللب  
 انفق كذلك فبقى بهذه الصفة ولا يتغير الا  
 ان الورثة يخلفونه في الاستيفاء  
 من لانه لا يملكه فان المكاتب لا يملك سبب  
 من اسباب الملك والوراثة منها  
 من لانه لم يملكه اذ المكاتب لا ينتقل من ملك  
 المورث الى ملك الورث  
 من اموال العتق عينا فاما مشركا ينفذ عتقه  
 لان في العتق كل واحد من الورثة مالك وفي  
 الكتابة ليس بمالك  
 من لانه يصير ابراء عن بدل الكتابة فانه  
 حقهم فاذا برى المكاتب عن بدل الكتابة  
 يعق كما اذا ابراء المولى هذه

بعد لان كاتبها بطلت وانتفت الفائدة في ابقائها لانها معتقة مجانا من جهة كونها ام ولد بحجبه

بعد فاخذت العقر من مولاها لانه لا اجنبي في منافعها بحجبه  
 من لان تلقى بها جنتا حرية عاجلة يبدل وهي الكتابة واجلة بغير بدل وهي مومية الولد فختار ايهما شاءت  
 من لانها قيد بقوله ولا مال له لانه لو كان له مال غير ما وهي تخرج من ثلث المالك عتقت بالتدبير وسقط عنها الكتابة لو فوج  
 الاستفناء بها عن اداء المال فكان هذا بمنزلة ما لو اعنتق المولى مكاتبته من حواسن الهدايا  
 من لانها استحققت حرية الثلث ظاهرا فالانسان لا يلزم المالك في مقابلة ما يستحق حريته مجانا فبقى البذل جميعا في مقابلة  
 ثلثي الرقبة كما اذا طلق امرأته ثنتين ثم طلقها ثلثا على الف يصير كل الالف في مقابلة الواحدة الياقية داماد





لما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إلا أن دية الخطأ شبه العدم ما كان بالسوط والعصى مائة من الإبل أو بعون في بطونها أولادها وأما كون الوجوب على العاقلة فلا نه خطأ من وجه فيكون معدودا فيتحقق التخفيف <sup>في س</sup>  
لنقله تعالى فخر برقة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله الآية <sup>هذه</sup>  
فإن هذا ليس بخطأ حقيقة لعدم قصد التام إلى شيء حتى يكون مخطئا لمقصوده لكن لما وجد فعله حقيقة وجب عليه ضمان ما ألتفه كفضل الظنل فجعل كخطأ لأنه معدن ور كخطئ <sup>دول</sup>  
فإن ومنه الجرح على الطريق فسقط على الآدمي وسقط عليه الآدمي فلتف به <sup>دول</sup>  
لأن القاعل سبب التلف وهو متعمد فيه فكانه موقع في البثر وادفع عليه الجرح فوجب الدية وهي على العاقلة <sup>دول</sup>

فإنه ينفذ بقوله في غير ملكه إلى أنه لو فعله في ملكه لا يضمن ما ألتف به لأنه مأذون له بفعله فلم يكن متعمدا بحججه

فإنه ينفذ بقوله في غير ملكه إلى أنه لو فعله في ملكه لا يضمن ما ألتف به لأنه مأذون له بفعله فلم يكن متعمدا بحججه

فإنه ينفذ بقوله في غير ملكه إلى أنه لو فعله في ملكه لا يضمن ما ألتف به لأنه مأذون له بفعله فلم يكن متعمدا بحججه

فإنه ينفذ بقوله في غير ملكه إلى أنه لو فعله في ملكه لا يضمن ما ألتف به لأنه مأذون له بفعله فلم يكن متعمدا بحججه

فإنه ينفذ بقوله في غير ملكه إلى أنه لو فعله في ملكه لا يضمن ما ألتف به لأنه مأذون له بفعله فلم يكن متعمدا بحججه

فإنه ينفذ بقوله في غير ملكه إلى أنه لو فعله في ملكه لا يضمن ما ألتف به لأنه مأذون له بفعله فلم يكن متعمدا بحججه

فإنه ينفذ بقوله في غير ملكه إلى أنه لو فعله في ملكه لا يضمن ما ألتف به لأنه مأذون له بفعله فلم يكن متعمدا بحججه

فإنه ينفذ بقوله في غير ملكه إلى أنه لو فعله في ملكه لا يضمن ما ألتف به لأنه مأذون له بفعله فلم يكن متعمدا بحججه

فإنه ينفذ بقوله في غير ملكه إلى أنه لو فعله في ملكه لا يضمن ما ألتف به لأنه مأذون له بفعله فلم يكن متعمدا بحججه

ولا قد فيه وفيه دية مغالطة على العاقلة والخطأ على وجهين  
لشبهه بالخطأ... أي في شبه العدم ساقطة التعليل في كتاب الديات  
خطأ في القصد وهو أن يرعى شخصاً يظنه صيدا فإذا هو آدمي فخطأ  
أي قصد القاعل  
في الفعل وهو أن يرعى غرضاً فيصيد آدمياً وموجب ذلك الكفارة  
والدية على العاقلة ولا ما ألتف فيه وما ألتف في جرح الخطأ مثل النائم  
ينقلب على رجل فيقتله فحكم الخطأ وأما القتل بسبب كافر البثر  
في الكفر ما يشد جرح  
وأوضح الجرح في غير ملكه وموجب إذا ألتف فيه آدمي الدية على العاقلة  
ولا كفارة فيه والقصاص واجب يقتل كل محبسون الدم على التائب إذا قتل  
أي في القتل بسبب  
عمداً ويقتل الجرح والجرح بالعبد والمسلم بالذمي ولا يقتل المسلم بالمستامن  
ويقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصحيح بالأعرج والزمن ولا يقتل  
بقوله عليه السلام لا يقاتلوا آل بيته ولا عيالهم ولا عيالهم ولا عيالهم ولا عيالهم  
الرجل بابنه ولا بعبد ولا بمدبره ومكاتبه ولا بعبد ولده ومن ورث  
قصاصاً على أبيه سقط ولا يستوفى القصاص إلا بالسيف وإذا قتل  
المكاتب عمداً وليس له وارث إلا المولى فله القصاص فإن تركه وفاء  
ووارثه غير المولى فله قصاص من لم وإن اجتمعوا مع المولى وإذا قتل عبد  
الرهن لم يجب القصاص حتى يجمع الراهن والمرتهن ومن جرح رجلاً عمداً  
فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص ومن قطع يد غيره عمداً  
من المفصل قطعت يده وكذلك الرجل ومأذن الألف والأذن ومن  
شرب عني رجل فقلعها فلا قصاص عليه وإن كانت قاعة فذهب  
غير مخنفة

أما الزامية  
التي لا  
في العقل  
من الجرح  
لأنه القاعل  
معدن خطئ  
عنه قوله  
أن النفس  
على النفس  
ولله العاقلة  
لأنه لا يقتل  
عنه قوله  
لأنه لا يقتل  
لأنه لا يقتل

فإنه ينفذ بقوله في غير ملكه إلى أنه لو فعله في ملكه لا يضمن ما ألتف به لأنه مأذون له بفعله فلم يكن متعمدا بحججه





لأنهم اجتمعوا على قتله وزهق الروح لا يتبعن فصارك واحد مستوفيا جميع حقه  
وقال الشافعي يقتل بالاول منهم ويجب للباقي المال فان اجتمعوا ولم يعرف الاول قتلهم وقسمت الديات بينهم وقيل  
يقرب بينهم فيقتل من خرجت قرعته له <sup>هنا</sup>  
لأن حقه في القصاص وقد فات فصارك اذا مات القاتل <sup>هنا</sup>  
لأن كل واحد قاطع بعض اليد فلا مماثلة لأن الانقطاع حصل باعتماد يديهما على السكين عند الامرار والمحل متجنز فيصاف  
البعض الى كل واحد بخلاف النفس لأن زهوق الروح لا يتجزئ <sup>واما</sup>  
لأن التلصص حصل بضمليهما فيجب عليهما نصف الدية على كل منهما الربع <sup>هنا</sup>  
لأن تساويهما في سب الاستحقاق يوجب التساوي في الاستحقاق <sup>هنا</sup>

لأن القود ثابت لها على الكمال لكن كل  
منها لم يستوف حقه كما هو فليزمر بالضرورة  
اعتبار مالية الاطراف كما سبق في المعلوم  
على الظالم ولهذا وجبت الدية بخلاف ما اذا  
كان القصاص في النفس حيث يكفي فيه بالقل  
لها بدون الدية <sup>هنا</sup>

لأن الحاضر ان يستوف حقه ولا يجب عليه  
التأخير لبعض الاخر لشوق حقه بغير حق  
الاخر متردد لاحتمال ان لا يطلب او يعفو  
عما اؤصلما فاذا استوفى الاول تمام حقه  
بالتقود بقي حق الثاني في تمام دية واحدة  
لأن الاطراف ليست كالنفس <sup>هنا</sup>

لأنه لا تهمه في اقاربه بالعقوبة على نفسه  
بخلاف الاقرار بالمال فانه على المولى <sup>هنا</sup>

بجمع دية مصدر من ودى القاتل المقتول  
اذا عطي ولته المال الذي هو بدل النفس بقتل  
المال الذي هو بدل النفس الدية تسمية بالخطأ  
والاثر اسم للواجب على ما دون النفس <sup>حاشية الهنا</sup>

لأنه في باب المنايات في قوله وفيه دية  
مغلطة على العاقلة <sup>هنا</sup>

لأنه ومعنى التغليظ ان توجب شيئا فيه لا توجب  
في الخطاء <sup>بجمعه</sup>

لأنه لقوله عليه السلام في نفس المؤمن مائة  
الابل وابن مسعود رضى الله عنه قال بالتغليظ  
اربعا <sup>هنا</sup>

لأنه يعني لا يزداد في الداهم والدانبر على عشرة  
درهم والالف دينار <sup>هنا</sup>

بكسر الواو اي من الفضة <sup>هنا</sup>

لأنه من باب المقدرات فيقف على التوقيف  
اي على السماع من الشارع <sup>هنا</sup>

غير ذلك فان حضر واحد قتل به وسقط حق الباقي ومن وجب عليه  
القصاص فمات سقط القصاص واذا قطع رجلا يد رجل واحد فلا  
قصاص على واحد منهما وعليهما نصف الدية وان قطع واحد يميني  
رجلين فحضر اقليمها ان يقطع ايده ويأخذ منه نصف الدية فيقسمانها  
نصفين وان حضر واحد منها قطع يده فلا خير عليه نصف الدية وان  
اذا اقر العبد بقتل المولى من رضى رجلا عمدا فقد التزم  
منه الى آخره فاما فعليه القصاص للاول والدية للثاني على عاقلة  
**كتاب الديات** اذا قتل رجل رجلا شبه عمدا فعلى عاقلة دية مغلطة  
وعليه كفاية ودية شبه العمد على خيفة واربعة مائة من  
الابل اربعا وخمسون وعشرون بنت مخاض وخمسون وعشرون بنت لبون  
وخمسون وعشرون حقة وخمسون وعشرون جذعة ولا يثبت التغليظ  
الا في الابل خاصة فان قضى من غير الابل لم تغليظ وقيل الخطاء نص  
به الدية على العاقلة والكفاية على القاتل والدية في الخطاء مائة من  
الابل اربعا وخمسون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون  
وعشرون حقة وعشرون جذعة ومن العين الف دينار ومن الورق  
عشرة الاف درهم ولا يثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند الشافعي  
وقال ابو يوسف ومحمد من البقر مائة بقرة ومن الغنم الفأسة ومن الخيل

على نصف دية  
الانسان لان  
دية النفس  
على  
دية كل واحد  
من قاتلها  
عبد  
على  
دينه ان الدية  
شبه العمد على  
اربعة مائة  
دينار

على كل بقرة  
عشرة  
دينار  
على كل شاة  
خمسة

لأنه لقوله تعالى فخرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله الآية <sup>هنا</sup>  
لأنه يجب الدية من الذهب في الخطاء وشبه العمد الف دينار اتفاقا <sup>بجمعه</sup>

لأنه لما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه كذلك <sup>هنا</sup>

لأنه لما روى الامام محمد بن الحسن الشافعي سندا لا يعجز عن التقدير واما التقدير بالابل فمفروض بالاف والمشورة  
لأن مالية الغير محمولة فلا يجوز التقدير واما التقدير بالابل فمفروض بالاف والمشورة  
لأنه فائدة هذا الاختلاف انما تظهر فيما اذا صاح القاتل مع ولي القتل على اكثر من مائة بقرة فمحمول على قولها لا يجوز  
كما لو صاح على اكثر من مائة الابل <sup>حاشية الهنا</sup>

مل لان عمر رضى الله تعالى عنه هكذا جعل على اهل كل مال منها اى من البقر والغنم الخ  
 ولا ولم يجعلوا دية الذمى سعة الاف درهم بل جعلوها كدية المسلم  
 ست اعلم ان الجاني ان قوت في الاطراف جنس منفعة على الكمال او ذال ما قصد في الادمى من كمال الجاني يجب عليه كل الدية لا تلافى  
 النفس من وجه وهو ملحق بالاتلاف من كل وجه نظمي الادمى اسله فضا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالدية كلها في الشا  
 والاتف وقد قضى عمر رضى الله تعالى عنه لرجل على رجل باربع ديات بشرية واحدة وقتت على رأسه ذهب بها عقله وسمعه وبصره وكلامه  
 ست لان كمال الجاني الوجه يزول بقطعه والجاني في الانسان مقصود كالمنفعة ولوقطع المارن مع القصة لا تزداد على رواية واحدة  
 لان المجموع عضو واحد

ما شاحلة كل حلة ثوبان ودية المسلم والذمى سواء وفي النفس الدية  
 وفي المارن الدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي العقل اذا ضرب  
 رأسه فذهب عقله الدية وفي اللحية اذا حلقته فلم تنبت الدية وفي  
 شعر الرأس الدية وفي الحاجبين الدية وفي العينين الدية وفي اليدين الدية  
 وفي الرجلين الدية وفي الاذنين الدية وفي الشفتين الدية وفي اللسان  
 الدية وفي كبدى المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية  
 وفي اشجار العينين الدية وفي احدى راس الدية وفي كل اصبع من اصابع اليدين  
 والرجلين عشر الدية والاصابع كلها سواء وكل اصبع فيها ثلثة مفصل  
 في احدى ثلثة دية الاصبع وما فيها مفصلان في احدى نصف دية  
 الاصبع وفي كل سن خمس من الابل والاسنان والاضراس كلها سواء وفي  
 ضرب عضو فاذهب منفعتة ففيه دية كاملة كما لو قطعه كاليدين اذا  
 شكت والعين اذا ذهب ضوءها والاشجاج عشرة الحارضة والدامعة  
 والدامية والباضعة والمتلاحة والسمحاق والموضحة والمهاشمة وفي  
 المنقلة والامة في الموضحة القصاص ان كانت عدا ولا قصاص في  
 بقية الشجاج ومادون الموضحة ففيه حكومة عدل وفي الموضحة  
 ان كانت خطأ نصف عشر الدية والمهاشمة عشر الدية وفي المنقلة عشر  
 ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية فان نقت

ست لغوات منفعة التكلم بقطعه وكذلك لو قطع  
 بعض اللسان اذا حجز عن اداء اكثر الحروف  
 ولو قدر على اكثرها يجب فيه حكومة عدل  
 لان الاقفا حاصل ضرر خلل  
 ست لان في قطع تقويت منفعة الايداع و  
 كذا قطع حشفته لانها الاصل في منفعة الايداع  
 والدفق  
 ست لما روى ان عمر رضى الله عنه قضى لرجل  
 على اربع ديات بشرية واحدة على رأسه بحيث  
 ذهب بها عقله وسمعه وبصره وكلامه  
 ست معنى ان كانت الجناية خطأ بخلاف ما لو كان  
 عمدا كما مر في الجنايات  
 ست لان اذا قوت جنس منفعة على الكمال او ازال  
 جمالا مقصودا في الادمى على الكمال الجاني الدية  
 لا تلافى النفس من وجه وهو ملحق بالاتلاف من  
 كل وجه نظمي الادمى  
 ست لغوات منفعة الارضاع وفي ثدى الرجل حكومته  
 عدل اذ ليس فيه تقويت المنفعة والجاني  
 ست لما كتبه صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وهو في  
 العين الواحدة نصف الدية وفي اليد الواحدة نصف  
 الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية ولان في تقويت  
 الاثنين تقويت جنس المنفعة وكذا الجاني يجب  
 كل الدية وفي تقويت احدى تقويت النصف  
 فيجب نصف الدية  
 ست واذا كان الواجب في الكل كل الدية وهي  
 اربعة كان احدى راس الدية وفي ثلاثة منها  
 ثلاثة ارباعها  
 ست معنى ان عشر الدية الواجب بازاء كل اصبع  
 انما هو مقابلة مفصلها فيما فيه ثلثة مفصل  
 كان لكل واحد منها ثلثة وما فيه مفصلان كان  
 لكل منهما نصفه  
 ست لما اخرج ابن ماجه عن ابن عباس رضى الله عنهما  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في السن  
 خمسا من الابل انتهى ومن الدراهم خمسمائة درهم

ست لا إطلاق ما روينا وهذا اذا كان خطأ فان كان عمدا ففيه القصاص وقد مر في الجنايات  
 ست وهو ما يكون في الوجه والراس من الجراحة  
 ست وهي التي تصل الى السحاق وهي جلد رقيقة بين اللحم وعظم الرأس  
 ست لما اخرج ابن ماجه عن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقض فيما دون الموضحة بشئ  
 ست وهي ان يقر المجرع عيدا بلا سنا الاثر ومعه اى مع هذا الاثر ثم ينظر المة فاوت ما بين القميتين فما نقص من قيمته وجب بنسبته من دية  
 ست لما مر في كتاب عمر بن حزم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الموضحة خمس من الابل  
 ست ثلثة فيكون خمسة عشر من الابل لما روى عنه عليه الصلوة والسلام وفي المنقلة خمسة عشر من الابل  
 ست لا لما روى انه عليه الصلوة والسلام قال وفي الامة وبروى وفي المأمومة ثلثة الدية

في المارن الدية  
 في اللسان الدية  
 في الذكر الدية  
 في العقل اذا ضرب  
 رأسه فذهب عقله  
 في اللحية اذا حلقته  
 فلم تنبت الدية  
 في شعر الرأس الدية  
 في الحاجبين الدية  
 في العينين الدية  
 في اليدين الدية  
 في الرجلين الدية  
 في الاذنين الدية  
 في الشفتين الدية  
 في اللسان الدية  
 في كبدى المرأة الدية  
 في كل واحد من هذه الاشياء  
 نصف الدية  
 في اشجار العينين الدية  
 في احدى راس الدية  
 في كل اصبع من اصابع اليدين  
 والرجلين عشر الدية  
 والاصابع كلها سواء  
 وكل اصبع فيها ثلثة مفصل  
 في احدى ثلثة دية  
 الاصبع وما فيها مفصلان  
 في احدى نصف دية  
 الاصبع وفي كل سن خمس  
 من الابل والاسنان والاضراس  
 كلها سواء وفي ضرب  
 عضو فاذهب منفعتة  
 ففيه دية كاملة  
 كما لو قطعه كاليدين  
 اذا شكت والعين اذا  
 ذهب ضوءها والاشجاج  
 عشرة الحارضة والدامعة  
 والدامية والباضعة  
 والمتلاحة والسمحاق  
 والموضحة والمهاشمة  
 وفي المنقلة والامة  
 في الموضحة القصاص  
 ان كانت عدا ولا قصاص  
 في بقية الشجاج ومادون  
 الموضحة ففيه حكومة  
 عدل وفي الموضحة ان  
 كانت خطأ نصف عشر  
 الدية والمهاشمة عشر  
 الدية وفي المنقلة عشر  
 ونصف عشر الدية  
 وفي الامة ثلث الدية  
 وفي الجائفة ثلث الدية  
 فان نقت









مد وهي في اللغة اسم وضع موضع الاقسام وفي الشرع انما ينقسم بها اهل محلة او دار وجد فيها قاتل به جراحة او اثر ضرر او حرق ولا يعلم من قتله <sup>داماد</sup>

مد قتل به لانه لو كان معلوما تعلق الحق به وسقط القسامة <sup>تجميعه</sup>  
مد قوله بالله متعلق بحلف وقوله ما قتلناه وارد على سبيل المحاكمة عن الجميع ولا فعند الحلف يحلف كل واحد منهم بالله ما قتلت ولا علمت له قاتلا ولا يجمع معه غيره في اسناد نفي القتل لانه يجوز ان يكون قاتلا وحده وينفي بلفظ الجمع ان يكون قاتلا مع الجماعة وكان العلم فانه يجوز ان يكون عالما بالقتل وحده وينفي ان يكون غيره عالما به <sup>داماد</sup>  
مد اي لا يقول ما علمنا له قاتلا بل يقول ما علمت له قاتلا <sup>مد</sup>  
مد بعينه لانه البين شرعت للدفع لا للاستحقاق <sup>مد</sup>

**باب القسامة** واذا وجد القاتل في محلة ولا يعلم من قتله استخلف  
خمسون رجلا منهم بخيرهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فاذا  
حلفوا قضى على اهل المحلة بالدية ولا يستخلف الولي ولا يقضي له بلحان  
وان لم يكمل اهل المحلة كثر الامان عليهم حتى يتم خمسون ولا يدخل في  
القسامة صبي ولا مجنون ولا امرأة ولا عبد وان وجد ميت لا اثره  
فلا قسامة ولا دية وكذلك ان كان الدم يسيل من انفه او من ذنبه  
او من فمه وان كان يخرج من عينيه او من اذنيه فهو قاتل واذا وجد القاتل  
على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته دون اهل المحلة وان وجد القاتل  
في دار انسان فالقسامة عليه والدية على عاقلته ولا يدخل السكان في  
القسامة مع الملاك عند ابي حنيفة وهي على اهل الخطة دون المشترين  
ولو بقي منهم واحد وان وجد القاتل في سفينة فالقسامة على من فيها  
من الركاب والملاحين وان وجد القاتل في مسجد محلة فالقسامة على اهلها  
وان وجد في الجامع او الشارع الاعظم فلا قسامة فيه والدية على بيت  
المال وان وجد في برية ليس بقرية عماره فهو هذروان وجدين قريتين  
كان على قريتهما وان وجد في وسط القرية يرميه الماء فهو هذروان  
كان محتسبا بالشاطئ فهو على اهل القرية من ذلك المكان وان ادعى  
الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامة عنهم وان ادعى

مد لان البين واجب بالنص فيجب اتمامها  
ما امكن ولا يشترط معرفة الخسمة في هذا  
العدد الثابت بالنص <sup>داماد</sup>

مد لانها ليسا من اهل القول الصحيح واليمين  
قول صحيح <sup>مد</sup>

مد لانها ليسا من اهل النصرة واليمين على  
اهلها <sup>مد</sup>

مد لانه ليس بقتيل اذ القاتل في العرف من  
قاتل حياته بسبب مباشرة الحق وهذا ميت  
حلف انقه جث لا اثر يستدل به على كونه  
قتيلا <sup>مد</sup>

مد لان الدم يسيل في هذه المواضع بعلة  
فلا يكون قتيلا <sup>داماد</sup>

مد اما الدم من العين والاذن فلا يخرج عادة  
فدل على انه اثر فعل القاتل <sup>تجميعه</sup>

مد فذكر عليه الايمان لان الدار في يده  
وحفظها اليه <sup>تجميعه</sup>

مد يعني اذا كان في المحلة سكان وملاك  
محسبا للمهلات <sup>مد</sup>

مد هم المتساجرون والمستعبرون <sup>مد</sup>

مد لان التدبير في حفظ المحلة الى الملاك دون  
السكان لان السكان ينتقلون في كل وقت  
من محلة الى محلة دون الملاك <sup>مد</sup>

مد اعيان اصحاب الاملاك القديمة الذين كانوا  
تملكوها حين فسخ الامام البلدة وقسمها بين  
القائمين بخط خطه لتمييز انسابهم <sup>مد</sup>

مد لان صاحب الخط هو المختص بتدبير المحلة  
وهي تنسب اليه دون المشترين فلما ازالوا المشترين  
في التدبير والقيام بحفظ المحلة فكان هو المختص  
بالقسامة والدية لا المشترى <sup>مد</sup>  
مد اي على اهل المحلة لانهم اخص بتدبيره فالتهمه معدومة في العامة <sup>تجميعه</sup>

مد لانه اذا كان بهذه الحالة لا يلحقه القوت من غيره فلا يوصف بالتقصير <sup>مد</sup>  
مد لما روي انه عليه الصلوة والسلام امر في قتل وجد بين قريتين بان يذرع فوجدا قرب الى احدهما بشرف قضى عليهم بالقسامة والدية <sup>مد</sup>  
مد قال في المغرب هو نهر الكوفة والمراد به النهر العظيم لا بخصوص نهر الفرات فكانه قال وما يشبهه ولذا قال في البسوط اذا وجد القاتل  
في نهر عظيم يجري به الماء فلا شيء فيه وذو الوسط ليس بقيد احترازي لان حكم الشط حكم الوسط ما دام يجري بالقتل ما وه <sup>داماد</sup>  
مد لان الشط في ايديهم بحيث يستقون منه ويوردون دوابهم عليه فكانوا الحق بتدبيره فكان ضمان المختص فيه عليهم <sup>مد</sup>  
مد لان ايجاب القسامة عليهم دليل على كون القاتل منهم فعيته واحدا منهم لا ينافيه فصار كأنهم قتلوه تغديرا حيث لم يمتنعوا الظالم عن قتله <sup>تجميعه</sup>

مد اي من اهل المحلة  
مد اي لا يستخلف الولي  
مد اي لا يقضي له بلحان  
مد اي ان لم يكمل اهل المحلة  
مد اي ان كان الدم يسيل  
مد اي ان كان يخرج من عينيه  
مد اي ان كان يخرج من اذنيه  
مد اي ان كان يخرج من فمه  
مد اي ان كان على دابة  
مد اي ان كان في دار انسان  
مد اي ان كان مع الملاك  
مد اي ان كان في سفينة  
مد اي ان كان في مسجد  
مد اي ان كان في الجامع  
مد اي ان كان في برية  
مد اي ان كان في وسط القرية  
مد اي ان كان محتسبا بالشاطئ  
مد اي ان كان على واحد من اهل المحلة  
مد اي ان كان على اهل المحلة لانهم اخص بتدبيره

لئلا يذبحوا له من غيرهم مبادى مدعى عليه <sup>تجسسها</sup>  
لئلا يسقط اليقين عنه بقوله قتل فلان غاية ما في الباب انه استثنى عن يمينه وهذا لا ينافي ان يكون المقر شريكه في القتل  
او ان يكون غيره شريكاً معه فاذا كان كذلك يحلف على انه ما قتله ولا عرف له قاتلاً غير فلان <sup>عقابه</sup>  
لأنهم خصماء بانزالهم قاتلين للتقصير عنها ودرهمهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا من جملة الخصوم كالوصى اذا خرج  
من الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد <sup>هذه</sup>  
فجميع مقبولة بفتح الميم وضم القاف بمعنى العقل اي الدية سميت به لانها تعقل الدماء من ان تسفك ومنه العقل لانه يمنع القبايح  
من قوله وجبت بنفس القتل اي ابتداء وفولنا ابتداء احراز عما يجب الدية على القاتل في قتل العمد بسبب الصلح وبسبب الابوة فهي  
في مال القاتل لا على الما قلة <sup>شرح الهداية</sup>

ت لقوله عليه الصلوة والسلام لا وليا له <sup>ت</sup>  
فوموا قدوه <sup>ت</sup>  
تد وهم الجيش الذين كتب اساميه في  
الديوان <sup>ت</sup>

تد الديوان يكسر ويفتح مجتمع الصنف <sup>ت</sup>  
يكتب فيه اهل الجيش واهل العطية <sup>ت</sup>  
تد لقيمة عمر رضاه عنه فانه لما ودن الدواوين  
جعل العقل على اهل الديوان بمحض من الصلحة  
رضاه عنه <sup>ت</sup> من غير تكبير منهم فكان اجماعاً  
تد المطاء اسم ما يعطى والمجع اعطية والعطاء  
جمع عطية وهو بمعنى المطاء <sup>ت</sup>  
تد والمطاء اسم لما يخرج الجند من بيت المال  
في السنة مرة او مرتين <sup>ت</sup>

تد من وقت القضاء بالدية لامن يوم القتل و  
الجناية كما قال الشافعي <sup>ت</sup>  
تد والتقدير ثلاث سنين مروي عن النبي عليه  
السلام ومحمي عن عمر رضاه عنه <sup>ت</sup>  
تد وكذا ما يجب في مال القاتل بان قتل الاب ابنه  
تؤخذ في ثلث سنين عندنا وعند الشافعي يجب  
حالا <sup>ت</sup> صد ر الشريعة

تد قوله فان خرجت العطايا المج وحاصله ان اذا  
خرجت للعاقلة ثلث عطايا في سنة واحدة تؤخذ  
منها كل دية لوجود محل اداء الدية فلا فائدة في  
الباقي واذا خرجت في ست سنين يؤخذ منهم  
في كل سنة سدس الدية اذ المقصود ان يكون الاخذ  
من الاعطية لامن اصول اموالهم وذلك يحصل بالاخذ  
من عطاياهم في ثلاث سنين او اقل منها واكثر <sup>ت</sup>  
تد اي بان تكون قلائل فتصير الحصة اكثر من ثلاثة  
او اربعة <sup>ت</sup>

تد تنسب على ترتيب العصابات اي الاخوة ثم بنوهم  
ثم الاعمام ثم بنوهم واما الاباء والابناء فيل  
يدخلون لقربهم وقيل لا يدخلون <sup>ت</sup>  
تد لانه المبادى شر للقتل فلا معنى لاجراجه من  
العقل ومواخنة غيره <sup>ت</sup> داماد

على واحد من غيرهم سقط عنهم القسامة واذا قال المستخلف قتل فلان  
استخلف بالله ما قتل ولا عرفت له قاتلاً غير فلان واذا شهد اثنين من  
اهل الخلة على رجل من غيرهم انه قتله لم تقبل شهادتهما <sup>ت</sup> كتاب المعاقلة  
الدية في شبه العمد والخطاء وكل دية وجبت بنفس القتل على العاقلة و  
العاقلة اهل الديوان ان كان القاتل من اهل الديوان يؤخذ من عطاياهم  
في ثلاث سنين فان خرجت العطايا في اكثر من ثلاث سنين او اقل اخذت  
منها ومن لم يكن من اهل الديوان فعاقلته قبيلته <sup>ت</sup> تسقط عليهم في ثلاث  
سنين لا يزداد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة درهم ودانقان <sup>ت</sup> ويقتصر  
منها فان لم تنشح القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل من غيرهم ويدخل  
القاتل مع العاقلة فيكون فيما يؤدوني مثل احداهم وعاقلة العتق قبيلة  
مولاه ومولى المولاه يعقل عنه مولاه وقبيلته ولا تحمل العاقلة اقل  
من نصف عشر الدية وتعمل نصف العشر فصاعداً وما نقص من ذلك فهو  
في مال الجاني ولا تعقل العاقلة جناية العمد ولا تعقل الجناية التي اعترف  
بها الجاني الا ان يصدقوه ولا تعقل بالزنا الصلح واذا جنى الجاني على  
العبد جناية خطاء كانت على عاقلته <sup>ت</sup> كتاب الحدود في الزنا يثبت  
بالبينة والاقوال البينة ان تشهد اربعة من الشهود على رجل او امرأة  
بالزنا فيسألهم الامام عن الزنا ما هو وكيف هو واين زنى ومن زنى

اي من غير  
اهل الديوان  
اي من غير  
القتل عليه  
هم الذين يقيم  
عليهم دين الخطاء  
الذين هم من  
الديوان والاقوال  
اي من يثبت  
الزنا من  
القبيلة  
اي من يثبت  
الزنا من  
القبيلة  
اي من يثبت  
الزنا من  
القبيلة

تد لانه ولا يتنا صبره فاشبه ولا العتاقة <sup>ت</sup>  
ولا تعقل العمد ولا الصلح ولا الاعتراف <sup>ت</sup>  
كان محقق وقد زال <sup>ت</sup>  
تد لانه ضمان الادعي فثبت على العاقلة اذا كان القتل خطاء قياساً على الجرم <sup>ت</sup>  
التعذير لا يقتدر فيه الجاني له قدر معين فان اكثره شتم وتلشون واقله ثلثة كما ساقى في صلب اي على الامام اقامتها حق الله تعالى  
فان المقصد الاصل من شرعه الا تزجاء ومما يتضرر به العباد يخرج به القصاص لانه حق العبد <sup>ت</sup>  
تد لاحتمال انه زنى باليد او بالرجل بان مس الاجنبية بها <sup>ت</sup>  
تد لاحتمال انه زنى بها في دار محراب او في عسكراهل البني <sup>ت</sup>  
تد لاحتمال انه زنى بجارية ابنه حيث يسقط الحد بالشبهة <sup>ت</sup>



من لا احتمال انه تقادم زناه فيسقط الكد ولم يقدر ابو حنيفة لذلك تقديره وفوضه الى رأى القاضى مشكلات

من قوله فعدلوا الخ مهورة التعديل في السران يعين القاضى بإسداء الشهود إلى العدل بكتاب فيه أسماؤهم وأنسابهم ومجاليهم وسوفهم حتى يعرف العدل ذلك فيكتب تحت اسم من كان عدلا عدلا لجان الشهادة ومن لم يكن عدلا فلا يكتب تحت اسمه شيئا أو يكتب الله يعلم وصورة التعديل في العلانية أن يجمع بين العدل والشاهد فيقول العدل هذا هو الذي عدلته عيني

ولا الحاكم لقصة ما عزر ضلله عنه فانه صلى الله تعالى عليه وسلم اخرا لاقامة عليه الى ان اقتراب مرات في اربعة محاسن فلو ظهر دونهما لآخرها ثبوت الوجوب

بِكَ لَا نَه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَحَمْدًا  
وَقَدْ أَحْبَبْنَا هَذَانِ

فإي المكان الواسع لا بد أن يكون من رجه  
ولشلا يصيب بعضهم بعضا

ت لما اخرجہ ابن ابی شیبہ عن ابی ہریرہ  
 قال لما رجم ما عز قالوا یا رسول اللہ ما نضج  
 به قال اصنعوا به ما تصنعون بموتکم  
 من الغسل والكف والنحوط والصلوة علیہ

لا تقولتمالى الزانية والزاني فاجلدوا  
كل واحد منهما مائة جلدة لكن نسخ في حق  
المحصن في حق غيره معولا به درر

له لما أخرجه ابن أبي شيبة مستنداً قال  
سمعت ابن عمر بن مالك رضي الله عنه يقول  
كان يومرب السوط فيقطع ثمرة ثم يد في بين  
ججورن حتى يلين ثم يضرب به قلنا لاش  
في زمان من كان قال في زمان عمر بن الخطاب  
ع

فقد اى متوسطا بين المبرج وغير المولم  
لافضاء الاول الى الهلاك وخلقوا ثانيا عن  
المقصود وهو الاتزجار دود

هو لانه ابلغ في ايصال الالم اليه ومبني  
هذا الحمد على الشدة في الضرب <sup>درد</sup>  
أي حد الزنا

وهذا الحد ناجز لا متلف

لما اخرجته ابن ابي شيبة موقوفا على  
علي رضي الله عنه كذلك ع س

مَدَّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَعَلَيْهِمْ نَصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصِنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ نَزَلَتْ فِي حَقِّ الْأَمْوَاءِ ۝

وَقَدْ لَقِيتُ اللَّهَ لَمَّا عَزَّ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَعَلَّ لِمُسْتَهْأِ أَوْ قُلْتُمْ هَذِهِ

يعد أي الثوب الملو بالقطن أو الصوف أو غيره فإنما ينزعان ليصل الالم إلى بدنهما إلا إذا لم يكن لها غير ذلك ٥

بعد لانه صلى الله عليه وسلم حفر للغامدية وعلى رضى الله عنه لشراحة وان تركه لا بأس لانه صلى الله عليه وسلم لم يأمر به وهي مستورة  
بتأنيها حيث تقبضوا من الاربعة برجوع الواحد  
درد

بعد اى حلا القذف لصيرورتهم قذفة بنقصان العدد قبل اقامة الحد ج

لشقيقه بالبنية  
عند  
لورد الامير  
بذلك  
وقال الملك  
او حينئذ  
غيره  
ان ما في من  
قوله ما هو  
البحر  
غير ما ينسب  
المعونة  
بعض  
بعض  
الحد وقول  
الرجوع  
لان المعصية  
تسببها

ومني زني فاذا بينوا ذلك وقالوا اربنا وطئناها في فراجها كالميل في  
 النكحة وسأل القاضي عنهم فعدوا في الشتر والعلانية حكم بشهادتهم  
 والاقراران يقرب البالغ العاقل على نفسه بالزنا أربع مرات في أربع  
 مجالس من مجالس المقر كما اورد في القاضي فاذا تم اقارؤه أربع مرات  
 سأله الامام عن الزنا ما هو وكيف هو وان زني ومن زني فاذا بين ذلك  
 لزمه الحد فان كان الزاني محصنا رجمه بالبحارة حتى يموت بخرجه الى الارض  
 فضاء يبتدىء الشهود بوجه ثم الامام ثم الناس فان امتنع الشهود  
 الابتداء سقط الحد وان كان مقرا ابتداء الامام ثم الناس ويعمل  
 ويكفن ويصلى عليه وان لم يكن محصنا وكان خرا فحدته مائة جلدة  
 يأمر الامام بضربه بسوط لا ثمرة له ضربا متوسطا يترخ عنه ثيابه  
 ويفرق الضرب على اعضائه الاراسه ووجهه وورجه وان كان عبدا  
 جلده خمسين كذلك فان رجع المقر عن اقارؤه قبل اقامه الحد عليه  
 اوفى وسطه قبل رجوعه وخلى سبيله ويستحب للامام ان يلقن المقر الرجوع  
 ويقول له لعلك لمست اوقبلت والرجل والمرأة في ذلك سواء خبرك  
 المرأة لا تنزع عنها من ثيابها الا القرو والحشو وان حصرها في الرجم حاز  
 ولا يقسم المولى الحد على عبده الا باذن الامام واذا رجع اخذ الشهود  
 الحكم قبل الرجم ضربوا الحد وسقط الرجم فان رجع بعد الرجم حذر الرجوع

عدد لقوله تعالى فعليه نصف ما على الحصان من العذاب نزلت في حق الاماء <sup>در</sup>  
عدد لقوله عليه السلام لما عزر رضى الله عنه لعلاك مستها او قبلتها <sup>هذه</sup>  
عدد اي الثوب المملو بالقطن او الصوف او غيره فانما ينزعان ليصل الالم الى بدنها الا اذا لم يكن لها غير ذلك <sup>د</sup>  
عدد لانه صلى الله عليه وسلم حفر للغامدية وعلى رضى الله عنه لشراة وان تركه لا بأس لانه صلى الله عليه وسلم لم يأمر به وهي <sup>الجملة التي</sup>  
بتياها <sup>در</sup> حيث تقبوا من الاربعة بروجع الواحد <sup>اني بالحفر</sup>  
عدد اي حد القذف لصيرورتهم قذفة بنقصان العدد قبل اقامة الحد <sup>ن</sup>

رِيدِهَا التَّوَجُّمَ  
مُسْتَوْرَةً

مد لان الشهادة تثبت باقامة الحد والراجع صار قاذفا في المال بالشهادة السابقة  
مد فان الاحصان يطلق عليها قال الله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات امما حللن باجماع الامة  
مد لقول ابن عمر رضي الله عنهما من اشرك بالله فليس بمحصن  
مد لان الاحصان يطلق عليه لقولهم في المحصنات من النساء امما نكحات وقال الله تعالى قاذوا احصن اي تزوجن  
مد وانما اشترط هذا النكاح لاجابة بواسطة تكامل النكاح وذلك لان الرجم نهاية في العقوبة فيكون سببه نهاية في الجناية ايضا ونهاية  
الجناية انما يكون اذا وجد هذه الشروط في الزان

مد حتى ان المملوك اذا كان بينهما وطئ بكاح  
صحيح حال الرق ثم عتق لم يكونا محصنين وكذلك  
الكافران وكذا النكاح اذا تزوج امه او صغيره او  
مجنونة ووطئها لا يكون محصنا لوجود النكاح  
نكاح هؤلاء لعدم نكاحها بميل البينة داماد  
ففي الحرمة والبلوغ والعقل

مد لقولهم تعالى فاجلدوا حيث لم يذكر التعزيب  
والمسكوت في موضع الحاجة الى البيان تمام البينة  
در

مد وذلك قزير وسياسة لانه قد يفيد في  
بعض الاحوال فيكون الرأي فيه الى الامام  
مد

مد اي من اقامة سبب الحد اعني الاشهاد  
مد قوله لم يقطعهم صفة حد متقدم  
مد اي بما يوجب كارتنا والسرفه

مد ككيد لا يؤدى الى هلاك الولد وهو نفس  
محترمة

مد لان الشاهد في الحدود مخبرين حسيين  
اداء الشهادة والستر فالخير ان كان لاختيار  
الستر فالاقدام على الاداء بمد له لونه في باطنه  
من حقد او عداوة حركة فيهم فيها والامصار  
فاسقا اما

مد لان الدعوى فيه شرط فيجل تأخيرهم على  
اشهاد الدعوى فلا يوجب تعذيبهم

مد لان الشبهة حكية لانها نشأت عن دليل وهو  
قوله عليه السلام انت ومالك لا بيده والابوة  
قائمة في حق الجحد

مد لان بين الانسان وبين ابويه وزوجته وسية  
النساء في الانتعاج بالهم واستخدام جوارهم  
فكان مظنة حل لوطي على نكاحهم انه من الاستخدام  
مد لان الابن يتناول مال ابويه ويستغنى به الاكل  
والصرف وكذا الزوج في مال الزوجة وكذا  
العبد في مال مولاه

مد لان لا يمتنع من ثلث  
مد لان لا يمتنع من ثلث

مد لان لا يمتنع من ثلث  
مد لان لا يمتنع من ثلث

مد لان لا يمتنع من ثلث  
مد لان لا يمتنع من ثلث

مد لان لا يمتنع من ثلث  
مد لان لا يمتنع من ثلث

وحده وجنبت دية وان نقص عدد الشهود عن اربعة جازوا بشرط  
اي الزمان لان رجب النفس تلف بشهادته  
الاخصان ان يكون خرا بالغا عاقلا مسلما قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا  
اي الذي اراد الرجم لان الصبي والمجنون ليسا باهل للعقوبات  
ودخل بها وهما على صفة الاحصان ولا يجمع في المحصن بين الجلد والرتيم  
اي والمحال ان الزوجين  
ولا يجمع في البكرين الجلد والنفي لان نكاح الامام ذلك مصلحة في غير  
لا يجمع في غير المحصن والنفي ان يسوق القاضي الزمان من الشهر والحلة  
على قدر ما يراه واذا زنى المريض وحده الرجم وان كان حده الجلد لم  
يجلد حتى يبرأ واذا زنت الحامل لم تحدد حتى تضع حملها فان كان حدها  
الجلد فحق تعالى من نكاحها واذا شهد الشهود بغير متقدم لم يقطعهم عن اقامه  
اي وان كان حدها الرجم يجلد حتى تضع حملها فان كان حدها  
يجمع عن الامام لم تقبل شهادته الا في حد القذف خاصة ومن وطئ  
قاعا لم يقطع  
اجنبية فيما دون الفرج عز زولا حد على من وطئ جارية ولديه وولد  
اي في غير السبلين والتخذه  
ولده وان قال عمت انها على حرام واذا وطئ بجارية ابية او امه او زوجه  
اي الزمان  
او وطئ العبد جارية مولاه وقال عمت انها على حرام حد وان قال ظننت  
اي الزمان  
انها تخيل لي لم يحد ومن وطئ جارية اخيه او عمه وقال ظننت انها حلال  
مد  
حد ومن زنى اليه غير امراته وقتل النساء اتيها وجعله قوطها فلا حد  
مد  
عليه وعليه المهر ومن وجد امرأة على فراشه فوطئها فعليه الحد ومن  
مد  
تزوج امرأة لا يحل له نكاحها فوطئها لم يجب عليه الحد ومن نكح امرأة في  
مد  
الموضع المذكور او عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه عند ابى حنيفة ويعزر  
مد  
وقال ابو يوسف ومحمد هو كالزنا ومن وطئ بهيمة فلا حد عليه ومن زنى  
مد  
مد لان لا يشبه في الملك ولا في الفعل لعدم انبساط كل في مال الاخر فدعوى ظنه للحل غير معتبرة  
مد لان لا يشبه في الملك ولا في الفعل لعدم انبساط كل في مال الاخر فدعوى ظنه للحل غير معتبرة

اي احصان  
الزمن لا القذف

مد لان الزنا لا يمتنع  
مد لان الزنا لا يمتنع

مد لان الزنا لا يمتنع  
مد لان الزنا لا يمتنع

مد لان الزنا لا يمتنع  
مد لان الزنا لا يمتنع

مد لان الزنا لا يمتنع  
مد لان الزنا لا يمتنع

مد لان الزنا لا يمتنع  
مد لان الزنا لا يمتنع

مد لان الزنا لا يمتنع  
مد لان الزنا لا يمتنع

مد لان الزنا لا يمتنع  
مد لان الزنا لا يمتنع











سك اي قطع من كل واحد منهم يده اليمنى ورجله اليسرى وهذا اذا كان صحيح الاطراف  
سك قوله فالامام بالخيار ما صله ان الامام بالخيار في الجمع بين العقوبتين بين قطع الايدي والارجل مع القتل والصلب وبين  
القتل والصلب ابتداء من غير قطع الايدي والارجل <sup>بما ذكر من قطع ايديهم</sup> عناه  
سك لان هذه عقوبة واحدة تغلظت لتغلظ سببها وهو تعقيب الامن على التناهي بالقتل واخذ المال <sup>هـ</sup>  
سك قوله بصلب حيا وكيفية ان تفرز حشبة في الارض ثم يربط عليها خشبة اخرى عرضها فيمنع قدميه عليها ويربط من اعلاها خشبة  
اخرى ويربط عليها يديه <sup>ابن</sup> سك قوله بصلب حيا والصلب حيا ظاهرا المذهب وهو الاصح وعن الطحاوي يقتل ثم بصلب <sup>د</sup>  
سك لانه جناية واحدة قامت بالكل فاذا لم يقع فعل بعضهم موجبا كان فعلا لباقيين بعض العلة وبه لا يثبت الحكم <sup>هـ</sup>  
اي قطع الطريق من المذكورين

سك قصاصا فيعتبر فيه موجه من القصاص  
او الدية <sup>اي فيما سار القتل الى الاولياء</sup>  
سك لانه صار خالصا حقه <sup>اي الاولياء</sup>  
سك لانه انما يأخذ بقية الباقيين <sup>اي الباشرا المذكور</sup>

سك وهي جميع شراب والشراب لغة كل ما يشرب  
مسكروا كان اولا وشرعا ما شرب مسكروا  
سك من غلابي غلبا وغلبا ما اي صار مسكرا  
اعلاه <sup>داماد</sup>  
سك اي دعاه بحيث لا يبقى فيه شيء من الزبد  
فيصفو ويرق <sup>د</sup>  
سك لانه رقيق مذهب مطرب ولهذا يجتمع عليه النفاق  
فيتم مشربه دفعا للنفاق والمتعلق به <sup>هـ</sup>

سك النقيع اسم مفعول من المزبد او الثلاثي قاذ  
في المغرب انفتح الزبيب في الخابية ونقعه اذا  
القاه فيها بالماء لينتفخ وتخرج منه الحلاوة  
سك قوله ونقيع التمر وهو السكر وهو النقيع  
من ماء التمر <sup>هـ</sup>  
سك حرمة لاجماع الصحابة رضي الله عنهم  
سك والنبيذ شراب يتخذ من التمر والزبيب او  
العسل او البر أو غيره كان يلقى في الماء ويترك  
حتى يستخرج منه <sup>هـ</sup>

سك لما اخرجته النار فطبخ موقوفا على ابن عباس  
رضي الله عنهما قال انما حرمت الخمر لعينها  
والسكر من كل شراب <sup>هـ</sup>  
وهذا يصح على المطبوخ منه اذا تبيخ حرام  
باجماع الصحابة رضي الله عنهم <sup>د</sup>  
سك لما روى ابن عمر سقاه لابن زياد ابن  
سك وهو عبارة عن نقيع التمر ونقيع الزبيب  
يخلطان فيطبخ بعد ذلك اذ في طيخة ويتركه  
ان ان يغلى ويشد <sup>شرح الهداية</sup>

او ما قيمته ذلك قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف وان قتلوا ولم  
ياخذوا ما اقلهم الامام حيا فان عفا الاولياء عنهم لم يلتفت الى  
عقوبهم وان قتلوا واخذوا المال فالامام بالخيار ان شاء قطع ايديهم  
وارجلهم من خلاف وقطعهم وصلبهم وان شاء قتلهم وان شاء صلبهم  
يصلب حيا ويبيح بطنه بالرح الى ان يموت ولا يصلب اكثر من ثلاثة ايام  
فان كان فيهم صبي او مخون او ذورحم محرر من المظنوع عليه سقط الحد  
عن الباقيين وصار القتل الى الاولياء ان شاؤا وقتلوا وان شاؤا عفووا  
وان باشر الفعل واحد منهم اجرى الحد على جماعتهم <sup>كتاب الاسرية</sup>  
الاسرية المحرمة اربعة الخمر وهي عصير العنب اذا جلا واشد وقذف بالزبد  
والعصير اذا طبخ حتى ذهب اقل من ثلثه ونقيع التمر والزبيب اذا اشتد  
ونبيذ التمر والزبيب اذا طبخ كل واحد منهما اذ طبخ وان اشتد اذا شرب  
منه ما يغلب في طعمه انه لا يسكره من غير طعم ولا طيب ولا بأس بالمخيطين  
ونبيذ العسل واللين والحطة والشعير والذرة حلال ولا يطبخ وعصير  
العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه منه وبقي ثلثه حلال وان اشتد ولا بأس  
بالانتاذ في الذبابة والخنثى والمرفق والبقير واذا تخلل الخمر خلل  
سواء صار قحلا بنفسها او بشيء طرخ فيها ولا يكره تخليصها  
<sup>كتاب الصيد والذبائح</sup> بجوز الاصطياذ بالكلب المعتم والضمير والبار

سك لقوله عليه السلام الخمر من هاتين الشجرتين وامشا الى الكرمة والخلة حصن الخمر بمهما والمراد بيان الحكم <sup>هـ</sup>  
من وهو حرمة ما يتخذ من شرهما فيكون ما درهما مباحا بالنصوص العامة <sup>شرح</sup>  
سك اذا قصد به استمراء الطعام والتداوى والتقوى على طاعة الله تعالى ولولاهو لا يجل اجماعا <sup>من درمجان</sup>  
سك لانه لغفلته لا يدعوا الى اكثار شربه وهو في نفسه غداء يقي على اصل الاباحة <sup>د</sup> سك وهو اجرة المضراء وقيل هو اجرة الخمر  
يبيح فيها الخمر ويؤتى بها من نواحي اليمن <sup>د</sup> سك لان هذه الظروف كانت مختصة بالخمر فلما حرمت الخمر حرم استعمال هذه الظروف كشديها  
في خمر ليعتد بها الناس قبل مصت الايام ارجع استعمالها لاستقرار الامر بالتمام <sup>د</sup> سك لما اخرجته ائمة الحديث الى البخاري عنه صلى الله  
عليه وسلم نعم الا دام للخل وجه الاستدلال به انه عام يتناول جميع ما يطلق عليه اسم الخمر لانه لم يفسد بين خل وخل <sup>د</sup>  
سك وهو مصد ريعي الاصطياذ ثم صار اسما للمصيد الممنوع بقوامه او بجناحيه لان المصدر يطلق على المفعول كضرب الامير عما سلاله

بما ملأ الله والذبيحة ما يستدج من النعم فانه منتقل الى الاسمية من الوصفية اذ الذبيح اسم ما ذبح فليس الذبيحة الذكاة  
كما ظن والمراد ذبح الذبايح

بل والاصل فيه قوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين في تأويل المكابن السلطين فيتناولوا كل بمومه هر  
بل لان تركه مرة يحمل على الشيع وحرقتين على الترك بالشاء واذا تركه ثلاثا يحمل على تركه الانتهاب والاستلاب يقينا لان الثلاث مدة  
ضربت للاختبار وابلدا الاعذار كما في مدة الغبار <sup>وامام</sup>  
بل لما اخرجهم الائمة الستة عن عدي بن خاتم رضى الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله انى ارسل كلبى واسمى فقال اذا ارسلت  
كلبك وسيت فامخذ فقتل فكل فانما امسك على نفسه قلت انى ارسل اجد معه كلبا آخر لا ادرى ايها فقال لا تأكل فانما  
سميت على قلبك ولم تسم على كلب آخر <sup>عنه</sup>

بأنه لا يقدّر على الذكوة الاختيارية فلا تصرف  
الاضطرابية لعدم الضرورة <sup>الحاجة</sup>  
بأنه لا يقدّر على دفعه ولم يذبح انفصار كالمائة  
..... انما تصيد المذكور

هذه اى الكلب العلم المرسل من نوحى ذبيحته  
المصحوب بالتسمية  
اى بكراشم الله عليه عند الارساق  
اى امرسل الكلب اوابانته  
لاننا اجمع السبع والحمر فغلب جملة الحمر  
احتياطا

ملك ولو نسي التسمية يؤكل ايضاً بخلاف ما  
 لو تركها عدا حيث لا يؤكل حاشا  
 له لانه ذابح بالرمل يكون السهم آلة له فشرط  
 التسمية عند الرمي وجميع بدن الصبي محمل  
 لهذا النوع من الذكاة ولا بد من الجمع ليحقق  
 معنى الذكاة هـ

فلما أخرجهم مسلم عن أبي ثعلبة الحبشي عن  
النبي صلى الله عليه وسلم في الذي يدرك صبيته  
بعد ثلاث قال كلمة ما لم يأتن ع

فلذلك لان الاحتراز عن مثله ممكن فلا ضرورة اليه  
فنجزم داماد

على شيء ثم على شيء  
شجج الهداه

٣٣ لقوله عليه الصلوة والسلام فيه ما أمية  
بجده فكل وما أصابه بعرضه فلا تأكل  
دامه

وسائر الجواهر المَعْلَمَة وتعليمُ ابْنِ بَرَكٍ الْأَكْمَلِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَتَعْلِيمُ الْبَارِئِ

بأن يرجع إذا دعوتَه فإذا أرسلَ كلَّه العلم أوبانَه أو صقرَه وذَكَرَ

وان كل منه الكلب لم يؤكل وان اكل منه البازي كل واذا ادرك المرسل

الصَّيْدَ حَتَّىٰ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَذْكِبَهُ فَإِنْ زَكَ نَزَكَهَ حَتَّىٰ مَاتَ ثُمَّ يُؤْكَلُ وَأَنْ  
حَقَّقَهُ الْكَلْبُ وَلَمْ يَمُوتْهُ لَمْ يُؤْكَلْ وَأَنْ شَارَكَهُ كَلْبٌ غَيْرُ مَعْدٍ أَوْ كَلْبٌ مَحْسُومٌ

او کلب لم یذکر اسم الله تعالیٰ علیہ لم یؤکل واذا رمی الجمل سقا الی صید

فستى عند الرمحى كل ما اصاب اذ جرحه السهم فمات وان اذرك حيا  
 ذكاه وان تركه نذكيت له لم يؤكل واذا وقع السهم فاجامل حتى غاب عنه ولم

يزل في طلبه حتى اصابه ميتا اكل وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم ياكل

[illegible]

المقرض بغيره لم يؤكل وان جرحه اكل ولا يؤكل ما اصابته الصدقة اذا ما  
 طينة مدورة بغيرها <sup>تأكل او الرجل</sup>  
 منها واذا رمى الى الصدق فقطع عضو آمنه اكل الصدق ولم يؤكل العصب <sup>والن</sup>

قطعه اذنا والاكثر مما يلي العنبر اكل ولا يؤكل صيد الجوزي والمرند

فَوَلَّى وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ وَنَحْنُ بِذَلِكَ مُنِيبُونَ  
فَوَلَّى وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ وَنَحْنُ بِذَلِكَ مُنِيبُونَ

تدق وتكسر ولا تخرج فصار كالمرض اذا لم يخرج

منه الى عطايا الله من المال حقيقة وحكا وهذا حصة الاحكام الا

ليسوا من اهل الذكاة كما يأتى قريبا وذكاة الاضطراب كذكاة الاختيار  
لهذا لانه هو الاخذ وقد قال عليه السلام المبيد لن اخذ



مد لاحتمال الموت بالثاني وهو ليس بذكاة للقدرة على كاة الاختيار بخلاف الوجه الاول هـ

لأنه ان الصيد برمي الاول

مد لانه بالرعى ائلف صيدا مملوكا للغير لان الاول ملكه بالرعى الخنح

مد لانه ائلفه وهو جريح وفيمة المتلف تقتبر يومه لا تلاف

مد لا إطلاق قوله تعالى واذا احللتهم فاصطادوا ولا ينخص بما كوز الله

مد اما المسلم فلقوله تعالى اما الاما ذكيتهم والخطاب للمسلمين واما الكتاب فلقوله تعالى وطعاما للذين اتوا الكتاب حل لكم والمراد به مذكاتهم لان مطلق الطعام الغير المدنى يحل من اى شأ كان داماد

مد لانه لا ملة له فانه لا يقر على ما انتقل اليه

مد لانه مشرك كالجوسى وهو الذى يعبد الوثن وهو الصبيح

مد لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه

مد للمخلق يستعمل في العنق بعدد اربعة اجزى فالعنى للذبح من مبداء المخلق واللبي

مد لما اخرجه عبد الرزاق موقفا على ابن عباس وعلى وضمر منها لله عنهم الذكاة في المخلق واللبي ع

مد لقوله عليه السلام افر الدم بما شئت وهي اسم جمع واقله الثلاث فيتناول المرقى والودجين الا انه لا يمكن قطع هذه الثلاثة الا بقطع الحلقوم فيثبت قطع الحلقوم باقتضا

مد تشنية ووج بضمتين عرفان عظيما في جاني قدام العنق بينهما الحلقوم و المرقى ج

مد اى حل الاكل لان لاكثر حكم الكل داماد

مد لان كلامها مخالف للآخر ولا بد من قطعها واما الودجان فالمتصوه من قطعها انهار الدم فينوب احدهما عن الآخر

مد لما اخرجه الائمة الستة من حديث رافع ابن جريج عن النبي صلى الله عليه وسلم ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا وظفرا وشيئا حدثكم عن ذلك اما السن فعضم واما الظفر فذى الجثة ع

مد لقوله عليه السلام ان الله كت الاضنا على كل شئ فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وليجد احدكم شفرة وليح ذبيحته

مد وهو خطا يبيض في جوف عظم الرقبة مد لان كراهة الفعل لا توجب التحريم

مد اى قطع عروقها الكائنة في اسفل عنقها عند صدرها داماد

مد يعنى تم خلقه ولم يتم لانه لا يشعر الا بعد تمام المخلق مد هذا قول ابي حنيفة وذفر وعندهما ان تم خلقه اكل والا فلا لقوله عليه السلام ذكاة الجنين ذكاة امه ولان في حكم جزء من اجزائها بدليل انه يدخل في بيصها ويموت بعنقها جوهرة

مد هو حيوان ينتهب بالناب كالذئب من سبع هو كل جارج منتهب قاتل مد لان النبي عليه السلام نبى عن اكل كذا ذى مخلب من الطيور وكل ذى ناب من السباع مد لانه لا يأكل الجثث الا بالانف واللسن من سباع الطير مد لان النبي ع منى عائشة رضى حين سألته عن اكله

فقتله لم يؤكل والثاني ضامن لقيمته للاول غير ما ينقصه جراحه

اصطيدا ما يؤكل لحمه من الحيوان وما لا يؤكل وذبيحة المسلم والكفاي

حلل ولا يؤكل ذبيحة المجوسى والمرئذ والثوى والمخمر وان ترك الذابح التسمية

عند ذابح الذبيحة ميتة لا تؤكل وان تركها انسيا ككت والذبح والمخلق و

اللبى والعروق التي تقطع في الذكاة اربعة الحلقوم والمرى والودجان فاذا قطعها حل الاكل وان قطع اكثرها فذلك عند ابي حنيفة وقال

ابو يوسف ومحمد لا بد من قطع الحلقوم والمرى واحدا والودجين ويجوز الذبح

بالنيطبة والمروة وبكل شئ انهر الدم الا السن القائم والظفر القائم

ويستحب ان يجرد الذابح شفرته ومن بلغ بالسكين النخاع او قطع الر

كره له ذلك ويؤكل ذبيحة وان ذبح الشاة من قفاها فان بقيت جثة حي

قطع العروق جاز ويكره وان مات قبل قطع العروق لم يؤكل وما استا

من الصيد فذكاة الذبح وما توحش من النعم فذكاة العقر والمجروح

المستحب في الابل الذبح فان ذبحها جاز ويكره والمستحب في البقر والغنم الذبح

فان نحرها جاز ويكره ومن حرقها او ذبح بقرة او شاة فوجد في بطنها

جنيئا ميتا لم يؤكل اشعر ولم يشعر ولا يجوز اكل كل ذى ناب من السباع

وكل ذى مخلب من الطير ولا بأس بعرب الزرع ولا يؤكل الا يقع الذى يأكل

الجيف ويكره اكل لصنع والصن والجرش ان كلها ولا يجوز اكل لحم الحمر

مد هو قطع رأسه قبل خروج روحه مد لان ذكاة الاضطررا بما فيها رالها عند العجز عن ذكاة الاختيار ولا عجز اذا استانس وصا

مد اى قطع عروقها الكائنة في اسفل عنقها عند صدرها داماد

مد هو حيوان ينتهب بالناب كالذئب من سبع هو كل جارج منتهب قاتل مد لان النبي عليه السلام نبى عن اكل كذا ذى مخلب من الطيور وكل ذى ناب من السباع مد لانه لا يأكل الجثث الا بالانف واللسن من سباع الطير مد لان النبي ع منى عائشة رضى حين سألته عن اكله

مد لانه مشرك كالجوسى وهو الذى يعبد الوثن وهو الصبيح مد لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه مد للمخلق يستعمل في العنق بعدد اربعة اجزى فالعنى للذبح من مبداء المخلق واللبي مد لما اخرجه عبد الرزاق موقفا على ابن عباس وعلى وضمر منها لله عنهم الذكاة في المخلق واللبي ع مد تشنية ووج بضمتين عرفان عظيما في جاني قدام العنق بينهما الحلقوم و المرقى ج مد اى حل الاكل لان لاكثر حكم الكل داماد مد لان كلامها مخالف للآخر ولا بد من قطعها واما الودجان فالمتصوه من قطعها انهار الدم فينوب احدهما عن الآخر مد لما اخرجه الائمة الستة من حديث رافع ابن جريج عن النبي صلى الله عليه وسلم ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا وظفرا وشيئا حدثكم عن ذلك اما السن فعضم واما الظفر فذى الجثة ع مد لقوله عليه السلام ان الله كت الاضنا على كل شئ فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وليجد احدكم شفرة وليح ذبيحته مد وهو خطا يبيض في جوف عظم الرقبة مد لان كراهة الفعل لا توجب التحريم مد اى قطع عروقها الكائنة في اسفل عنقها عند صدرها داماد مد يعنى تم خلقه ولم يتم لانه لا يشعر الا بعد تمام المخلق مد هذا قول ابي حنيفة وذفر وعندهما ان تم خلقه اكل والا فلا لقوله عليه السلام ذكاة الجنين ذكاة امه ولان في حكم جزء من اجزائها بدليل انه يدخل في بيصها ويموت بعنقها جوهرة مد هو حيوان ينتهب بالناب كالذئب من سبع هو كل جارج منتهب قاتل مد لان النبي عليه السلام نبى عن اكل كذا ذى مخلب من الطيور وكل ذى ناب من السباع مد لانه لا يأكل الجثث الا بالانف واللسن من سباع الطير مد لان النبي ع منى عائشة رضى حين سألته عن اكله

بما رواه ابن النبی صلی الله تعالی علیه وسلم حرّم الخمر الاھلۃ یوم خیر داماد

٥ لانها متولة من لحم وفصكانت مثلها

لا اله الا الله عليه الصلوة والسلام نهى عن لحم الخيل واليغال والحمبر

لأن النبي عليه السلام أكل منه حين أهدى إليه مشوايا و امرأ صحابه رضي الله عنهم بالأكل منه هذا لكن البخاري يذكر أكله صلى الله عليه وسلم إياه <sup>مخمس</sup>

لأن الذكاة تؤخر في إزالة الرطوبات والد ماء السبالة وهي الخسة دون الجلد والحم فإذا زالت طهر كما في الدماغ

فقد الدباغة وما بعد الدباغة قطا هربا لا تفاق فيه  
لما امر به ابوداود موقفه على ما برز من الله عنه  
ما اوجب رغبته فكلوه وما مات فيه وطني فلا تأكلوه

ما اخرجته بؤا ود موصوفا على بها بزرى الله عنه ما الى البحر وجرى عنه فكلوه وما مات فيه وسقى فكلوه ح

الْأَهْلِيَّةُ وَالْبَغَالُ وَيَكْرَهُ لَحْمُ الْفَرَسِ عِنْدَ ابْنِ حَنَفِيَّةٍ وَلَا يَأْسُ بِأَكْلِ الْإَرَبِ

لما اخرجته الدار قطنى موقوفا على ابيهم

وإذا فزع ما لا يؤكل لحمه وجملة الإلادى والخنزير فإن الزكاة

لا يشترط فيها ولائة كل من حيوان الماء إلا السمك ونكره أكل الطافي منه

هـ هي ذبج حيوان مخصوص من نية القرية في

ولا بأس بكل الجرائد والمارماهي وبجواز كل العباد ولا ذكاة لهم وقت مخصوص وهو يوم الجمعة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسمًا من موسفات  
التي هي خير ما  
يقرأ في شهر رمضان  
من أجل ما فيه من  
البركات والفضائل  
والتي هي خير ما  
يقرأ في شهر رمضان  
من أجل ما فيه من  
البركات والفضائل

**باب الإحیة** **الأصح** وأجبه على كل مسلم مقيم مؤسرف  
وعت ولده الميتة **عنه**

يَوْمَ الْأُخْرَىٰ عَنْ نَفْسِهِ وَأَوْلَادَهُ الصَّغَارَ يُدْخِلُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَاةً

...لما روى عن جابر رضي الله عنه أنه قال  
...نخبرنا مع رسول الله عليه السلام البقرة عن

او يلدج بدنه او بقره عن سبعة وليس على الفقير والمسافر اخية ووقف

الأضحية يدخل بطول الفجر من يوم النحر الأمانة لا يجوز لاهل الامصه

هو عدد محاز الاشتراك في الشاة ملاضية

الذبح حتى يصلي الإمام صلاة العيد فاما اهل الشوارع فيذبحون بعد

الفجر وهي جائرة في ثلثة أيام تومؤ النحر وتومؤ ان بعده ولا يصح بالعباءة <sup>فان</sup> العنى دون المقيد <sup>فان</sup>

الجبلي في سنة الف و مائة و ثمانين و خمسين و هي الزاوية العين

والعبوراء والمعجاء التي لا تمتشئ الى النسيك ولا الجففاء ولا تخزني

مرفوعا لا جمعة ولا تسري ولا السحى ولا  
فطرالا في مصر جاع ح ح ح

مقطوعه الاذن والذنب ولا التي دهنها فادها فان بقي الا لتمرين  
لان الاكثر ختمه انك بقاء وذهابها <sup>لان</sup> لان <sup>الطبيب</sup> لان <sup>شده</sup> لان

الاذن والنابض يجوز ان يضحي بالحاء والحصى والجرعاء والثولاء

ثم نكحها واصاب ستة السنين غير ان هذا

والأخيرة من الأبل والبقر والغنم يجزي من ذلك كله الشيء فصاعداً  
الشرط في حق من عليه الصلوة وهو المصري  
دون أهل السواد **هـ**

الضياء فان الجرم منه يجرى ويأكل من لحم الاضحية وينطعم الاغنياء

هذا ما روى عن عمرو بن عبد الله بن عباس رضي الله عنه انه قال قال الامام علي عليه السلام لا تفتروا

وَالْفَقْرَاءُ وَيَذَرُونَ سَجْدًا أَنْ لَا يَأْفِقِ الْأُفْدُقُ مِنَ الْغَدَقِ مِنْ رَدْدِهِ وَيُصْدَقُ

يُجْلِدُهَا وَيُصَلِّبُهَا أَلَّا تَسْتَعْلِفَ فِي السَّبْتِ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَذْمَ أَصْحَابَهُ يَوْمَ

بِحِلَّةِهَا وَرَجُلٌ مِنْ شِقَائِهِ سَجَّلَ بِبَيْتِهِ لَمْ يَحْضُرْ رَجُلٌ مِنْ حِجَابِيَّةٍ  
الْعَيْنُ وَالْإِذْنَ أَيِ اطْلُبُوا أَسْلَحَ مِنْهَا وَأَمَّا الذِّبْ فَلَا تَنْعَمُوا كَمَا مَقْصُودُ فُضَارِكَا لِإِذْنِ هـ

قوله والخباء ان كانت سمينة جازلان الخرب في الجلد ولا نقصان في اللحم

قوله والثلاوة وهي الجنونة اذا لم يمنعها من السوم والرعي لان هذا لا يجل بالمقصود وان منعها من ذلك لا يجوز اذ يجل

لا نهافت شرعا ولم تنقل القضية بغيرها من النبي عليه السلام ولا من الصحابة رضي الله عنهم

فلا والله. وحولين من البقر والحمير وحول من الشاة والمعز  
لما أخرجه مسلم عن جابر رضي الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تذبحوا الإبل إلا بعير عليكم فتذبحوا

بإذنه من الضماني رحمه الله لا أخرجه مسلم عن ابن الزبير رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أتته من أكل

فَصَوِّمُوا الصَّيْأَ بَعْدَ ثَلَاثِ شَهْرٍ فَإِنَّكُمْ تَكُونُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ  
فَصَوِّمُوا الصَّيْأَ بَعْدَ ثَلَاثِ شَهْرٍ فَإِنَّكُمْ تَكُونُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ

٢٢ لان الجاهات ثلاث الاكل والادحار والصدقة - فلكل لان الاسعاف ~ ليس جبارا وامام

\_\_\_\_\_



فلان المهدمين قال الله تعالى واوفوا بعهده والميثاق عبارة عن العهد

فلان هذا اذ لم ينو هذا النذر المطلق شيئا من القرب كج او صوم فان نوى شيئا منها يصح النذر بها فعليه ما نوى وان لم ينو فعله الكفارة <sup>داماد</sup>

فلان لقوله عليه السلام من نذر نذرا ولم يقسم فعليه كفارة يمين <sup>هنا</sup>

فلان لا جعل الشرط علما على الكفر فقد اعتقده واجبا لا امتناع وقد امكن القول بوجوده بغيره بجملة يمين كما نقول في تحريم الحلال <sup>هنا</sup>

فلان والاصل فيه قوله تعالى فكفارة اطعام عشرة مساكين الآية وكلمة او للتخيير فكان الواجب احدا الاشياء الثلاثة <sup>هنا</sup>

فلان لقوله تعالى فان نذر الله وان فعلت كذافات <sup>هنا</sup>

فلان لقوله عليه السلام من حلف على يمين <sup>هنا</sup>

فلان الكفارة لسر الحناية ولا جناية <sup>هنا</sup>

فلان لقوله عليه السلام من حلف على يمين <sup>هنا</sup>

فلان لا يمين مركبة من قسم وهو باهله <sup>هنا</sup>

فلان لا يمين مركبة من قسم وهو باهله <sup>هنا</sup>

فلان لا يمين مركبة من قسم وهو باهله <sup>هنا</sup>

فلان لا يمين مركبة من قسم وهو باهله <sup>هنا</sup>

فلان لا يمين مركبة من قسم وهو باهله <sup>هنا</sup>

فلان لا يمين مركبة من قسم وهو باهله <sup>هنا</sup>

فلان لا يمين مركبة من قسم وهو باهله <sup>هنا</sup>

فلان لا يمين مركبة من قسم وهو باهله <sup>هنا</sup>

فلان لا يمين مركبة من قسم وهو باهله <sup>هنا</sup>

فلان لا يمين مركبة من قسم وهو باهله <sup>هنا</sup>

فلان لا يمين مركبة من قسم وهو باهله <sup>هنا</sup>

فلان لا يمين مركبة من قسم وهو باهله <sup>هنا</sup>

فلان لا يمين مركبة من قسم وهو باهله <sup>هنا</sup>



لأنه في الصلوة ليس بكلام لا عرفا ولا شرعا قال عليه السلام ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس هذه  
 لأن البينة تقعد للبر فيستثنى منه زمانه تحققة  
 لأن هذه الأفعال لها دوام يجتهد أمثاله حتى يضرب لها مدة يقال ركبت ولبست يوما دون  
 من ثوبين والثوبين وغيرهما من ذلك... فيكون بالبيت كأنه ليس وكذب شائعا

استحسانا لأن الدخول لا دوام له لأنه انفصال من الخارج إلى الداخل هذه  
 لأن لما عينا تعلق ذلك ببقا اسمها اعمال دار والاسم فيها أي في الدار باق ولذا يقال دار عا مرة  
 لأن زوال اسم البيت بعد الانتهاء فانه لا يبيد فيه

لأن الحر يمتنع لذاته ولم يظهر ان الداعي  
 معنى في المضاف إليه فلفي وصف الامانة  
 وتعلق اليمين بالذات دأما

لأن العبد والدار لا يقصدان باليمين  
 لذواتهما بل بالنسبة إلى ملاكهما واليمين يفقد  
 على مقصود الحالف اذا حمله اللفظ فصار  
 كأنه قال ما دام للفلان

لأن الامتناع لذاته لا للطيلسان فكانت  
 الامانة للتعريف فتعلق اليمين بالمعروف  
 ولهذا لو كلف المشتري لا يحنث

لأن صفة الصبا والشباب وان كانت  
 داعية إلى اليمين كمن يهمل أن لا يجد صبا ومنه  
 عنه لا نأمننا بتجمل اختلاف الفتيان ومرجة  
 الصبيان فكان مجبورا شرعا والمجور شرعا  
 كالمجور عادة فلا يعتبر ويتعلق اليمين  
 بالاشارة  
 كأنه قال الحالف لا يكلم هذا الشخص  
 كان شابا أو شيخا

لأن صفة الصغر في هذا ليست داعية  
 إلى اليمين فان التمتع عنه أكثر امتناعا عن  
 لحم الكبر

لأن صفة البسورة والرطوبة داعية  
 إلى اليمين  
 فيتعبد اليمين بها

لأن البسر المذنب بما يكون في ذنبه قليل  
 رطب والرطب المذنب على عكسه فيكون  
 أكله أكل لبس والرطب وكل واحد مقصود  
 في الأكل

في الصلوة لم يحنث ومن حلف لا يلبس ثوبا وهو لا يلبسه فزعه في الحاد  
 لأن في غير الصلوة حنث  
 لم يحنث وكذلك اذا حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها قفز في الحاد  
 أي كالحلف بقوله لا يلبس ثوبا  
 لم يحنث وان لبث ساعة حنث وان حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحنث  
 أي زمانا يسيرا لا ساعة بخومية  
 بالعود حتى يخرج ثم يدخل ومن حلف لا يدخل دارا لم يحنث ومن  
 بالتعريف  
 حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما انتهت وصارت مصرا  
 حنث ولو حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعدما انهدم لم يحنث ومن  
 أي العينة بان قال لا يكلم زوجة هذه  
 حلف لا يكلم زوجة فلان فطلقها فلان ثم كلمها حنث ولو حلف لا يكلم  
 عبد فلان أو لا يدخل دار فلان فباع عبده وداره ثم كلم العبد ودخل  
 الدار لم يحنث وان حلف لا يكلم صابرا هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حنث  
 أي كما يحنث بالذكر يحنث أيضا  
 وكذلك ان حلف لا يكلم هذا الشاب فكله بعدما صار شيخا أو لا تأكل  
 لحم هذا اللحم فصار ركبا فأكله حنث وان حلف لا تأكل من هذه الغلة  
 أي الكرم بقوله لا  
 فهو على ثمرها وان حلف لا يأكل من هذا البسر فصار رطبا فأكله لم يحنث  
 لأن ليس به  
 وان حلف لا يأكل بسر فاكل رطبا لم يحنث ومن حلف لا يأكل رطبا فاكل  
 بسر أم دبابة حنث عند أبي حنيفة ومن حلف لا يأكل لحما فاكل سمكا لم يحنث  
 ولو حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها بآء لم يحنث حتى يكرخ منها كرها  
 في قول أبي حنيفة وان حلف لا يشرب من ماء دجلة فشرب منها بآء حنث  
 ومن حلف لا يأكل من هذه الحنطة فاكل من خيرها لم يحنث ولو حلف

في الصلوة لم يحنث  
 لأن في غير الصلوة حنث  
 لم يحنث وكذلك اذا حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها قفز في الحاد  
 أي كالحلف بقوله لا يلبس ثوبا  
 لم يحنث وان لبث ساعة حنث وان حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحنث  
 أي زمانا يسيرا لا ساعة بخومية  
 بالعود حتى يخرج ثم يدخل ومن حلف لا يدخل دارا لم يحنث ومن  
 بالتعريف  
 حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما انتهت وصارت مصرا  
 حنث ولو حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعدما انهدم لم يحنث ومن  
 أي العينة بان قال لا يكلم زوجة هذه  
 حلف لا يكلم زوجة فلان فطلقها فلان ثم كلمها حنث ولو حلف لا يكلم  
 عبد فلان أو لا يدخل دار فلان فباع عبده وداره ثم كلم العبد ودخل  
 الدار لم يحنث وان حلف لا يكلم صابرا هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حنث  
 أي كما يحنث بالذكر يحنث أيضا  
 وكذلك ان حلف لا يكلم هذا الشاب فكله بعدما صار شيخا أو لا تأكل  
 لحم هذا اللحم فصار ركبا فأكله حنث وان حلف لا تأكل من هذه الغلة  
 أي الكرم بقوله لا  
 فهو على ثمرها وان حلف لا يأكل من هذا البسر فصار رطبا فأكله لم يحنث  
 لأن ليس به  
 وان حلف لا يأكل بسر فاكل رطبا لم يحنث ومن حلف لا يأكل رطبا فاكل  
 بسر أم دبابة حنث عند أبي حنيفة ومن حلف لا يأكل لحما فاكل سمكا لم يحنث  
 ولو حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها بآء لم يحنث حتى يكرخ منها كرها  
 في قول أبي حنيفة وان حلف لا يشرب من ماء دجلة فشرب منها بآء حنث  
 ومن حلف لا يأكل من هذه الحنطة فاكل من خيرها لم يحنث ولو حلف

ملا والقياس ان يحنث لأنه يسمى بحما في ان قرآن وجه الاستحسان ان التسمية مجازية لان اللحم منشأه من الدم ولادم فيه لسكونه في الماء هـ

هذا والكرج تناول الماء بالغرم من موضع من غير ان يأخذ بيده يقال كرج الرجل في الماء اذا مد عنقه نحوه ليشرب منه عني

لأن حقيقة الشرب من دجلة بالكرج وهي مستعملة فحنث المصير إلى المجاز وان كان متعارفا د

لأن اليمين عقدت على الماء دون التمر دأما

لأن الكلام اذا كان له حقيقة مستعملة فالعمل بها أولى من المجاز المتعارف د

- لان عينه غير مأكول فانما ينصرف الى ما يتخذ منه هبة  
أي الدقيق أي الحلف المذكور هو الحنجر هنا  
قد استغاف سحق اولش قوري شنه في آوجه آلوب يمك

لانه قد كبله ووصل الى سمعه لكنه لم يفهم لنومه فصار كما اذا ناداه وهو بحيث يسمع لكنه لم يفهم لتغافله  
مع لان مقصود الوالي دفع شر الداعر بزجره وهذا انما يكون حال ولايته فاذا مات او عزل زالت اليمين ولم تعد  
بعوده كما في الجمهرة

لانه لان الملك فيه للهوى لكنه يضاف الى  
العبد عرفا  
أي في العبد المأذون سواء كان مديونا  
اولا  
مع حيث يقال دابة عبد فلان ولا يقال  
دابة فلان عتابة

لانه لان الباب لاحراز الدار وما فيها فلم  
يكن الخارج من الدار هبة

قوله فان حلف لا يأكل الطبخ فهو على  
ما يطبخ من اللحم اعتبا واللعرف فان نوى  
غيره كما يطبخ كان على ما نوى حتى لو  
نوى الباقي لا والباقي بجان ونحوها حث  
واللعرف كلها سواء فان اكل سكا مطبوخا  
لم يحث وان اكل مما مقلبا لمرقة فيه لم يحث  
وان طبخ مما طبخ له مرق فاكل من لحمه  
او مرقه حث لان الفرق فيه اجزاء اللحم كذا  
في الكرخي وفي الينا بيع اذا حلف لا يأكل  
من هذا اللحم شيئا فاكل من مرقه لم يحث  
الا ان يتوى اترقة ولو حلف لا يأكل الطبخ  
فاكل شيئا مطبوخا حث لانه يسمى طبخا  
في العادة فان طبخ غدا ساء بود فهو  
طبخ ايضا وكذلك طبخه بشحم او بالية  
فان طبخه بسمين او زيت لم يكن طبخا  
لا يكون الارز طبخا ولا العدس بالسمين  
والزيت حثا

لانه مشدروس الغنم لاروس الابل  
لانه يعد عرفا جالسا عليه

لانه لان القطايف لا يسمي خبز مطلقا الا اذا  
فواه لانه يحتمله وخبز الارز غير معتاد  
عند اهل العراق

لا يأكل من هذا الدقيق فاكل من خبز حث ولو استشف كما هو لم يحث  
ولو حلف لا يأكل فاكله وهو يسمع الا انه انما حث وان  
حلف لا يأكل الا باذنه فاذن له ولم يعلم بالاذن حتى كلف حث واذا  
استحلف الوالي رجلا ليعلم بكل ما يدخل البلد فبذل حال ولا  
خاصة ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عهده لم يحث ومن  
حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها او دخل دهرها حث  
وان وقف في طاق الباب بحيث اذا اعلق الباب كان خارجا لم يحث ومن  
حلف لا يأكل الثبوء فهو على اللحم دون البان بجان واخر ومن حلف  
لا يأكل الطبخ فهو على ما يطبخ من اللحم ومن حلف لا يأكل الرأس فمينة  
على ما يكتسب في الثنائير وبيع في البصر ومن حلف لا يأكل الخبز فمينة  
على ما يتعد اهل البلد كاله خبز فان اكل خبز القطايف او خبز الارز  
بالعراق لم يحث ومن حلف لا يبيع ولا يشتري ولا يؤجر فوكل من  
فعل ذلك لم يحث ومن حلف لا يترج أو لا يطلق أو لا يعق فوكل بذلك  
حث ومن حلف لا يجلس على الارض فجلس على بساط او حصير لم يحث  
ومن حلف لا يجلس على سرير فجلس على سرير فوقه بساط حث وان  
جعل فوقه سريرا آخر فجلس عليه لم يحث وان حلف لا ينام على فراش  
فنام عليه فوقه قوام حث وان جعل فوقه فراشا آخر لم يحث

لانه لان الملك فيه للهوى لكنه يضاف الى  
العبد عرفا  
أي في العبد المأذون سواء كان مديونا  
اولا  
مع حيث يقال دابة عبد فلان ولا يقال  
دابة فلان عتابة

لانه لان العقد وجد من العاقد حتى لو كانت المحقوق عليه ولهذا لو كان العاقد هو الحالف يحث في مینه فلم يوجد ما هو  
الشرط وهو العقد من الأمر وانما الثابت له حكم العقد وهو وجوب المهر في التزويج ووقوع الطلاق والعتاق  
لانه لان الوكيل في هذا سفير ومعتبر ولهذا لا يضيف الى نفسه بل الى الأمر وحقوق العقد ترجع الى الأمر لا اليه هبة

لانه لا يسمي جالسا على الارض عادة  
انما يجلس على البساط او الحصير  
لانه لان لا يجلس على السرير المحلوف عليه وانما يجلس على غيره  
لانه لان مثل الشيء لا يكون تبعاله فيقطع النسبة عن الاول  
لانه لان لا يسمي جالسا على الارض عادة  
انما يجلس على البساط او الحصير  
لانه لان لا يجلس على السرير المحلوف عليه وانما يجلس على غيره  
لانه لان مثل الشيء لا يكون تبعاله فيقطع النسبة عن الاول

بـ وهي سلامة الآلات والأسباب مع عدم المانع لانه المتعارف والايمان مبنية على العرف  
أي الجواب

بـ الحقيقة المقارنة للفعل لانه غير متعارف  
أي التي تخلق معه بلا تأثير لها فيه لان افعال العباد مخلوقة لله تعالى فاذالم يأت له عذر او لم يضره لا حيث  
لانه قال لا تبتغي اد خلق الله تعالى اتياني وهو اذالم يأت لم يخلق اتيانه ولا استطاعته المقارنة والآلات

بـ لحي المين له ولساعة ولاربعين سنة فجل على الوسط وهو ستة اشهر داماد  
بـ يعني يقع على ستة العرف والنكر سواء غناه  
أي لفظا بام

بـ لانه اسم جمع ذكر متكررا فيتناول اقل  
الجمع وهو الثلث هـ

بـ لانه جمع ذكر معرفا فيصرف الى اقصى  
ما يذكرك بلفظ الجمع وذلك عشرة

بـ لانه اللام للعهود وهو الاسبوع لانه  
يدور عليها

بـ لما ذكرنا ان الجمع المعروف عنده ينصرف  
الى اقصى ما يذكرك بلفظ الجمع هو العشرة  
وعندها ينصرف الى العهود وهو اشهر  
الهام الاثنى عشر لانه يدور عليها

بـ لان بينه وقعت على النقي والنقي لا يختص  
بزمان دون زمان فحمل على التأيد  
أي مقصود الحائف بفعل المعلوم عليه  
بـ لان المقصود ايجاد الفعل وقد وجد

بـ كما لو قال لا تخرج الاباذ في ان خرجت  
من الدار الاباذ في فانت طالق

بـ لان التكررة وقعت في حيز النفي فتعم  
أي قوله لا تخرج

بـ كما لو قال ان خرجت الان اذن لك  
فانت طالق

بـ لان الان للغاية فتنتهي البين بـ

بـ لانه بعد ساكن بقاء اهله ومساعد  
فيها عرفا

بـ لا مكان ان يخلق الله تعالى هذه الافعال في حقه كما في حق بعض الاولياء

ومن حلف بيمين وقال انشاء الله متصلا بيمينه فلا حث عليه وان حلف  
ليأتيته ان استطاع فهذا على استطاعة الضمة دون القدرة وان حلف  
لا يكلم فلانا حينئذ او زمانا او حين او الزمان فهو على ستة اشهر و  
كذلك الذي عدا في يوسف ومحمد ولو حلف لا يكلم اياما فهو على ثلثة  
ايام ولو حلف لا يكلم الايام فهو على عشرة ايام عدا في حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد الايام الاسبوع ولو حلف لا يكلم الشهر فهو على عشرة  
اشهر عدا في حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اثني عشر شهرا واذا حلف  
لا يفعل كذا تركه اذ ان حلف ليفعل كذا ففعله مرة واحدة برفعيه  
ومن حلف لا تخرج امراته الاباذ فاذن لها مرة فخرجت ثم خرجت  
مرة اخرى بغير اذنه حيث ولا بد من اذنه في كل خروج وان قال الا ان  
اذن لك فاذن لها مرة ثم خرجت بعدها بغير اذنه لم يثبت واذا حلف  
لا يتعدى فالغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء من صلو الظهر  
الى نصف الليل والسحور من نصف الليل الى طلوع الفجر وان حلف ليقتضيه  
دينه الى قريب فهو ما دون الشهر وان قال الى بعد فهو اكثر من الشهر  
ومن حلف لا يسكن هذه الدار فخرج منها بنفسه وترك فيها اهله و  
مساعدته حيث ومن حلف ليصعد السماء او ليقلبن هذا الحجر ذهبا  
انفقدت يمينه وحيث غفيتها ومن حلف ليقتضيه فلانا دينه اليوم

من حلف بيمينه  
لا يكلم فلانا  
حينئذ او زمانا  
او حين او الزمان  
فهو على ستة اشهر  
وكذلك الذي عدا  
في يوسف ومحمد  
ولو حلف لا يكلم  
اياما فهو على ثلثة  
ايام ولو حلف لا  
يكلم الايام فهو  
على عشرة ايام  
عدا في حنيفة  
وقال ابو يوسف  
ومحمد الايام  
الاسبوع ولو حلف  
لا يكلم الشهر  
فهو على عشرة  
اشهر عدا في  
حنيفة وقال ابو  
يوسف ومحمد  
اثني عشر شهرا  
واذا حلف لا  
يفعل كذا تركه  
اذ ان حلف ليفعل  
كذا ففعله مرة  
واحدة برفعيه  
ومن حلف لا  
تخرج امراته  
الاباذ فاذن لها  
مرة فخرجت  
ثم خرجت مرة  
اخرى بغير اذنه  
حيث ولا بد من  
اذنه في كل  
خروج وان قال  
الا ان اذن لك  
فاذن لها مرة  
ثم خرجت  
بعدها بغير اذنه  
لم يثبت  
واذا حلف لا  
يتعدى فالغداء  
الاكل من طلوع  
الفجر الى الظهر  
والعشاء من صلو  
الظهر الى نصف  
الليل والسحور  
من نصف الليل  
الى طلوع الفجر  
وان حلف ليقتضيه  
دينه الى قريب  
فهو ما دون الشهر  
وان قال الى بعد  
فهو اكثر من الشهر  
ومن حلف لا يسكن  
هذه الدار فخرج  
م منها بنفسه  
وترك فيها اهله  
ومساعدته حيث  
ومن حلف ليصعد  
السماء او ليقلبن  
هذا الحجر ذهبا  
انفقدت يمينه  
وحيث غفيتها  
ومن حلف ليقتضيه  
فلانا دينه اليوم





قد وصورة ذلك ان يقول القاضي اخلف بالله ما لهذا عليك ما يدعيه وهو كذا وكذا او لا شيء منه فان كل يقول ذلك ثانيا فان نكل  
يقول ببيت الثالثة ثم اقصى عليك ان لم تخلف ثم يقول له ثالثا فان نكل قضى عليه بدعوى المدعى <sup>سرح الهدنة</sup>  
سك بان يدعي احد الزوجين بعد العدة على الآخر اذ راجعها في العدة والاخر يتكررها <sup>مط</sup> اي التوجه في مدة الابلاء بايدي  
احدهما على الآخر بعد مدة الابلاء انه فاء ورجع اليها في مدته والاخر متكررها <sup>مط</sup> بان ادعى جعل على مجهول الحال انه رفا وادعى المجهول انه  
سيده واكرها الآخر <sup>مط</sup> ان نقول الجارية اقام ولد مولاي وهذا ابني منه واكر المولى نواد على المولى ثبت الاستيلاء باقراره ولا  
يلتفت الى اكارها ههنا <sup>مط</sup> سواء كان ولدا العتاقة او ولدا المولاة فانه يدعى احد من المروف والمجهول على الآخر انه معتقه او مولاه  
سك له ان النكول اقراره لا يثبت على كونه كاذبا في الانكار على ما قدمناه فكان اقرارا او بدلا عنه والاقرار يجري في هذه الاشياء لكنه  
اقراره شبهة والحدود تندرج بالشبهات واللعان في معنى الحد ولا يحنيفة رح انه بذل لان معه لا يبقى اليقين واجبة للحصول  
المقصود وانزاله باذ لا ولي كذا يصير كاذبا  
في الاكدار والبدل يجري في هذه الاشياء

فاذا كرر العرض ثلاث مرات قضى عليه بالنكول وان كانت الدعوى نكاحا  
لم يستخلف المكر عند ابى خيفة ولا يستخلف في النكاح والرجعة والنقود  
في الابلاء والرق والاستيلاء والاولى والحدود وقال ابو يوسف و  
محمد يستخلف في ذلك كله الا في الحدود واذا ادعى اثنان عينا في يد  
آخر كل واحد منهما يزعم انها له واقاما البينة قضى بها بينهما وان ادعى  
كل واحد منهما نكاح امرأة واقاما البينة لم يقض بواحدة من  
البنتين ورجع الى تصديق المرأة لاحدهما وان ادعى اثنان كل واحد  
منهما انه اشترى منه هذا العبد واقاما البينة فكل واحد منهما بالخيار  
ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء تركه فان قضى  
القاضي بينهما به فقال احدهما لا اخيار لم يكن للاخر ان يأخذ جميعه  
وان ذكر كل واحد منهما تاريخا فهو الاول منهما وان لم يذكر تاريخا  
فمع احدهما قبض فهو اولي به وان ادعى احدهما شراء والاخر هبة  
وقبضا واقاما البينة ولا تاريخ معهما فالشراء اولي وان ادعى  
احدهما الشراء وادعت امرأة انه تزوجها عليه فها سواء وان ادعى  
احدهما رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا فالرهن اولي وان اقام الخانج  
البينة على الملك والتاريخ فصاحب التاريخ الابعد اولي وان ادعى  
الشراء من واحد واقاما البينة على التاريخين فالاول اولي

فان ادعى احدهما  
نكاحا والآخر  
رجعة والنقود  
في الابلاء  
والرق والاستيلاء  
والاولى والحدود  
وقال ابو يوسف  
ومحمد يستخلف  
في ذلك كله  
الا في الحدود  
واذا ادعى  
اثنان عينا  
في يد آخر  
كل واحد  
منهما يزعم  
انها له  
واقاما  
البينة  
قضى بها  
بينهما  
وان ادعى  
كل واحد  
منهما  
نكاح  
امرأة  
واقاما  
البينة  
لم يقض  
بواحدة  
من  
البنتين  
ورجع  
الى  
تصديق  
المرأة  
لاحدهما  
وان ادعى  
اثنان  
كل واحد  
منهما  
انه  
اشترى  
منه  
هذا  
العبد  
واقاما  
البينة  
فكل  
واحد  
منهما  
بالخيار  
ان  
شاء  
اخذ  
نصف  
العبد  
بنصف  
الثمن  
وان  
شاء  
تركه  
فان  
قضى  
القاضي  
بينهما  
به  
فقال  
احدهما  
لا  
اخيار  
لم  
يكن  
للاخر  
ان  
يأخذ  
جميعه  
وان  
ذكر  
كل  
واحد  
منهما  
تاريخا  
فهو  
الاول  
منهما  
وان  
لم  
يذكر  
تاريخا  
فمع  
احدهما  
قبض  
فهو  
اولي  
به  
وان  
ادعى  
احدهما  
شراء  
والاخر  
هبة  
وقبضا  
واقاما  
البينة  
ولا  
تاريخ  
معهما  
فالشراء  
اولي  
وان  
ادعى  
احدهما  
الشراء  
وادعت  
امرأة  
انه  
تزوجها  
عليه  
فها  
سواء  
وان  
ادعى  
احدهما  
رهنا  
وقبضا  
والاخر  
هبة  
وقبضا  
فالرهن  
اولي  
وان  
اقام  
الخانج  
البينة  
على  
الملك  
والتاريخ  
فصاحب  
التاريخ  
الابعد  
اولي  
وان  
ادعى  
الشراء  
من  
واحد  
واقاما  
البينة  
على  
التاريخين  
فالاول  
اولي

لان انما يجري استباح بالاياحة كالا موال  
وهذه الاشياء لا يجري في الاستباحة الا يرى  
ان المرأة لو قالت لا نكاح بيني وبينك لكانت  
بذلت نفسها لا يملك بذلها بخلاف المال فان  
البذل فيه جائز  
عنه فانه لو قال هذا المال ليس له ولكني  
ابيعه وايد له ليخلص من حصومته صح  
بذله كذا في الكافي ع  
لم نصغين لاستوائهما في سبب الاستحقاق  
وقبول المحل الاشتراك  
سك لتعدرا العمل بهما لان المحل لا يقبل  
الشركة  
سك لان النكاح مما يحكم به بمصادق  
الزوجين ههنا  
سك لانها لما استوفيا في السبب وجب على  
القاضي ان يقضى به بينهما لتعدرا لقضاء بكرة  
فيستخير كل منهما لتغير شرط عقده عليه  
لعد رجسته في تملك الكل فبرده ويأخذ  
كل الثمن  
سك لان بالقضاء انسخ العقد في حق كل  
في النصف  
سك هذا اذا كان بعد القضاء اما اذا اختار  
احدهما التزك قبل ان يقضى القاضي فالآخر  
ان يأخذ الجميع بجميع الثمن  
سك لانه اثبت الشراء في زمان لا ينازعه  
فيه احدا فاندفع الاخر به ههنا  
سك لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شراؤه  
ههنا  
سك لان الشراء اقوى لكونه معاوضة من  
الجابنين ههنا

سك اي ادعى شخصان هذا الشيء اشتريته من زيد وادعت امرأة ان زيدا تزوجها على هذا الشيء فاقاما البينة  
ولم يذكر تاريخا او ذكر واستوى تاريخهما يقضى لكل واحد منهما بالنصف لان الشراء والمهر سواء في شيات  
الملك ثم للمرأة نصف القيمة على الزوج وللمشتري نصف الثمن المنقود على البايع  
سك استحسننا لان المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعقد الضمان اقوى  
سك لانه اثبت انه اول المالكين فلا يملك الا من جنته ولم يملك الاخر منه ههنا  
سك لما بينا انه اثبت في وقت لا مانع له فيه ههنا

مد بان قال احدهما اشترت من زيد والآخر من عمرو

مد لانهمما يشتان الملك ليا بهما فيصيران كأنهما اقاما البينة على الملك من غير تاريخ فيخبر كل منهما بين اخذا النصف بنصف الثمن وبين التركة

مد لان البينة مع التاريخ متضمنة معنى الدفع

مد لان بينهما قامة على ما لا يدل عليه اليد فاستوبا في الاثبات وترجحت بينة صاحب اليد باليد فيقضى له به  
مد كما اذا ادعى رجل ثوبا انه ملكه نسيجه وهو مما لا يتكرر نسيجه واقام على ذلك بينة وادعى ذواليد مثل ذلك واقام عليه بينة فانه يقضى بذلك لذى انية

مد احتراز عن الشعر المنسوج فانه يتكرر  
مد كما اذا ادعت غزل قطن انه ملكها غزلته بيدها

مد بان كان عبد مثلا في يد زيد وادعاه بكر بانه ملكه وبرهن عليه وبرهن زيد على الشراء منه دامام

مد لان الاول وان كان ثبت اولية الملك فهذا تلقى منه وفي هذا لا تشا في قصاص كما اذا اقرب الملك له ثم ادعى الشراء منه

مد لان الاقرار بالشراء من صاحبه اقارنه بالملك له قصاص بينة كل منهما كأنها قامت على قرارا لآخر وفيه التها ترا لا اجماع لتعدد الجمع فكنا هذا

مد لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال ولهذا لا يجب قطعها للحاجة ولم يجب على القاطع والضمان اذا قطعها باحرصا حيا بخلاف القصر فانه لو قتله بامر به يجب عليه القصاص في رواية والدية في اخرى واذا سلك بالاطراف مسلك الاموال يجري فيه البذل كما يجري في الاموال هذا مروي عن الامام

مد اي في صورت دعوى النفس والاطراف لان النكول اقرا عندهما لكن فيه شبهة البذل فيمتنع في الطرف بما فيه شبهة القصاص كما في النفس فيجب المال فيها لتعدد القصاص اي كما يمتنع القصاص في النفس ما لم يقر عند الامام

مد اي هذا الشئ  
مد لا قيد بالمصر لانه لو قال لا بينة لي او شهودي غيب لا يكفل

وان اقام كل واحد منهما بينة على الشراء من آخر وذكر تاريخا فيها سواء وان اقام الخارج البينة على ملك مورثه واقام صاحب اليد البينة على ملك اقدم تاريخا كان اولى وان اقام الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما بينة بالتنازع فصاحب اليد اولى وكذلك النسيج في الثياب التي لا تنسخ الا مرة واحدة وكل سبب الملك لا يتكرر وان اقام الخارج البينة على الملك وصاحب اليد بينة على الشراء منه كان اولى وان اقام كل واحد منهما البينة على الشراء من الآخر ولا تخرج معهما ترقا البينتان فان اقام احدهما مدعين شاهدين والآخر أربعة ففيها سواء ومن ادعى قصاصا بها على غيره فحدها استخلف فان نكل عن اليمين فيما دون النفس لزمه القصاص وان نكل في النفس حبس حتى يقرأ ويخلف وقال ابو يوسف ومحمد يلزمه الارش فيها واذا قال المدعى لبينة حاضرة قبل خصمه اعطيه كفيلا بنفسه ثلاثة ايام فان فعل والا امر بما يلزمه الا ان يكون غريبا على الطريق فيلزمه مقدار مدة التكفل وان قال المدعى عليه هذا الشئ او ذاك فلا الغائب او زعمه عند او غصبته منه واقام بينة على ذلك فلا خصومة بينه وبين المدعي وان قال ابتعته من الغائب فهو خصم وان قال المدعي سرق مني واقام البينة وقال صاحب اليد او دعني

مد اي ما عدا ما به  
مد اي ما عدا ما به  
مد اي ما عدا ما به

مد اي ما عدا ما به  
مد اي ما عدا ما به  
مد اي ما عدا ما به

مد وكذا لا يكفل الا في آخر المجلس فالاستثناء منصرف اليهما لان في اخذ الكفيل والملازمة زيادة على ذلك اضرار به بمنعه عن السفر ولا ضرر في هذا المقادير ظاهرا

مد اي حكم القاضي بدفع الخصومة ويترك المدعي به في يد ذى اليد على ان يده يحفظ وامانة لا بد خصومة

مد لان اثبت امرين احدهما الملك للغائب وهو غير مقبول شرعا والآخر دفع خصومة المدعي وهذا مقبول

مد لا قوله وان قال ابتعته الخ يعني اذا ادعى على يد عينا فقال ذواليد اشترتها من الغائب لا تندفع الخصومة عني

مد لان لما زعم ان يده يد ملك اعترف بكونه خصما



مد او فكونه ذا اليد لان الراكي يصير ذاليد بهذا التصرف حتى لو اقام الاخر البيئته تقبل شرح الهدايه

مع بان قال المشتري اشتريت بالف وقال البائع بعت بالفين مثلاً **دعاً**

مثلاً قال البائع بعث فرساً واحداً بعشرة دراهم وقال المشتري اشتريت الفرسين بخمسة دراهم وبينما البائع في الثمن اولى وبينما المشتري في البيع اولى

في اليمن اولى وبينه المشتري في البيع اولى ههنا  
 في لاد في الجانب الآخر مجرى الدعوى والبيئة اقوى منها ههنا  
 لا يبيح التارخيض في العلم

ث لان البيئات للأشياء ولا تمارس في  
الزيادة لان البيئة المثبتة للأقوال تتعرض  
للزيادة فكانت البيئة المثبتة للزيادة  
سأكتة عن المعارف **هـ** فقله  
عنه ان كانت في ايديها وفي يدي غيرها ولا في ياحلها  
ث لان المقصود قطع المنازعة وهذا وجه  
في طريق قطع المنازعة فيجب ان لا يجعل  
القاضي بالعضخ **د** اما

من الآخذ في كونه صاحب يد لانه متصرف مستقل  
يد لانه اقواها انكارا لانه المطالب اولاً  
بالثمن فيكون هو الباقي بالانكار  
١٠ اي اكثر من القدر الذي اعترف به البائع

اے انسان! ایسا نہ کر کہ تیرا دل  
 نہ لالہ نہ جمل باذلا فلہ یبق دعواہ معارضا  
 لدعوی الاخر فلزم القول بشبوتہ  
 سو بان قال المشتري ادیت بعصه والباقی  
 سکرہ

تدلان هذا الاختلاف في غير المعقود عليه  
والمعقود به ج

ملا اي بعد القبض قبل نقد الثمن وان هلك  
قبل القبض وكان الثمن مقبوضا يتناولان  
اتفاقا

ملا لان التخالف فيما اذا كانت السلعة قائمة  
عرف بالنص على

وهو قوله عليه السلام اذا اختلف المتتابعون  
والسلعة فائمة بعينها تخالفوا وتراذوا

التاريخين فهو أولى وإن اشك ذلك كانت بينهما وإذا تنازعا دابة  
أحدهما رآكها والآخر متعلق بياهما فالراكب أولى وكذلك إذا  
تنازعا بغيره وعليه حمل أحدهما فصاحب الخيل أولى وكذلك إذا  
تنازعا فبها أحدهما لإيمانه والآخر متعلق بكه فاللبس أولى  
وإذا اختلف البتة يعان في البيع فادعى أحدهما مئاة وأدعى البائع  
أكثر منه أو اعترف البائع بقدر من البيع وأدعى المشتري أكثر منه  
وأقام أحدهما البتة فعلى له بها وإن أقام كل واحد منهما البتة  
كانت البتة المثبتة للزيادة أولى وإن لم تكن لكل واحد منهما  
بتة قيل للمشتري ما إن رضى بالثمن الذي ادعاه البائع والآ  
فتخا البيع وقيل للبائع ما إن سلم ما ادعاه المشتري من البيع  
والآ فتخا البيع فإن لم يترضيا اختلف الحاكم كل واحد منهما على  
دعواه الآخر بتدريء يمين المشتري فإذا اختلفا قطع القاضي البيع  
بينهما وإن وكل أحدهما عن اليمين لزمه دعواه الآخر وإن اختلفا في  
الأجل أو في شرط الخيار أو في استيفاء بعض الثمن فلا تخالف بينهما  
والقول قول من ينكر الخيار أو الأجل مع يمينه وإن هلك المتبع ثم  
اجتلفا لم يتخالفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجعل القول قول  
المشتري وقال محمد يتخالفاً وإن فسخ البيع على قيمة الهالك وإن هلك

[illegible]

۳۳۔ ہمیں لاکھوں منکر اور زیادہ تمن کی

٣٤٠ بيمينه لانه منكر لزيادة الثمن حتى

سواء كان في وجود الخيار بان قال احد هما بالبيع بالخيار ينكره او في مدته

بَلَّانُ كَلَامُهَا يَدْعِي حَقَّ بَيِّنَاتِهَا الْآخِرَ فَيُتِمُّهَا لَهَا فَنَدَّ

فكذلك يعني إذا هلك البع في يدي المشتري ثم اختلفا في الثمن لم يتخالفا عند أبي حنيفة وإبي يوسف روح والقول قول المشتري وقال محمد يتخالفان ويعتبر البع على قيمة الهالك يعني يجب على المشتري قيمة الهالك



مد اي المتبايعان في قدر الثمن بان قال البايع الثمن الف وقال المشتري بل خمسمائة د

لأن المتخالف بعد القبض مشروط بقيام السلعة وهي اسم لجميع البيع فإذا هلك بعضه فقد بشرط بل يخلف المشتري لانكاره زيادة الثمن دأما <sup>أي غيرها لك</sup> دأما <sup>فوقيا</sup> دأما <sup>السلعة</sup>

لئلا يأخذ من الثمن الهالك ويجعله كأن لم يكن <sup>د</sup>  
 لأنه حينئذ يكون الثمن كله بمقابلة القائم <sup>هـ</sup>  
 يخرج الهالك عن العقد فيتحالفان <sup>و</sup>  
 أي المتبايعان ويتراذان <sup>ح</sup>  
 والقول للشرى مع يمينه إذا اختلفا في حقه الهالك عند أبي يوسف <sup>ج</sup> <sup>م</sup>

بأن لا امتناع التخالف للهلاكه فيقدر  
بقدرة

أنتي تقدر البهائم لان الحكم لا يزيد على العلة  
عيني  
لا لانها تثبت الزيادة معناه اذا كان مهر  
مثلا مثل ما ادعته اما اذا كان مهر مثلهما  
مثل ما ادعته او اكثر كانت بينة الزوج  
اولا لانها تثبت الخط وبينتها لا تثبت  
شيئا لان ما ادعته ثابت لها بشهادة المثل  
ح

لهذا تخالف في المهر لا في النكاح فلا يلزم التناقض

میں نے ان کا اظہار شہادہ کیا ہے

اما الزوجين المذكورين  
فلا يثبت لهما ما قلنا لم يثبت الزيادة على مهر  
المثل ولا الخط عنه

ملك اى الموجر والمستاجر فى قدر الاجرة  
 بان قال المستاجر درهم وقال الموجر درهمان  
 او المنفعة بان قال الموجر مدة الاجارة شهر  
 وقال المستاجر شهران او فيها اى فى قدر الاجرة  
 والمنفعة معا بان قال الموجر اجرتك النار  
 شهرا بددهين وقال المستاجر استاجرتنا  
 شهرين بدرهم

نقد اذا الاجارة مقيسة على البيع لان العين  
المستأجرة في الاجارة قائمة مقام المنفعة في  
ايراد العقد وكذا الامر في ضمنها فالعقد عليه  
قبل استيفاء المنفعة يكون قائما تقديرا

نجد لانه منكر بما يدعيه المجر من  
زيادة الاجرة

نقد لان التحالف في المعاوضات عند تجا حد الحقوق اللازمة وبدل الكتابة غير لازم على المكاتب لان له ان يرفعه عن نفسه بالعرض فلم يكن في معنى البيع <sup>داماد</sup>

هذا والمراد بالتعاضد هنا ما ينتفع به من نفسه او مما حصل منه كالعقار وغيره وادعى كل اهل له ولا يثبت لاحد 5

مثلا لانه عقد معاوضة يقبل الفسخ فاسببه البيع معنى داماد



بل لان الاصل في شهادة النساء القبول لوجود ما يثبتني عليه اهلية الشهادة وهو الشاهدة والضبط والاداء ولهذا يشبل  
اخبارها في الاخبار ونقصان منظرهن بزيادة النساء انخير بضم المرأة الاخرى اليها <sup>ع</sup> <sup>س</sup>  
من لما اخرجه عبد الرزاق عن ابن شهاب الزهري قال مضت السنة ان تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من  
ولادات النساء وعيوبهن <sup>ع</sup> <sup>س</sup>  
من اشارة الى جميع ما تقدم حتى يشترط العدالة ولفظة الشهادة في شهادة النساء في الولادة وغيرها <sup>هذه</sup>  
من واحسن ما قيل في تفسير العدالة ما نقل عن المصنف رحمه الله من ان العدل في الشهادة ان يكون مجتنباً عن الكبر والبلوغ  
مصرافاً على الصغار ويكون صلاحه اكثر من فسادة وصوابه اكثر من خطائه <sup>شرح الهداية</sup> <sup>بينوا قبحوا الشهادة الآية</sup>  
من قوله ولفظ الشهادة اي لفظ اشهد في جميع ما تقدم لورود عبارة النص كذلك <sup>د</sup>

من لقوله عليه السلام المسلمون عدول  
بعضهم على بعض الا محدوداً في قذف <sup>هـ</sup>  
لان لا مجال للاستقراء فيها فيشترط الاستقصاء  
فيها <sup>اي في شهود الحدود</sup>  
من قوله سأل عنهم يعني في غير الحدود والقضاء  
لان في الحدود والقضاء صيغاً قبل الطعن  
من لا تقيلاً الظاهر ان في سأل طلباً  
للتبرج <sup>هذه</sup>  
يعني كان الظاهر ان الشهود لا يكذبون  
فكذا الظاهر ان الخصم لا يكذب في طعنه <sup>هـ</sup>  
من ثم التزكية في السر ان يبعث قطعة قرطاس  
كتب فيه اسماء الشهود وحليتهم ويليتم  
من المزكي تعريف حالهم والتزكية في العلانية  
ان يجمع القاضى بين المزكي والشهود في مجلس  
القضاء فيسأل المزكي عن الشهود حضرة  
الشهود اهولاً وعدول مقبول الشهادة  
ليزكهم او يحرمهم <sup>د</sup>  
من اي من غير احتياج الى الاشهاد الا ترى  
ان حكم البيع وهو شوث الملك في المبيع للشترى  
وفي الثمن للبايع يثبت بنفس العقد وكذا في  
نظائره <sup>شرح الهداية</sup>  
من اي رأى فعل النفا وهو مما يعرف بالرؤية  
كالغصب والقتل <sup>د</sup>  
من لان كل واحد منها ثابت الحكم بنفسه  
من فاما الاشهاد فيه لانه غير واقع فيكون كذا  
<sup>واما</sup>

وما سوى ذلك من الحقوق يقبل فيها شهادة رجلين او رجل وامرأتين  
اي الثالثة <sup>اي المذكور من الحدود والقضاء</sup>  
سواء كان الحق مالاً او غير مال مثل النكاح والطلاق والوكالة  
والوصية وقبيل في الولادة والبكارة والعيوب بالنساء في موضع  
لا يطالع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة ولا بد في ذلك كله من  
العدالة ولفظ الشهادة فان لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال أعلم  
او اتيقن لم يقبل شهادته وقال ابو حنيفة يقصر الحكم على ظاهر عدالة  
المسلم الا في الحدود والقضاء صيانة يسئل عن الشهود وان طعن الخصم  
فيهم سأل عنهم وقال ابو يوسف ومحمد لا بد ان يسأل عنهم في الشترى  
والعلانية وما يجمل الشاهد على ضربين احدهما ما يثبت حكمه بنفسه  
مثل البيع والاقرار والغصب والقتل وحكم الحاكم فاذا سمع ذلك  
الشاهد اذراه وسعه ان يشهد به وان لم يشهد عليه ويقول  
ام شهدانه يبيع ولا يقول اشهدني ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه  
مثل الشهادة على الشهادة فاذا سمع شهادته يشهد بشي لم يشهد  
على شهادته الا ان يشهد وكذلك لو سمعه يشهد الشاهد على شهادته  
لم يسمع السامع ان يشهد ولا يجمل للشاهد اذا رأى خطه ان يشهد الا ان  
تذكر الشهادة ولا تقبل شهادة الاعمي ولا المملوك ولا المحدود في قذف  
وان تاب ولا شهادة الولد لولده وولده لولده ولا شهادة الولد لابن

من قوله لا يطالع عليه الرجال  
من قوله شهادة امرأة واحدة  
من قوله ولا بد في ذلك كله  
من قوله العدالة  
من قوله لفظ الشهادة  
من قوله فان لم يذكر الشاهد  
من قوله لفظ الشهادة  
من قوله او اتيقن لم يقبل  
من قوله يقصر الحكم  
من قوله على ظاهر عدالة  
من قوله المسلم الا في  
من قوله الحدود والقضاء  
من قوله صيانة يسئل  
من قوله عن الشهود  
من قوله وان طعن الخصم  
من قوله فيهم سأل عنهم  
من قوله وقال ابو يوسف  
من قوله ومحمد لا بد ان  
من قوله يسأل عنهم في  
من قوله الشترى  
من قوله والعلانية  
من قوله وما يجمل  
من قوله الشاهد على  
من قوله ضربين  
من قوله احدهما ما يثبت  
من قوله حكمه بنفسه  
من قوله مثل البيع  
من قوله والاقرار  
من قوله والغصب  
من قوله والقتل  
من قوله وحكم الحاكم  
من قوله فاذا سمع ذلك  
من قوله الشاهد اذراه  
من قوله وسعه ان يشهد  
من قوله به وان لم يشهد  
من قوله عليه ويقول  
من قوله ام شهدانه يبيع  
من قوله ولا يقول  
من قوله اشهدني ومنه ما  
من قوله لا يثبت حكمه  
من قوله بنفسه  
من قوله مثل الشهادة  
من قوله على الشهادة  
من قوله فاذا سمع  
من قوله شهادته يشهد  
من قوله بشي لم يشهد  
من قوله على شهادته  
من قوله الا ان يشهد  
من قوله وكذلك لو سمعه  
من قوله يشهد الشاهد  
من قوله على شهادته  
من قوله لم يسمع السامع  
من قوله ان يشهد  
من قوله ولا يجمل  
من قوله للشاهد اذا رأى  
من قوله خطه ان يشهد  
من قوله الا ان تذكر  
من قوله الشهادة ولا تقبل  
من قوله شهادة الاعمي  
من قوله ولا المملوك  
من قوله ولا المحدود  
من قوله في قذف  
من قوله وان تاب ولا  
من قوله شهادة الولد  
من قوله لولده وولده  
من قوله لولده ولا  
من قوله شهادة الولد  
من قوله لابن

منه توضيحه فان شاهد لشخص اشهد من ان فلانا اقرب عندي بكذا فسمع آخر هذا القول لا يجوز للسامع ان يشهد لان كلا  
من الشبهة والاشهاد غير ثابت الحكم بنفسه بل بالنقل الى مجلس القضاء وذا يستلزم التعميل والاثابة وهو لم يوجد  
لان ما حمله بالاشهاد وانما حمل غيره  
لان الاداء يقتضي التفسير بالاشارة بين المشهود له والمشهود عليه ولا يتمين بالثقة وهو غير معتبرة  
لشبهها بنفقة اخرى <sup>واما</sup>

من لان الشهادة من باب الولاية وهو لا يل بنفسه فالاول ان لا يثبت له الولاية على عبده <sup>هـ</sup>







مد لان المأخوذ عليهم التغل دون التعديل لانه قد يخطئ عليهم واذا نقلوا يعرف القاضي العدالة كما اذا حضروا بانفسهم وشهدوا  
مد قوله وان اكرل معنى المسئلة انهم قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما نوا او غابوا ثم جاء الفروع يشهدون على  
شهادتهم بهذه الحادثة اما مع حضرتهم فلا يلتفت الى شهادة الفروع وان لم يتكروا <sup>شرح الهداية</sup>  
مد اي ان اكرل الحكم قيد بالاكار لانه لو سئل فسكت لم يطل الاشهاد وقيدنا بقبول الحكم لانه الاصل لو انكر بعد الحكم لم تبطل  
اي تحيد الاصل للفرع اي خبر الاصل وخبر الفرع  
مد لان التحليل لم يثبت للسفاحين بين الحزبين وهو شرط هداية

مد لان شرح القاضي في زمن عمر رضي الله تعالى  
عنه كان ينهر بان يبعثه الى سوقه او الى قومه  
لا في شاء قبا حته  
ان يقال هذا شاهد زور فاحذروه  
مد لان عمر رضي الله عنه ضرب شاهد الزور  
اربعين سوطا وسجن وجهه قاما

مد هو ان يقول كنت مبطلا فيها اما لشهادة  
وتحدها كان يقول رجعت عما شهدت  
او شهدت بزور فيما شهدت  
مد لان الحق انما يثبت بالهضاء والفاضي لا  
يقضى بكلام مناقض للسببية

مد لان الكلام الاول قد تأكد بالهضاء فلا  
يناقضه الثاني  
مد وفادتها ان لو ادعى المشهود عليه رجوعا  
لم يقبل خمومة  
مد لانه نسخ للشهادة فيمنع بما يخص به  
الشهادة من المجلس وهو مجلس القاضي  
اي قاضي كان  
اي سواء كان هو القاضي الاول لا حكم بشهادتهما

لبقاء نصف الحق ببقاء الرجل  
مد لان السبب على وجه العقد سبب الضمان  
كما في البر وقد سببا للاتلاف تعديا  
بان حفر بئر في الطريق او في ملك الغير فسقط  
فيه انشاؤه حيث يضمن لخاصة الديه

مد اذ شهادة كل منهما يقوم نصف الحجة ببقاء  
احدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب على  
الراجع ضمان ما لا يتفق الحجة فيه وهو النصف  
مد اي بعد رجوع واحد من الثلاثة فعلى هذا  
ان الفاء في قوله فانه رجوع تعقيبية

سكتوا عن تعديلهم جاز ونظر القاضي في حاله وان انكر شهود الاصل  
اي الشهود اي تعديل شهود الاصل  
الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع وقال ابو حنيفة في شاهد الزور  
اي لا يشهد  
اشهده في السوق ولا اعزته وقال ابو يوسف ومحمد يوجبون ضربا  
ومخبة كتاب الرجوع عن الشهادة اذ رجع الشهود عن شهادتهم  
قبل الحكم بما سقطت وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم  
ووجب عليهم ضمان ما ائلفوه بشهادتهم ولا يصح الرجوع الى حضرة الحكم  
واذا شهد شاهدان بما الحكم به ثم رجعوا ضما المال للشهود عليه  
وان رجع احدهما ضمن النصف وان شهد بلال ثلاثة فرجع اجمع فلا  
ضمان عليه وان رجع آخر ضمن الرجوعان نصف المال وان شهد رجل  
واحدة فبقيت الشهادة الرجعية  
وامرأتان فوجعت امرأة ضمن ربع الحق وان رجعتا ضمن نصف الحق  
وان شهد رجل وعشر نسوة ثم رجع ثمان منهن فلا ضمان عليهن  
بعد رجوع الثمان من النسوة  
وان رجعت اخرى كان على النسوة ربع الحق فان رجع الرجل والنساء فعلى  
الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة أسداس الحق عند ابى حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وان  
شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان  
عليهما وكذلك ان شهدا على رجل تزوج امرأة بمقدار مهر مثلها وان  
شهدا باكثر من مهر مثلها ثم رجعا ضما الزيادة وان شهدا ببيع بمثل القيمة

انكرت  
اي الشهود  
اي تعديل شهود الاصل  
اي لا يشهد  
اي حفر بئر في الطريق او في ملك الغير فسقط فيه انشاؤه حيث يضمن لخاصة الديه

اي حفر بئر في الطريق او في ملك الغير فسقط فيه انشاؤه حيث يضمن لخاصة الديه

اي حفر بئر في الطريق او في ملك الغير فسقط فيه انشاؤه حيث يضمن لخاصة الديه

مد لان المقبوض لبقاء نصف نصاب الشهادة وهو واحد من ثلاثة فيبقى نصف الحق  
مد لبقاء النصاب وهو رجل وامرأتان من العشر  
مد لان كل امرأتين قامت مقام رجل واحد فيصاري كما اذا شهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا جميعا  
مد لانهم وان كثرون يقين مقام رجل واحد ولهذا تقبل شهادتهم الا باضمام رجل  
مد لان سماع البضع غير مقبومة عند الاطلاق لان التضمين يستدعي المماثلة ولا مماثلة بين البضع والمال وانما تتقوم على  
الزوج عند التملك منورة الملك اظهرها لخطر الحمل  
بينة فتنقض بالنكاح ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمن لهما شيئا سواء كان المسمى مهر مثلها او اكثر او اقل  
داماد  
مد لان المقبوض لبقاء نصف نصاب الشهادة وهو واحد من ثلاثة فيبقى نصف الحق  
مد لبقاء النصاب وهو رجل وامرأتان من العشر  
مد لان كل امرأتين قامت مقام رجل واحد فيصاري كما اذا شهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا جميعا  
مد لانهم وان كثرون يقين مقام رجل واحد ولهذا تقبل شهادتهم الا باضمام رجل  
مد لان سماع البضع غير مقبومة عند الاطلاق لان التضمين يستدعي المماثلة ولا مماثلة بين البضع والمال وانما تتقوم على  
الزوج عند التملك منورة الملك اظهرها لخطر الحمل  
بينة فتنقض بالنكاح ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمن لهما شيئا سواء كان المسمى مهر مثلها او اكثر او اقل  
داماد



مد لان فعل القاضى العزول حق ظاهرا فلا يعمل كى لا يؤدى الى ابطال الحق الغير هاته  
مد قوله ولا يقبل قول العزول اى على من هو فى يده انا اكر وقال هو لى بان المال الذى فى يده يكون لغروا لا بينة لما بينا سرحه  
مد لانه ثبت باقرار ذى اليد كانت للعزول فيصح اقراره كأنه فى يده فى الحال كى

مد لانه عليه السلام كان يفعل بين الحضور فى المسجد كذا الخلفاء الراشدون بعده قوله والجامع اولى لانه اشهر وان كان الخصم  
حاضرا او نفى عن القاضى الى باب المسجد فينظر فى خصوصتها او امر من يفصل بينهما  
مد بهيئة يعلم الناس انه جلس لفصل الخصومات لا لعبادة اخرى لوجود الاثر بذلك ع من د

مد لان الخاصة مظنة التهمة بخلاف العامة  
والخاصة ما لو علم المظن ان القاضى  
لا يحضرها لا يتخذها كى

مد لما رواه اسحق بن راهويه فى مسنده عن  
سليمة رضى الله عنها قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من ابتلى بالقضاء بين المسلمين  
فليسوا وبينهم فى المجلس والامارة والنظر  
لا يرفع صوته على احد الخصمين اكثر من الآخر  
مد لان الحبس جزاء المماطلة فلا بد من ظهورها  
لان قبولها يؤدى الى مراعاة الهوى د

مد لان هذه الاشياء كلها تهمة وعليه الاحتياط  
عنها د امام  
مد اى لا يكلم القاضى احد الخصمين سرا ولا يثير  
اليه بيده ولا يراسه د

مد لانه اذا حصل المال فى يده ثبت غناؤه  
هاته

مد لان اقامته على التزامه باختياره دليل  
ليساره لانه لا يلتزم الا بما يقدر على ادائه كى

مد لان الاصل فى الادعى العسرة والمدعى  
يدعى امره عارضا وهو الغناء فلم يقبل منه  
د امام

مد اى حتى القاضى المحسوس لان عسرة  
ثبت عنه فاستحق النظر الى الميسرة لانه  
خفيه بعده يكون ظاهرا د

مد لانهم متظنون الى زمان قد رتب على الغناء  
وذلك غير ممكن فى كل ساعة فيلزم موته  
كى لا يحضيه د

مد لانه لا يشترط ان يشهدوا بغير خصم لهم  
مد لانه ظالم بالامتناع عن الاتفاق  
د امام

مد عند القاضى الكاتب كى

بينة لم يعمل بتخليته حتى ينادى عليه ويستظهر فى امره وينظر فى الودائع  
وارتفاع الوقوف فيخل على ما يقوم به البينة او يعترف به من هو فى يده  
ولا يقبل قول العزول الا ان يعترف الذى هو فى يده ان العزول سلمها اليه  
فيقبل قوله فيها ويجلس للحكم جلوسا ظاهرا فى المسجد ولا يقبل هذه  
الا من ذى رحم محررا ومن حرت عادية قبل القضاء بمهاداة ولا  
يحضر دعوة الا ان تكون عامة وبشهادتنا جازة ويعود المريض ولا يضيف  
احدا الخصمين دون خصمه واذا حضر سوى بينهما فى المجلس والاقبال  
ولا يسار احدهما ولا يثير اليه ولا يلقنه تحية واذا ثبت الحق عنده  
وطلب صاحب الحق حبس غريمه لم يعمل بحبسه وافرعه يدفع ما عليه  
فان امتنع حبسه فى كل دين لزمه بدلا عن مال حصل فى يده كفى الميع  
او التزمه بعقد كالمهر والكفالة ولا يحبس فيما سوى ذلك اذا قال  
الى فقير الا ان يشترط غريمه ان له مالا ولا يحبس شهرين او ثلاثة شتم  
يسأل عنه فانه يظهر له مال خلى سبيله ولا يجوز لبيته وبين غريمه و  
يجلس الرجل فى نفقة زوجته ولا يجلس والذى فى دين ولده الا اذا امتنع  
من الاتفاق عليه ويجوز قضاء المرأة فى كل شئ الا فى الحدود والعصا  
ويقبل كتاب القاضى الى القاضى فى الحق واذا شهد به عنه فان شهدوا  
على خصم حكم بالشهادة وكفى بحكمه وان شهدوا بغير خصم حكم  
على خصم كى

مد لان فى زوجه  
عنه  
مد لان ذلك  
مد لان ذلك  
مد لان ذلك

مد لان ذلك  
مد لان ذلك  
مد لان ذلك  
مد لان ذلك

مد قيد بين الولد لان الولد يحبس بدين اصله د امام

مد اذا لا يجوز فيها شهادتها وكذا قضاؤها د امام

مد اى القاضى المكتوب اليه انه كتاب فلان القاضى وختمه كى

مد اى خصم حاضره والمراد بالخصم هو الوكيل عن الغائب او السحر الذى الذى جعله القاضى وكى لا يثبت الحق ولو كانت  
المراد بالخصم هو المدعى عليه لما احتجيم الى قاض آخر لان حكم القاضى قد تم على الاول ابن  
مد لان القضاء على الغائب لا يجوز هاته



مد وانما يحكم بها لان القضاء على الغالب لا يجوز عندنا ما لم يكن عنده خصم حاضر واذا لم يحضر القضاء كان كتابه بمنزلة الشهادة عليه في اثبات الحق فكانه شهد بذلك عليه <sup>بوجهه</sup>  
 مد على وجه الخصم كيلا يكون قضاء على الغائب داماد

مد كيلا يتوهم التعيير وهذا عند ابي حنيفة ومحمد لان علم ما في الكتاب وانتم بخصمتم شرط عندهما وكذا حفظ ما في الكتاب ايضا عندهما شرط وقال ابو يوسف ليس شيء من ذلك شرطا والشرط ان يشهدهم ان هذا كتابه وختمه واختار السرخسي قول ابي يوسف ولا يفتحه حتى يسألهم عند ابي حنيفة عن ما في الكتاب ويقول هل قرأه عليكم وهل ختمه بخصمتم فان قاله لا او قرأه علينا ولم يختمه بخصمتم او ختمه بخصمتم ولم يقرأه علينا لا يفتحه وان قالوا نعم قرأه علينا وختمه بخصمتم بفتحه حينئذ <sup>بوجهه</sup>

مد لان بمنزلة اداء الشهادة فلا بد من حضوره ولا بد ايضا من حضور المشهود له لانه شهادة والشهادة لا تثبت الا بسمع وخصم <sup>بوجهه</sup>  
 مد لان مبناها على الاسقاط وفي قوله سعي في اثباتها <sup>داماد</sup> اي الحدود والقصاص  
 مد لانه قلنا القضاء دون التقبيل فصار كقول الوكيل  
 مد كالتقضاء بجل المطلقة الثلاثة بنكاح الثاني بلا وطء اذ هو مخالف للحديث المشهور وهو حديث العسيلة  
 مد قوله او الاجماع كالتقضاء بجل متعة النساء لا تقاضى على فساد <sup>مد</sup> كذا مر في المتن  
 مد لان القضاء متى لاقى فضلا بجهدها فيه ينفذ ولا يردده غيره لان اجتهاد الثاني كما جتها الاول وقد ترجح الاول باتصال القضاء به فلا يقض بها هودونه <sup>مد</sup> هذانه  
 مد لان القضاء بالينة وهي لم تمل الا اذا سلمت عن الطعن والظعن غائب <sup>مد</sup>  
 مد لان لها ولاية على نفسها ففتح تحكيمها وينفذ حكمه عليها <sup>مد</sup>  
 مد لان بمنزلة القاضى بينهما فيشترط فيه ما يشترط في القاضى وقد فرع على مفهوم ذلك بقوله ولا يجوز الخ <sup>مد</sup>  
 مد لانعدام اهلية القضاء اعتبارا باهلية الشهادة <sup>مد</sup>  
 مد لانه لا فائدة في نقضه ثم في الزامه على ذلك الوجه <sup>مد</sup> هذانه

وكتب بالشهادة ليحكم بها المكيور اليه ولا يقبل الكتاب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ويجوز ان يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه ثم يختمه وليسلم اليهم فاذا وصل الي القاضى لم يقبله الا بخصمته الخصم فاذا سلمه الشهود اليه نظر الى ختمه فاذا شهدوا به كتابه فلان القاضى سلمه اليها في مجلس حكمه وقرأه علينا وختمه قضيه القاضى وقرأه على الخصم والزمه ما فيه ولا يقبل كتاب القاضى الى القاضى في الحدود والقصاص وليس للقاضى ان يستخلف على القاضى لان يفوض اليه واذ رفع الى القاضى حكم حكم امضاءه الا ان يخالف الكتاب والسنة او الاجماع او يكون قول لا دليل عليه ولا يقضى القاضى على غائب لان لا يحضر من يقوم مقامه واذا حكم رجلان رجلين لم يحكم بينهما ورضيا بحكمه جازا اذا كان يصفى الحاكم ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمي والحدودي <sup>مد</sup> القذف والفاسق والصبي ولكل واحد من المحكمين ان يخرج ماله من حكم عليهما فاذا حكم لهما ما واذا فرغ حكمه الى القاضى فوافق مذهبهم امضاءه وان خالفه ابطله ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص وان حكما في دو خطاء ففوضى الحاكم على العاقلة لم ينفذ حكمه ويجوز ان يسمع البينة ويقضى بالنكول وحكم الحاكم لا يورثه وولده وزوجه بالطل <sup>مد</sup> كتاب القسمه ينبغي للإمام ان ينصب قاضيا يرضى من بيت المال

مد لانه حكم لم يصدر عن ولاية عامة فلم يلزم القاضى اذا خالف رأيه داماد  
 مد لان حكم المحكم ليس بحجة في حق غير المحكمين فكانت فيه شبهة والحدود والقصاص لا يستوفى بالشبهات <sup>مد</sup> سرح  
 مد لان حكم المحكم لا ينفذ في حق غير المحكمين ولا ينفذ اذا في حق العاقلة لانهم ما رضوا بحكمه <sup>مد</sup>  
 مد لانه لا تقبل شهادة من هو لواء لكان التهمة فكذلك لا يصح القضاء لهم بخلاف ما اذا حكم عليهم لانه تقبل شهادته عليهم لا ستفاء التهمة فكذلك القضاء <sup>مد</sup> هذانه  
 مد هي لغة اسم للاقتسام كالقدرة للاقتدار وشرعا تميز بين الحقوق الغايعة بين المتقاسمين  
 مد لان القسمة من جنس عمل القضاء من انه يسم قطع المنازعة فاسمه رزق القاضى <sup>مد</sup>













لأنه عليه الصلوة والسلام تبذل المودة التي كانت بينه وبين أهل مكة ولا بد من اشتراط علم ملك الكفار بالتقص  
أو مدق يبلغ الخبر إلى ملكهم بخبر ما عن الصدر التي عنه  
لأنهم صاروا ناقضين للعهد فلا حاجة إلى تقضيه بخلاف ما إذا دخل منهم فقطعوا الطريق ولا منعة لهم حيث  
لا يكون هناك تقضا للعهد

لأنهم أحرقوا أنفسهم بالخروج اليأس مراغين لمواليهم  
لما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حبركوا  
وأغلفوا ولا تخجلوا  
والمراء بالدهن المأكول كالزيت لأنه لما صار مأكولا كان صرفه إلى بدنه كصرفه إلى أكله وإذا لم يكن مأكولا لا ينتفع به بل يرد  
إلى بيت المال كذا ذكره القدوري في مشرحة

لأنه إذا احتاج إليه بان لم يكن له  
سلح إنما احتاج إلى هذا التنازل لأن إذا  
احتاج الغازي إلى استعمال سلاح الغنية  
بسبب سيانته سلاحه لا يجوز

لأنه لا يبيع بالذهب والفضة والعروض  
حتى لو بيع شيئا بطعام جائز بشرط أن يأكله  
ولا أي لا يتخذون الغنية مالا لأنفسهم وذلك  
قبل الغنية

لأن الإسلام ينال في ابتداء الاسترقاق  
أحتز به عن الاسترقاق بقاء لأن الإسلام  
لا ينافيه وهذا لأن الرق جزء الكفر لا أصل  
فإنهم لما استنكفوا أن يكونوا عبيدا لله  
جاء لهم بان يكونوا عبيدا لغيره بخلاف الرق  
فمن الابتداء فإنه صار من الأراحمية

لأن العقار في الدار وسلطانها اذ هو من  
جملة دار الحرب فلم يكن في يده حقيقة  
لأنها كافر حربة لا تنبعه في الإسلام

لأنهم كفار حريون ولا تبعية لهم لأنهم  
على حكم أنفسهم  
لأنه لا يبيع العبيد بوجه كالمبة والإجارة  
والإعارة

لأنه لا يبيع التجار بهم بالجهاز والمراد  
ههنا السلاح وغيره فيكون معنى الكلام ولا  
يباع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد ولا يجهلها  
التجار أيضا بهم

لأنه في وقت آخر بعد الصلح  
عنه وإذا أراد الإمام العود إلى دار الإسلام  
ومعه مواش فلم يقدر أن يعلها إلى دار الإسلام  
ذبحها وحرقها ولا يعقرها ولا يتركها لئلا  
تلازم على المسلمين الكفار ويؤخذ منهم  
أسارى المسلمين

ثم رأى أن فضل الصلح انفع إليهم وقال لهم وأن بدوا بضايته قال لهم  
ولم ينفذ إليهم إذا كان ذلك بانفاقهم وإذا خرج عبيدكم إلى عسكر المسلمين  
فهم آخر أول بأس بان يعلف العسكر في دار الحرب وليأكلوا ما وجدوه  
من الطعام وليستعملوا الخطب ويذبحوا بالدهن ويغسلوا بما يجدونه  
من السلاح كل ذلك بغير قسمة ولا يجوز أن يبيعوا من ذلك شيئا ولا  
يقتلوه ومن أسلم منهم أحربا سلمه نفسه وأولاده الصغار وكل  
مال هو في يده أو ودية في يدهم أو شيء فان ظهرنا على الدار فبقاؤه  
في غوزوجه وخملها في أولاده الكبار في ولا ينبغي أن يباع السلاح  
من أهل الحرب ولا يجر إليهم ولا يفادون بالأسارى حنذا في حقيقة  
وقال أبو يوسف ومحمد يفادي بهم أسارى المسلمين ولا يجوز أن يعلهم  
وإذا فتح الإمام بلادا غنوة فهو بالخيار أن شاء قسمة بين الغنائم  
وأن شاء أقر أهلها عليه ووضع عليهم الخراج وهو في الأسارى بالخيار  
أن شاء قسمة وأن شاء أسيرهم وأن شاء تركهم أحرا أذمة للمسلمين  
ولا يجوز أن يردهم إلى دار الحرب وإذا أراد القود ومقتهم مواش فلم  
يقدر أو على نقلها إلى دار الإسلام ذبحها وحرقها ولا يعقرونها  
ولا يتركونها ولا تقسم غنمة في دار الحرب حتى يخرجوها إلى دار الإسلام  
والردة والعسكر سواء وإذا حكمتم المدد في دار الحرب قبل أن يخرجوا

لأنه إذا احتاج إليه بان لم يكن له  
سلح إنما احتاج إلى هذا التنازل لأن إذا  
احتاج الغازي إلى استعمال سلاح الغنية  
بسبب سيانته سلاحه لا يجوز  
لأنه لا يبيع بالذهب والفضة والعروض  
حتى لو بيع شيئا بطعام جائز بشرط أن يأكله  
ولا أي لا يتخذون الغنية مالا لأنفسهم وذلك  
قبل الغنية  
لأن الإسلام ينال في ابتداء الاسترقاق  
أحتز به عن الاسترقاق بقاء لأن الإسلام  
لا ينافيه وهذا لأن الرق جزء الكفر لا أصل  
فإنهم لما استنكفوا أن يكونوا عبيدا لله  
جاء لهم بان يكونوا عبيدا لغيره بخلاف الرق  
فمن الابتداء فإنه صار من الأراحمية  
لأن العقار في الدار وسلطانها اذ هو من  
جملة دار الحرب فلم يكن في يده حقيقة  
لأنها كافر حربة لا تنبعه في الإسلام  
لأنهم كفار حريون ولا تبعية لهم لأنهم  
على حكم أنفسهم  
لأنه لا يبيع العبيد بوجه كالمبة والإجارة  
والإعارة  
لأنه لا يبيع التجار بهم بالجهاز والمراد  
ههنا السلاح وغيره فيكون معنى الكلام ولا  
يباع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد ولا يجهلها  
التجار أيضا بهم  
لأنه في وقت آخر بعد الصلح  
عنه وإذا أراد الإمام العود إلى دار الإسلام  
ومعه مواش فلم يقدر أن يعلها إلى دار الإسلام  
ذبحها وحرقها ولا يعقرها ولا يتركها لئلا  
تلازم على المسلمين الكفار ويؤخذ منهم  
أسارى المسلمين

لأنه إذا تكثر سواد الكفر في التربة رجاء إسلامهم  
بمعنى ذلك وضع وهو لا زمر وقهرا متعدد بل يكون هو تفسير بطريق شعور الذين لأن الذلة يلزم الفهر  
لأنه كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه بسواد العراق بما وافقة العمارة رضى الله تعالى عنهم  
لأنه إذا وجب على المسلمين عليهم من الجزية والخراج فإن الذمة المحق والعهد والأمان وسمى أهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين وأمانهم  
لأنه لما فيه من تقوية الكفار  
لأنه لا يبيع التجار بهم بالجهاز والمراد  
ههنا السلاح وغيره فيكون معنى الكلام ولا  
يباع منهم سلاح ولا خيل ولا حديد ولا يجهلها  
التجار أيضا بهم  
لأنه في وقت آخر بعد الصلح  
عنه وإذا أراد الإمام العود إلى دار الإسلام  
ومعه مواش فلم يقدر أن يعلها إلى دار الإسلام  
ذبحها وحرقها ولا يعقرها ولا يتركها لئلا  
تلازم على المسلمين الكفار ويؤخذ منهم  
أسارى المسلمين





س قبل قسمة اوبيع قيدا بينهما لانه اذا مات بعد القسمة او البيع ثمة فانه يورث نصيبه دى  
اي في دار الحرب بعد القسمة

س لان الاثر يجري في الملك ولا ملك قبل الاحراز وانما الملك بعده ههنا  
س والتبديل اعطاء الغزاة شيئا ذا ثا على سهمهم حثا على القتال داما  
س معناه انهم منفردون بالربع من جملة العسكر يؤخذ منه خمس ذلك ويكون لهم ماسي لهم من ذلك بعد الخمس  
و ما زاد على ماسي لهم يشاركون العسكر فيه ج  
س قوله بعد الخمس ليس على سبيل الشرط ظاهرا لانه لو قتل ربع الكل جاز وانما وقع ذلك اتفاقا لا يرى انه لو قتل لربعة بالكلية  
س لان القريبين مندوب اليه قال الله تعالى يا ايها النبي حرص المؤمنين على القتال وهذا نوع تحريضه  
س جاز فهذا اولى دى

س لان حق الغنائم قد تأكد فيه بالاحراز  
س ولما يورث عنهم اذا مات واحد منهم بعد  
الاحراز وقبل القسمة

س اي لا يجوز ان ينقل بعد احراز الغنمة  
س دار الاسلام اذا دخلها الكفار للقتال  
الا من الخمس لانه لاحق للغنائم في الخمس  
س لانه ما خوذ بقوة الجيش فيكون غنمة لهم  
س لان حق الغنائم قد تأكد فيها بالاحراز

س لا ما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم استهم للفارس ثلاثة اسهم سها  
له وسهمين لفارسه وله ما روى انه  
صلى الله تعالى عليه وسلم اسهم للفارس  
سهمين سها له وسها لفارسه والعصم  
هي الرواية الاولى ج س

س لان القتال لا يتحقق الا على فرس واحد  
س لان الارهاب مضاف الى جنس الخيل في  
الكتاب قال الله تعالى ومن رباط الخيل زهبون  
به عدو الله وعدوه واسم الخيل يطلق  
على البراذين والعناق هـ  
س لانه يقاوت عليها ولا يصح للطلب والفر  
س لان الجاوة اقوى المهاد لان الارهاب  
بها يلحقهم ولهذا يحتاج الى شوك وجيش  
عظيم ولها يكون بالارهاب كما يكون  
بالقتل داما

س لانه متغول بخدمة سيده فيمنعه من  
الخروج الى الجهاد د  
س لانها عاجزان عن القتال ولهذا لا يلحقها  
فرص الخروج د

س قبل القسمة ومن مات من الغنائم في دار الحرب فلا حقه في القسمة  
س لانه لا ملك قبلا  
س ومن مات منهم بعد اخراجها الى دار الاسلام فنصيبه لورثته ولا بأس  
ان ينقل الامام في حال القتال ويخرج من النقل على القتال فيقول من قتل  
س اي مقتولا باعتبار ما يؤول اليه وهو قطعة من الجيش كربع مائة  
قبلا فله سلبه او يقول لسرية قد جعلت لكم الربع بعد الخمس ولا  
ينقل بعد احراز الغنمة الا من الخمس واذا الميجل للقتال فهو من جملة  
الغنمة والقاتل وغيره فيه سواء والسك ما على القول من ثياب وسلا  
س وعركه واذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يخرج ان يعطوا من الغنمة  
ولا يأكلوا منها ومن فضل معه علف او طعام رده الى الغنمة ويقسم  
الامام الغنمة فخرج اسمها ويقسم أربعة اخماسها بين الغنائم  
س اي انما يصح للفارس  
للفارس سها وللراجل سهم وقال للفارس ثلاثة اسهم ولا يسهم الا  
لفارس واحد والبراذين والعناق سواء ولا يسهم لراحلة ولا بغل  
س ومن دخل دار الحرب فارسا ففق قريبه استحق سهم فارس ومن دخل  
س اي ذلك  
زجلا فاشترى فرسا استحق سهم راجل ولا يسهم لمولود ولا امرأة  
س ههنا  
ولا ذمي ولا صبي ولكن يرضع لهم على حسب ابراه الامام واما الخمس  
س لانه ليس باهل للجهاد  
فيقسم على ثلاثة اسهم السهم لثلاثي وسهم للمساكين وسهم لانياء  
السبل يدخل فقراء ذوي القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع الى اغنياء  
س ههنا

س لان حق الغنائم قد تأكد فيها بالاحراز  
س لان الارهاب مضاف الى جنس الخيل في  
الكتاب قال الله تعالى ومن رباط الخيل زهبون  
به عدو الله وعدوه واسم الخيل يطلق  
على البراذين والعناق هـ  
س لانه يقاوت عليها ولا يصح للطلب والفر  
س لان الجاوة اقوى المهاد لان الارهاب  
بها يلحقهم ولهذا يحتاج الى شوك وجيش  
عظيم ولها يكون بالارهاب كما يكون  
بالقتل داما  
س لانه متغول بخدمة سيده فيمنعه من  
الخروج الى الجهاد د  
س لانها عاجزان عن القتال ولهذا لا يلحقها  
فرص الخروج د

س لا اي يعطى شيئا قليلا من اربعة الاخماس د  
س وما كين ذوي القربى يدخلون في سهم المساكين وقس عليه  
س لانه ان ايتام ذوي القربى يدخلون في سهم اليتامى  
س اي في الاصفاف الثلاثة دى من اليتامى الى  
س والمراد من ذوي بنى للطلب وبنى هاشم دون بنى نوفل وعبد شمس  
س اي فقراء ذوي القربى يقدمون على الاصفاف الثلاثة عناه  
س لانه انما يستحق بالفضل والحاجة دى  
س في قوله جل ذكره واعلموا انما غنمتم من شيء فان الله خمسة الآية دى





نك وهو من يملك ما دون الماشتين اولا يملك شيئا

١. أي من الوضع على الغنى الخ

ب. قتل ذلك عن حمرو عثمان وعلى رضي الله تعالى عنهم وهذا حديث مرسل ع

فمن لقوله تعالى من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية الاية ههنا

ك لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وضع الهجرة على الجوس هـ  
ك لان النبي عليه السلام نشأ بين أظهرهم والقرآن نزل بلغتهم فالعجز في حصرهم اظهر فلا يقبل منهم الا الاسلام والسيف  
ك لكفرهم بعد الهداية للاسلام مع كونهم مستحقين للقتل

لأنها وحيث يدافع القتل أوحت  
القتال وهو لا يقتل ولا يقاتل  
لعدم الأهلية

فلا يلزمهم اذا لم يجنطوا الناس لا قتل  
عليهم والاصل في ذلك ان الجزية لا سقط  
القتل فمن لا يجب عليه القتل لا توضع عليه  
الجزية

من لقوله عليه السلام ليس على مسلم جزية  
م وثن وهو الضم هداية

منه يعني اذا مرت على الذمى سنتان ونه  
تؤخذ فيها الجزية سقطت عن تلك العامين  
وتؤخذ منه جزية السنة التي هو فيها  
عند الامام روح دعي

لأنها عقوبة والمعقوبات إذا اجتمعت  
تداخلت الحدود <sup>في</sup>

لما اخرجته اليه من عن ابن عباس رضي الله  
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا  
خصاء في الاسلام ولا كنيسة والمروا على  
مضد خصاءه اي تزع خصيته

ای ما کانت قبل فتح الامام بلد تهم

لأن الابنية لا تبقى دائماً ولما اقرهم  
الامام فقد عهد اليهم الاعادة هـ

يُحَدِّدُ لَازِئَ السَّبِّ كُفْرَ كُفْرِهِ الْمُقَارِنَ لَهُ لَا يَمْنَعُهُ  
الطَّارِئُ لَا يَرْفَعُهُ هَذَا أَيْ لَمْ يَعْلَنْ أَمَّا إِذَا  
عَلَنْ بَشْتَمَهُ أَوْ اعْتَادَ فَالْحَقُّ أَنَّهُ يُقْتَلُ

علا فاذا انتقض عهد الذمة يقسم ماله  
بين ورثته وتبين منه زوجته الذمية  
يوان لم سلم

فلا نأمر بما يدفع عنه فقالنا التزام الحزبية  
فقبلها لا إذا وأها وهو باق فلا يتغير

دَامَاد  
فِيهَا اِي فَقْدَاتِي بِالْفِعْلِ الْحَسَنَةِ

لقتله مباح الدم

وَجَزِيَّةٌ يَبْتَدِئُهَا الْإِمَامُ وَضَعَهَا إِذَا غَلِبَ عَلَى الْبُخَارِ وَأَوْفَوْهُمْ عَلَى أَمَلِهِمْ  
فَيَضَعُ عَلَى الْغَنِيِّ الظَّاهِرِ الْغَنَى فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا  
يَأْخُذُ مِنْهُ فِي كُلِّ شَهْرٍ أَرْبَعَةَ دَرَاهِمَ وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ الْحَالِ أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ  
دِرْهَمًا فِي كُلِّ شَهْرٍ دَرَاهِمِينَ وَعَلَى الْفَقِيرِ الْمُتَعَمِّلِ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا فِي كُلِّ شَهْرٍ  
دَرْهَمًا وَتَوْضَعُ الْخِزْيَةُ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسِيِّ وَعِبْدَةُ الْأَوْثَانِ مِنْ  
الْحَيِّ مِائَتِي مِائَتِي الْعَرَبِ وَلَا عَلَى الْمُرْتَدِّينَ وَلَا  
جَزِيَّةٌ عَلَى امْرَأَةٍ وَلَا صَبِيٍّ وَلَا زَمَنِ وَلَا أَعْمَى وَلَا فَقِيرٍ غَيْرِ مُتَعَمِّلٍ وَلَا  
عَلَى الرُّهْبَانِ الَّذِينَ لَا يَخُاطُونَ النَّاسَ وَمَنْ أَسْلَمَ وَعَلَيْهِ خِزْيَةُ شَقَقْدَ  
عَنْهُ وَإِنْ اجْتَمَعَ الْكُوفَانُ تَدَاخَلَتْ الْخِزْيَتَانِ وَلَا يَجُوزُ أَحَادُثُ بَيْعَةٍ وَلَا  
كَنِيسَةٍ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَإِذَا انْهَدَمَتِ الْكُنَائِسُ وَالْبَيْعُ الْقَدِيمَةُ  
أَعَادُوهَا وَوُضِعَ أَهْلُ الذِّمَّةِ بِالْتِمِيزِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي زِيَّهِمْ وَمَرَكَبِهِمْ  
وَسُرُوحِهِمْ وَقَلَانِهِمْ وَلَا يَرُكَبُونَ الْخَيْلَ وَلَا يَتَحَلَّوْنَ السِّلَاحَ وَمَنْ  
مَنْعَ مِنْ إِدَاءِ الْخِزْيَةِ أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا أَوْ سَبَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَوْ  
زَنَى بِمُسْلِمَةٍ لَمْ يَنْقُضْ عَهْدَهُ وَلَا يَنْقُضُ الْعَهْدُ إِلَّا أَنْ يَلْحَقَ بِدَارِ الْحَرْبِ  
وَيُغْلِبُوا عَلَى مَوْضِعٍ فَيُحَارِبُوا وَإِذَا ارْتَدَّ الْمُسْلِمُ عَنِ الْإِسْلَامِ عُرِضَ عَلَيْهِ  
لِلْإِسْلَامِ فَإِنْ كَانَتْ لَهُ شَبَهَةٌ كُشِفَتْ لَهُ وَيُجْبَسُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ أَسْلِمَ وَالْأَمْرُ  
تَلْقَاهُ فَلَهُ قَاتِلٌ قَاتِلٌ عُرِضَ الْإِسْلَامُ عَلَيْهِ كَوَلَهُ ذَلِكَ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاتِلِ

علا وهو من اهل  
ما كان في دهرهم  
والا علما  
عليه السلام اذا  
سئل عن قاتل  
الزبير عليه السلام  
قال هو من اهل  
الزبير

۱۵ لقوله عليه الصلوة والسلام من بدل دينه فاقتلوه دَامَاد





هذا البغاة جمع الباغي هم المخارجون على الامام الحق بغير حق <sup>دأما</sup>  
هذا البغي في اللغة بمعنى الطلب ثم اشتهر في العرف في طلب الاجل من الجور والظلم  
ثم يعني يالهم عن سب خروجهم ان كان لا اجل ظله ازاله عنهم وان لم يكن خروجهم لذلك ولكنهم قالوا الحق معنا وادعوا التولية  
فيهم بغاة وللسلطان ان يقتلهم اذا كانت لهم شوكة وقوة ويجب على الناس ان يطيعوا السلطان ويقابلوهم معه لقوله تعالى  
فقاتلوا التي بغي حتى ثلث الى امر الله اي حتى ترجع عن البغي الى كتاب الله والصلح الذي احرراه به والبغي هو الاستطالة والعدوان  
عن الحق وعن ما عليه جماعة المسلمين <sup>جوهرة</sup>  
هذا اختيار القدرى وذكر الامام خوارزمي انه اذا نجا يجوز ان يبدأ بقتلهم اذا تعسكروا واجتمعوا لانه اذا انتظر  
حقيقة قتالهم ربما لا يمكنه الدفع <sup>جوهرة</sup>

هذا فان قتل المسلم ابتداء لا يجوز <sup>د</sup>

هذا لان جرحهم يحتمل ان يبرأ فيعود الى القتال وكذا من ولي منهم <sup>دأما</sup>  
في انه يحتمل ان يعود الى القتال  
بالالتحاق بغية البغاة

هذا لان شرفهم منه فبغوه فلا قتل لكونهم مسلمين <sup>د</sup>

هذا اي ولا يقسم ما لهم للفرقة بل يحبس ما لهم حتى يتوبوا فيرد عليهم <sup>د</sup>

هذا لانهم مسلمون والاسلام يعصم النفس والمال <sup>د</sup>

هذا لان عليا رضي الله عنه قسم السلاح فيما بين اصحابه بالبصرة وكانت قسمته للحاجة لا للتمليك <sup>هذه</sup>

هذا لان ولاية الاخذ له باعتبار الجاية ولم يحبسهم <sup>هذه</sup> عن يتعدى عليهم

هذا والمحظرة لغة المنع والمحبس وشرعا منع من استعماله شرعا والايادة عند المحظر والمباح ما ايجز للمكلفين فعله وتركه بلا استحقاق ثواب ولا عقاب <sup>د</sup>

هذا لان النبي عليه السلام نهى عن لبس الحرير والديباغ وقال اما يلبسه من لا خلاق له في الآخرة واما حل للنساء بحديث آخر وهو ما رواه ابن ابي شيبة والطبراني عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم وفي احد يديه ثوب من حرير وفي الاخرى ذهب فقال ان هذين محروران ذكروا مني حل لا فائدهم <sup>د</sup>

هذا لانه كان على سباط عبد الله بن عباس رضي الله عنهما مرفقة حرير <sup>د</sup>

(باب البغيات) وما اذا تغلب قوم من المسلمين على بلد وخرجوا عن طاعة الامام دعاهم الى العودة الى الجماعة وكشف عن شبهتهم ولا يبدؤهم بالقتال حتى يبدؤوا قالهم حتى يفرق جمعهم فان كانوا على فئة اجبر على جرحهم واتبع مواليهم وان لم يكن لهم فئة لم يجز على جرحهم ولم يتبع مواليهم ولا شئهم ذرية ولا يشتم لهم مال ولا لباس ان يقالوا بسلامهم ان اخراج المسلمين اليه فيحبس الامام مواليهم ولا يرددها عليهم ولا يقسمها حتى يتوبوا فيرددها عليهم وما جباها اهل البغى في البلاد التي غلبوا عليها من الخراج والعشيرة ياخذها الامام ثانيا فان كانوا صرغوه في حقها اخرجهم من اخذ منهم وان لم يكونوا صرغوه في حقها فحق اهلها فيما بينهم وبين الله تعالى ان يعيدوا ذلك وكان المحظور والايادة لا يجز للرجال لبس الحرير ويجز للنساء ولا لباس توسده عندا في حيفة وقال ابو يوسف ومحمد يكره توسده ولا لباس بلبس الديباغ في الحرب عندهما ويكره عندا في حيفة ولا لباس لبس الخمر اذا كان سبلا ابرسما ولبس الحرير او حريرا لا يجوز للرجال الخمر بالذهب والفضة الا الحاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة ويجوز للنساء الخمر بالذهب والفضة ويكره ان يلبس الصبي الذهب والحرير ولا يجوز الاكل والشرب والادهان والتطيب في اية الذهب والفضة للرجال والنساء ولا لباس استعماله

هذا لان جرحهم يحتمل ان يبرأ فيعود الى القتال وكذا من ولي منهم في انه يحتمل ان يعود الى القتال بالالتحاق بغية البغاة اي سر البغاة اي بدو البغاة اي بدو البغاة

هذا لما رواه ابن سعد عن اسماعيل بن مسلم عن الحسن قال كان المسلمون يلبسون الحرير في الحرب <sup>د</sup>  
هذا لاطلاق النصوص الواردة في النهي عن لبس الحرير <sup>د</sup>  
هذا لما جاء من الآثار في اباحة ذلك <sup>د</sup>  
هذا لان التحريم لما ثبت في حق الذكور وحرم اللبس حرما الالباس كالحرم لما حرمت شربه حرما سفه <sup>هذه</sup>  
هذا لقوله عليه الصلوة والسلام فمن شرب منه انا مجرم في بطنه نار جهنم قبل مجرم بمعنى يلبس فيكون نار جهنم مفعولا  
قبل بمعنى يصوت من جرح الجمل اذا ازداد صوتا في شجره فيكون نار فاعلا فثبت ذلك في الاكل والشرب فكذلك في التطيب وغيره  
لانه مثله في الاستعمال ويستوى الرجال والنساء لاطلاق الحديث <sup>دأما</sup>

له معناه بشرط اتقاء موضع الفضة بان لا يكون الفضة في موضع الفم عند الاكل والشرب مثلا  
بل لان ذلك تابع ولا معتبر بالتواضع فلا يكره كالجمجمة الكفوفه بالحجر  
هذا عند المتقدمين واما عند المتأخرين فياثر لاجل الضرورة

له لقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه جرد واللباس حلف <sup>داماد</sup>  
له او المراد به النقطة مع اظهار الاعراب على ظاهره اذ في الاكل كالتواضع النقطة على الخط م س ح  
له لما صح ان النبي عليه السلام ركب البغلة فلو كان هذا الفعل حراما لما ركبها لما فيه من فتح ياه <sup>هنا</sup>  
له بان قال العبد او الصبي هذه هدية اهداها سيدى او ابى يجوز ان يأخذها لان الهدايا تبعت عادة على يدى هؤلاء <sup>هنا</sup>  
له بان قال العبد او الصبي الميزان اذن لى مولاي او لولى فى البيع والشراء يجوز لمن سمع ويرى معاملته مع الغير ان يبيع ويشترى  
منه ولا يؤدى الى المحرج فى استحضار الشهود  
الى مواضع العقود <sup>داماد</sup>

له لكثرة وجودها فيما بين اجناس الناس  
له بشرطنا بشرطنا ان يؤدى الى المحرج فيقبل  
فقلنا الواحد منها عدلا كان او فاسقا كما في كان  
او مسلما عبدا كان او حرا ذكر كان او انثى  
دفع المحرج <sup>هنا</sup>  
له كما يخرج عن مخاسنة الماء فيقسم اذا خسر  
بها مسلم عدلا ولو كان انثى او عبلا حرة  
له بعد كثرة وقوعها حسب وقوع المعاملات  
فجاز ان يشترط فيها زيادة شرط فلا يقبلها  
الا قول السلم العدل لان الفاسق منهم <sup>هنا</sup>  
له لان ابداء الوجه والكف يلزمها بالضرورة  
للاخذ والاعطاء <sup>د</sup>

آية الزناج والبلور والعقيق ويجوز الشرب من الاتاء المفضض عند  
الى خيفة والركوب على السرج المفضض والجلوس على السرير المفضض  
ويكره التعشير والمصنف والتقطع ولا بأس بتجليه المصنف ونقصه <sup>هنا</sup>  
له في تركه التعشير والمصنف والتقطع ولا بأس بتجليه المصنف ونقصه <sup>هنا</sup>  
له وزخرفته بماء الذهب ويكره استعماله المفضض ولا بأس بنقصه البها <sup>هنا</sup>  
له واتراو لمخير على الخيل ويجوز ان يقبل في الهدية والاذن قول الصبي  
والعبد ويقبل في المعاملات قول الفاسق ولا يقبل في اجار بالديانات  
الا العدل ولا يجوز ان ينظر الرجل من الاجنبية الا الى وجهها وكفيها وان

له بانه يعنى عند اداء الشهادة لا عند تحملها لان  
وجود من لا يشترى عند الفعل ليس بمعدوم  
بمخلاف من يؤدى بها لان الاداء ضرورى <sup>هنا</sup>  
له لا يفتى على القاضى  
له لانها مضطر ان اليه في اقامة الشهادة  
والحكم عليها كما يجوز له النظر الى العورة  
لاقامة الشهادة على الزنا <sup>هنا</sup>  
له لما رواه الدارقطني بسند ضعيف عن  
ابى ايوب رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم من السرة الى الركبة عورة  
له لاستواء الرجل والمرأة في النظر الى ما  
ليس بعورة كالثياب والدواب <sup>هنا</sup>

كان لا يأم من الشهوة لا ينظر الى وجهها الا الحاجة ويجوز للقاضي اذا اراد  
ان يحكم عليها والشهادة اذا اراد الشهادة عليها النظر الى وجهها وان  
خاف ان تشتم ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع المرض منها وينظر  
الرجل من الرجل الى جميع بدنه الا ما بين سترته الى ركبته ويجوز للمرأة ان  
تنظر من الرجل الى ما ينظر الرجل اليه منه وتنظر المرأة من المرأة الى ما  
يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل وينظر الرجل من امته التي تحمل له و  
زوجته الى فرجها ونظر الرجل من ذوات محارمه الى الوجه والرأس والصدر  
والساقين والعصدين ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا بأس ان يمس ما  
جاز ان ينظر اليه منها وينظر الرجل من مملوكه غيره الى ما يجوز ان ينظر  
اليه من ذوات محارمه ولا بأس ان يمس ذلك اذا اراد الشراء وان خاف

له لوجود المحاسنة وانعدام الشهوة غالبا  
كما في نظر الرجل الى الرجل <sup>هنا</sup>  
له لقوله عليه الصلوة والسلام غرضهم  
الا عن زوجتك وامتك <sup>داماد</sup>  
له اعلى الساعدين وجد الساعد من المرفق  
الى الكف <sup>هنا</sup>

منه بان قال العبد او الصبي الميزان اذن لى مولاي او لولى فى البيع والشراء يجوز لمن سمع ويرى معاملته مع الغير ان يبيع ويشترى منه ولا يؤدى الى المحرج فى استحضار الشهود الى مواضع العقود

له لقوله تعالى ولا يبدن من زينتهن الا ليعولتهن اذ المراد بالزينة مواضع الزينة بطريق حذف المضاف وقامة  
المضاف اليه مقامه لان الرأس موضع التاج والشعر موضع العقاص وتفصيله في داماد

له لتحقيق الحاجة الى ذلك بالاركاب والازال في المسافة والمخالطة <sup>داماد</sup>

له لانها تخرج لمواضع مولاهما وتخدمها ضيافه وهى في ثياب مهنتها فصار حالها خارج البيت في حق الاجانب  
كحال المرأة داخله في حق محارمها الاقارب <sup>هنا</sup> في جواز النظر الى ما يجوز النظر اليه

مَدَّ لَانَهُ فَلَ غَيْرِ مُحَرَّمٍ وَلَا زَوْجٍ وَالشَّهْوَةُ مُتَحَقِّقَةٌ بِجَوَازِ النِّكَاحِ فِي الْجُمْلَةِ هـ

فَإِذَا قَرَّبَ إِلَى الْأَنْزَالِ أَخْرَجَ وَلَمْ يَنْزِلْ فِي الْفَرْجِ

بمعنى المجلس والمراد مجلس الاقوات متربصا للقاء تسج هـ اذا اشترى قوت ذلك البلد وحسبه بخلاف ما اذا اشترى مزيدا  
آخر كما سيذكر ج ب لا لانه خالص لم يتعلق به حق العامة الا ترى ان له ان لا يوزع فكذلك له ان يبيع هـ هـ هـ

ك لعد مرتعلق حق اهل بلد بطعامه بلدا آخر داماد

لأن المعصية لا تقام بعينه بل بعد تغييره بخلاف سحر السلاح في أيام الفتنة لأن المعصية تقوم بعينه

من الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت ثم من وهي في الاصل اسم بمعنى المهدر ثم سمي الموصى به وصية  
ولا هنا تنوع بمقتضى الهبة والتبرعات ليست بواجبة في

فكذلك قوله عليه السلام ان الله تعالى اعطى كل ذي حق حقه الا لأوصية للوارث رواه

ابوداود و الترمذی ع

فذلك لان حق الورثة يتعلق بماله لا بتقاديب

زواله اليهم وهو استغاثه عن المال للث  
الشع خذاه فحة الاغاث بقدر الثالث

الشرع جوده في حق الاجانب بعد الثالث  
المتاخر في تقصده في الاعمال الصالحة

ليست اذ لك تفصيله في الاعمال الصالحة

نقد لما قال الامام محمد رحمه الله في الاصل بلغنا

عن علي رضي الله عنه انه لم يجعل للقاء كل ميرة

عليه السلام وآلته الطيبين الطاهرين

ثُمَّ قِيلَ لَهُ إِنَّهُ مَوْتٌ مُبْتَلٍ وَخَلَّى مُكَلِّمًا إِلَى آلِهِ فَطَحَّ بِطَنَ غَدَاةٍ وَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ شَرِّ ذَلَّةٍ لَّالِئَةٍ خَلَّتْ خُبْرًا وَمَا جَدُّكَ عَلَيْهِمْ يُبَيِّنُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ

ثم قسله او اوصى له بعلاجيچ وهذا اذا كان  
ثمه وارث والاصت

بسمه واریت و الا صحت طرح  
 ۱۳۰۰ اکتوبر ۱۳۰۰ شمس

سلا می لقابل موروته فانه سببی حرمانه فی  
کتاب الفرائض

كتاب الفرائض  
على قول الإمام أحمد بن حنبل

سلا والاول لهوله نجا لا يهيم الله عن الدين  
لم تقا تلح في الدين الالة والثاقل لانهم يعتقد

لذمة ساو والمسكين في المعاملات ولهننا جان

لدمه سا وواستلین فی معامات و نهیاج  
لتبرع من الجانیین فی حالة الحیوة فکذا بعد

المسلمات ههنا

مثلاً لان اوان ثبوت حكمها بعد موت الموصي

[illegible]

فقد كما اذا قال لامرأته انت طالق عدا على درهم

فان ردها و قبولها باطل قبل انعقد

ان يشهد في الخصي في النظر الى الاجبية كالغسل ولا يجوز للملوك  
بالضرورة  
ان ينظر من سيده الا الى ما يجوز للاجنبي ان ينظر اليه منها ويعزل  
عن امته بغير اذنها ولا يعزل عن زوجته الا باذنها ويكره الاحتكار  
في اقوات الادميين والبهائم اذا كان ذلك في بلد يصير الاحتكار باهله  
ومن اختكر علة ضيعته او ما جلبه من بلد آخر فليس محكوما ولا ينبغي  
للسلطان ان يسعر على الناس ويكره بيع السراج في ايام القسنة ولا  
باس بيع العصير ممن يعلم انه يتخذ حراما كتاب الوصايا باب الوصية  
غير واجبة وهي مستحبة ولا يجوز الوصية لو ارث الا ان يجزئها  
الورثة ولا تجوز الوصية بما زاد على الثلث ولا للقاتل ويجوز ان  
يوصي السليم للكافر والكافر للسليم وقبول الوصية بعد الموت فان  
قبلها الموصي له في حال الحياة اوردتها فذلك باطل ويستحب ان يوصي  
الانسان بدينه والثلث واذا اوصى الى رجل فقبل الوصية في وجه الموصي  
وردها في غير وجهه فليس برده وان ردها في وجهه فهو رد الموصي به  
بملكه بالقبول الا في مسئلة وهي ان يموت الموصي ثم يموت الموصي له  
قبل القبول فدخل الموصي في ملك ورثته ومن اوصى الى عبد او كافر  
او فاسق اخرجهم القاضى من الوصية ونصب غيره ومن اوصى الى عبد  
نفسه وفي الورثة بكار لم نصح الوصية ومن اوصى الى من تجه عن القبا

في السقيص هذه القرابة بتوفير المال عليها  
خلافاً استكمال الثلث لأنه استيفاء تمام

حقه فلا صلة ولا منة جوهره

مجلسه در جلسه و در جلسه

١٨ لان الموصيات معتمدا عليه فلو صح رده

في غير وجهه سواء كان في حياته او بعد مماته

صار مغروراً من جمته فلا اعتبار لوده في

غیبتہ و بقی وصیایا کان د

١٩٧٩

ملك لان الوصيه اثبات ملك جديد ولا  
ملك احد اثبات الملك لغوه ولا اختار

يملك احد اثبات الملك لغيره بلا تحيد  
داماد

ان يشهد في الخصي في النظر الى الاجبية كالغسل ولا يجوز للملوك  
بالضرورة  
ان ينظر من سيده الا الى ما يجوز للاجنبي ان ينظر اليه منها ويعزل  
عن امته بغير اذنها ولا يعزل عن زوجته الا باذنها ويكره الاحتكار  
في اقوات الادميين والبهائم اذا كان ذلك في بلد يصير الاحتكار باهله  
ومن اختكر علة ضيعته او ما جلبه من بلد آخر فليس محكوما ولا ينبغي  
للسلطان ان يسعر على الناس ويكره بيع السراج في ايام القسنة ولا  
باس بيع العصير ممن يعلم انه يتخذ حراما كتاب الوصايا باب الوصية  
غير واجبة وهي مستحبة ولا يجوز الوصية لو ارث الا ان يجزئها  
الورثة ولا تجوز الوصية بما زاد على الثلث ولا للقاتل ويجوز ان  
يوصي السليم للكافر والكافر للسليم وقبول الوصية بعد الموت فان  
قبلها الموصي له في حال الحياة اوردتها فذلك باطل ويستحب ان يوصي  
الانسان بدينه والثلث واذا اوصى الى رجل فقبل الوصية في وجه الموصي  
وردها في غير وجهه فليس برده وان ردها في وجهه فهو رد الموصي به  
بملكه بالقبول الا في مسئلة وهي ان يموت الموصي ثم يموت الموصي له  
قبل القبول فدخل الموصي في ملك ورثته ومن اوصى الى عبد او كافر  
او فاسق اخرجهم القاضى من الوصية ونصب غيرهم ومن اوصى الى عبد  
نفسه وفي الورثة بكار لم نصح الوصية ومن اوصى الى من تجه عن القبا

عنه لا بد فيسبيل  
الى العصب  
عنه لا بد في  
صحة لان عدم الحمار  
كان بمفهوم  
ما جان انظم  
على اي الدعوى  
في حال  
عليه فان الدعوى  
في حال  
من غير قول

من لأن الوصية من جانب الموصي وقد تمت بموته مما لا يلحقه الفسخ من جهة وإنما يتوقف الحق الموصى له فإذا مات دخل في ملكه كما في البيع المشروط فيه الخيار للبشرى<sup>١</sup> والبائع ثم مات من له الخيار قبل الاجازة<sup>٢</sup>

فلما انما للنظر لان العبد مملوك المنافع والكافر معاداة الدينية باعثة على ترك النظر والفاسق منهم بالخيانة

٢٢ لان الكبير ان ينع العبد من التصرف او يبيع نصيبه فيمنعه المشتري عن التصرف فيعجز عن الوفاء بمقتضى الوصاية د



لأن في الضم رعاية المحققين حق الموصي وحق الورثة لأن تكميل النظر يحصل به لأن النظر يتم بأعانة غيره <sup>دأما</sup>  
لأن الولاية تثبت بالتفويض فترجي وصف التفويض وهو وصف الاجتماع اذ هو شرط مفيد <sup>هنا</sup>  
فانه لا يثبت على الولاية وربما يكون احدها غائبا في اشتراط اجتماعهما فسادا للميث الوريثية لوفعله عند الضرورة جيرانه جاز  
لكن لا يثبت على الولاية فانه يملكه لذلك وصاحب الدين اذا ظهر بجنس حقه فكان من باب الاعانة <sup>د</sup>  
لأن الاجتماع فيها مفيد ولو لم يكن بها احد الوكيلين <sup>هنا</sup>  
على انهما لو تكملا حال المحضومة معا ربما لم يضر القاضى دعواهما لاختلاف كلام احدهما بالآخر <sup>د</sup>  
لكن لتساويهما في سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق والثالث يعنى عن حقهما فيكون بينهما <sup>د</sup>  
لأن كل واحد منهما يستحق بسبب صحيح شرعا وصاق الثلث عن حقهما اذ لا مزيد للوصية على الثلث فيقسم على قدر حقهما بان يجعل

الثلث ثلاثة اسهم ساهم لصاحب السدس  
وساهم لصاحب الثلث <sup>دأما</sup>  
لأن الموصي قد قصد شيئين الاستحقاق  
والتميز والامتنع الاستحقاق بحق الورثة ولا  
ماغ من التفضيل فيثبت <sup>هنا</sup>  
لأن الوصية بأكثر من الثلث اذا لم يضرها الورثة  
تكون باطلة فكان وصى بالثلث لكل واحد  
فينصف الثلث بينهما <sup>دأما</sup>  
لأن وجه فرق الامار رحمه الله بين هذه الصورة  
وبين غيرها ان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد  
على الثلث صريحا كالنصف والثلثين ونحوهما  
والشرع يبطل الوصية في الزائد يكون ذكره لغوا  
فلا يصير في حق الضرب بخلاف ما اذا لم تكن مقدرة  
حيث لا يكون في العبارة ما يكون مطلوباً للوصية  
كما اذا وصى بخمسين درهما وانفق ان ماله ثمانية  
درهم فان الوصية غير باطلة بالكلية لا مكانة  
يظهر له مال فوق المائة واذا لم تكن باطلة بالكلية  
تكون معتبرة في حق الضرب <sup>د</sup>  
عنه فلو كان هذا كسراً الوصايا على قول اخيه  
وجب ان لا يضرب الموصى له بما زاد على الثلث

بالوصية ضم اليه القاضى غيره ومن اوصى الى اثنين لم يجز لاحدهما ان يصير  
عندنا في حصة ومحمد دون صاحبه الا في شراء كفن الميت وتجهيزه  
وطعام الصغار وكسوتهم ورد ودعوى بعينه وقضاء دين عليه  
وتفويض وصية بعينه واعتق عبد بعينه والخصومة في حقوق الميت  
ومن اوصى لرجل ثلث ماله ولاخر ثلث ماله فلم يجز الورثة <sup>د</sup>  
بينهما نصفان وان اوصى لاحدهما بالثلث والاخر بالسدس فالثلث  
بينهما ثلثا وان اوصى لاحدهما بجميع ماله والاخر بثلث ماله فلم يجز الورثة  
فالثلث بينهما على اربعة اسهم عندنا يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة <sup>د</sup>  
بينهما نصفان ولا يضرب ابو حنيفة للموصى له بما زاد على الثلث الا في  
الحياة والسعاية والدراهم المرسله ومن اوصى عليه دين يمحيط  
بماله لم يجز الوصية الا ان يبرئ الغرماء من الدين ومن اوصى نصيب  
ابنه فالوصية باطلة وان اوصى بمثل نصيبه جاز فان كان له اثنان  
فلموصى له الثلث ومن اعتق عبدا في خرضه او باع وجاني او وهب  
فذلك كله وصية يعتبر من الثلث ويضرب به مع اصحاب الوصايا  
فان جاني ثم اعتق فالجناية او لمعتق في حصة وان اعتق ثم  
جاني فيها اسواء وقال ابو يوسف ومحمد العتق اولى في المستثنين ومن  
اوصى بسهم من ماله فله اخس سهام الورثة الا ان ينقص من السدس

لأن الولاية تثبت بالتفويض فترجي وصف التفويض وهو وصف الاجتماع اذ هو شرط مفيد فانه لا يثبت على الولاية وربما يكون احدها غائبا في اشتراط اجتماعهما فسادا للميث الوريثية لوفعله عند الضرورة جيرانه جاز لكن لا يثبت على الولاية فانه يملكه لذلك وصاحب الدين اذا ظهر بجنس حقه فكان من باب الاعانة لأن الاجتماع فيها مفيد ولو لم يكن بها احد الوكيلين على انهما لو تكملا حال المحضومة معا ربما لم يضر القاضى دعواهما لاختلاف كلام احدهما بالآخر لأن كل واحد منهما يستحق بسبب صحيح شرعا وصاق الثلث عن حقهما اذ لا مزيد للوصية على الثلث فيقسم على قدر حقهما بان يجعل الثلث ثلاثة اسهم ساهم لصاحب السدس وساهم لصاحب الثلث لأن الموصي قد قصد شيئين الاستحقاق والتميز والامتنع الاستحقاق بحق الورثة ولا ماغ من التفضيل فيثبت لأن الوصية بأكثر من الثلث اذا لم يضرها الورثة تكون باطلة فكان وصى بالثلث لكل واحد فينصف الثلث بينهما لأن وجه فرق الامار رحمه الله بين هذه الصورة وبين غيرها ان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث صريحا كالنصف والثلثين ونحوهما والشرع يبطل الوصية في الزائد يكون ذكره لغوا فلا يصير في حق الضرب بخلاف ما اذا لم تكن مقدرة حيث لا يكون في العبارة ما يكون مطلوباً للوصية كما اذا وصى بخمسين درهما وانفق ان ماله ثمانية درهم فان الوصية غير باطلة بالكلية لا مكانة يظهر له مال فوق المائة واذا لم تكن باطلة بالكلية تكون معتبرة في حق الضرب عنه فلو كان هذا كسراً الوصايا على قول اخيه وجب ان لا يضرب الموصى له بما زاد على الثلث ملك اي المطلقة عن التتيد بنصف او ثلث او غيرها وسورة الحياة ان يكون لرجل عبدان فبته احدهما ثلثون والاخر ستون ولا مال له سواهما فواضح ان يباع الاول من زيد بعشرين والى الثاني من عمرو بعشرين فالوصية في حق زيد بعشرين وفي حق عمرو باربعين فيقسم الثلث بينهما اثلاثا فباع الاول من زيد بعشرين والعشر وصية له ويبيع الثاني من عمرو باربعين والعشرون وصية له فباخذ عمرو من الثلث بقدر وصية وكان كانت زائدة على الثلث وسورة السعاية ان يوصى بعتق عبدتين له فبعتهم ما ذكر ولا مال سواهما فيعتق من الاول ثلثه بعشرة ويسعى بعشرين ويعتق من الثاني ثلثه بعشرين ويسعى باربعين وصورة المرسله ان يوصى لزيد بعشرين ولعمرو باربعين وهما ثلثا ماله فالثلث بينهما اثلاثا لزيد عشرة ولعمرو عشرة اتفاقا

وبنصف مع ابن واحد اذ اجاز الزيادة والا فالثلث <sup>د</sup>  
لانها ايجاب بعد الموت وهذا متخير غير مضاف واعتباره من اثلث لمتعلق حق الورثة  
لأنه يثبت على الولاية فانه يملكه لذلك وصاحب الدين اذا ظهر بجنس حقه فكان من باب الاعانة لأن الاجتماع فيها مفيد ولو لم يكن بها احد الوكيلين على انهما لو تكملا حال المحضومة معا ربما لم يضر القاضى دعواهما لاختلاف كلام احدهما بالآخر لأن كل واحد منهما يستحق بسبب صحيح شرعا وصاق الثلث عن حقهما اذ لا مزيد للوصية على الثلث فيقسم على قدر حقهما بان يجعل الثلث ثلاثة اسهم ساهم لصاحب السدس وساهم لصاحب الثلث لأن الموصي قد قصد شيئين الاستحقاق والتميز والامتنع الاستحقاق بحق الورثة ولا ماغ من التفضيل فيثبت لأن الوصية بأكثر من الثلث اذا لم يضرها الورثة تكون باطلة فكان وصى بالثلث لكل واحد فينصف الثلث بينهما لأن وجه فرق الامار رحمه الله بين هذه الصورة وبين غيرها ان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث صريحا كالنصف والثلثين ونحوهما والشرع يبطل الوصية في الزائد يكون ذكره لغوا فلا يصير في حق الضرب بخلاف ما اذا لم تكن مقدرة حيث لا يكون في العبارة ما يكون مطلوباً للوصية كما اذا وصى بخمسين درهما وانفق ان ماله ثمانية درهم فان الوصية غير باطلة بالكلية لا مكانة يظهر له مال فوق المائة واذا لم تكن باطلة بالكلية تكون معتبرة في حق الضرب عنه فلو كان هذا كسراً الوصايا على قول اخيه وجب ان لا يضرب الموصى له بما زاد على الثلث ملك اي المطلقة عن التتيد بنصف او ثلث او غيرها وسورة الحياة ان يكون لرجل عبدان فبته احدهما ثلثون والاخر ستون ولا مال له سواهما فواضح ان يباع الاول من زيد بعشرين والى الثاني من عمرو بعشرين فالوصية في حق زيد بعشرين وفي حق عمرو باربعين فيقسم الثلث بينهما اثلاثا فباع الاول من زيد بعشرين والعشر وصية له ويبيع الثاني من عمرو باربعين والعشرون وصية له فباخذ عمرو من الثلث بقدر وصية وكان كانت زائدة على الثلث وسورة السعاية ان يوصى بعتق عبدتين له فبعتهم ما ذكر ولا مال سواهما فيعتق من الاول ثلثه بعشرة ويسعى بعشرين ويعتق من الثاني ثلثه بعشرين ويسعى باربعين وصورة المرسله ان يوصى لزيد بعشرين ولعمرو باربعين وهما ثلثا ماله فالثلث بينهما اثلاثا لزيد عشرة ولعمرو عشرة اتفاقا



مد اى من الثلث الباقي بعد هلاك الثلثين يخرج من ثلث بقية مال الموصى <sup>على</sup>  
 مد بان كانت ثلاثة مثله فهلك منها اثنان وبقي واحد فله ذلك الباقي بتمامه لانه في الجنس الواحد يجمع حق الموصى في الباقي  
 تقديره بالوصية على ميراث ولانه لو لم يهلك شيء فللقاضي ان يجعل هذا الباقي له <sup>ابن عابد بن ملخصا</sup>  
 مد يعني فيما اذالم تكن من جنس واحد بل كانت متفاوتة  
 مد بان كادله ثلاثة آلاف درهم وهي نقد او عين قيمتها ثلاثة آلاف درهم فيدفع له الالف لانه امكن ايضا ان كل مستحق الى حقه بلا جفس فيسار فيه  
 مد الالف من ثلث العين بان كان النقد ايضا الفا والعين قيمتها الف مثلا

مد لان الموصى له شريك الوارث فلو حصصناه  
 بالعين لخصنا في حق الورثة لان للعين  
 حزية على الدين <sup>داماد</sup>

مد لانها استتلاف من وجه لانه يجعله خليفة  
 في بعض ماله والجنين يصلح خليفة في الارث  
 فكذا في الوصية <sup>اس</sup>

مد كقوله في حمل جاريته المنكوحه للغير  
 اوصيت بحمل جاريتي لفلان <sup>سح</sup>

مد لانه يجري فيه الارث فتجري فيه  
 الوصية ايضا لانها اخته <sup>ابن</sup>

مد فان وصية وصية الحمل موقوفه على وجوده  
 وانما يتعين وجوده اذا ولد في هذه المدة <sup>دور</sup>

مد لان اسم الجارية لا يتناول الحمل لفظا  
 ولكنه يستحق بالاطلاق تبعا فاذا افرد الامر  
 بالوصية صح افرادها <sup>ههنا</sup>

مد ولو ولدت بعد موت الموصى وقبول الموصى  
 فهو للموصى له لانه نماء ملكه <sup>سح</sup>

مد لان الام دخلت في الوصية اصاله والولد  
 حين كان متصلا بالام فاذا ولدت قبل القسمة  
 والتركة قبلها مبقاة على ملك الميت حتى يقضى  
 بهاد يونه دخل في الوصية فيكون للموصى له <sup>ههنا</sup>

مد فاذا كان له ستمائة درهم وامة تساو  
 ثلثمائة فولدت ولدا يساو ثلثمائة قبل  
 القسمة فلولي له الام وثلث الولد عنده  
 وعنده ماله ثلثا كل واحد منهما <sup>ان كالا</sup>

مد لان الولد دخل في الوصية تبعا حال اتصاله  
 بها فلا يخرج عن الوصية بالانفصال فتقتل  
 الوصية فيها على النسوة من غير تقدير في  
 الاخذ من الام <sup>داماد</sup>

مد لان الام اصل والولد فرع والتبع لا يبرأ  
 الاصل ولا يجوز تفقذ الاصل بالتبع وفي  
 جعل الولد شريكا معها تفقذ الوصية بالام  
 فلا يجوز <sup>سح</sup>

مد لان المناقح يجوز تملكها بعوض وبغير عوض كالاجارة والاعارة فكذلك بالوصية ويكون الموصى به محبوبا على مالك  
 الميت في حق الموصى له في الثلث لا تراحمه الورثة <sup>ههنا</sup>

مد لان حق الموصى في الثلث وحقهم في الثلثين كما في الوصية بالعين ولا يمكن قسمة العبد اجزاء لانه مما لا يصح القسمة فصرنا الى المماثلة  
 مد لان الموصى واجب الحق للموصى له ليستوفي المنافع على حكم ملكه فلما انتقل الى وارث الموصى له استخفها من ذلك الموصى من غير  
 مرضاته وذلك لا يجوز <sup>ههنا</sup>

مد لانها تملك مصفا الى ما بعد الموت وملك الموصى ثابت في الحال فلا يقهر بملك الموصى له بعد موته

من ثلث ما بقي من ماله فله جميع ما بقي وان اوصى بثلث ثيابه فهلك  
 ثلثها وبقي ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق الا  
 ثلث ما بقي من الثياب ومن اوصى لرجل بالف درهم وله عين قد ين  
 فان خرج الالف من ثلث العين دفعت الى الموصى له وان لم يخرج دفع  
 اليه ثلث العين وكلما خرج شيء من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفي  
 الالف ويجوز الوصية للحل وبالحل اذا وضع لافل من ستة اشهر  
 من يوم الوصية ومن اوصى لرجل بجارية الاحلها صح الوصية والاند  
 ومن اوصى لرجل بجارية فولدت بعد موت الموصى قبل ان يقبل الموصى له  
 ولدا ثم قبل وهما من جحان وان لم يخرج من الثلث ضربا بالثلث واخذ  
 ما يخصه منهما جميعا في قول ابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة ياخذ  
 ذلك من الام فان فضل شيء اخذته من الولد ويجوز الوصية بخدمة  
 عبده وسكنى داره سنين معلومة ويجوز بذلك اذا فان خرجت  
 رقبة العبد من الثلث سلم اليه للخدمة وان كان لا مال له غيره خدمه  
 الورثة يؤمن وللموصى له يوما فان مات الموصى له عاد الى الورثة وان  
 مات الموصى له في حياة الموصى بطلت الوصية واذا اوصى لولد فلان  
 فالوصية بينهم الذكر والانثى فيه سواء ومن اوصى لورثة فلان فالوصية  
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن اوصى لزيد وعمر وثلث ماله فاذا عمر

اي الموصى له  
 اي الموصى له  
 اي الموصى له

من الباب الثاني  
 والاول  
 من الباب الثاني  
 من الباب الثاني











ص	م	س	د	س	د
۱۲	۱۷	۲۸	۲۸	۲۸	۲۸
۱۷	۱۷	۲۸	۲۸	۲۸	۲۸

۱۸	۲۳	۱۹	۲۴	۲۰	۲۵
۳	۴	۵	۶	۷	۸
۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴
۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰
۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶
۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲

۴	مصفوفه	۵	کلی	۶	مسئله
۲	احتمال	۱	احتمال	۳	مسئله
۹	تقریب	۸	تقریب	۷	مسئله

۳۲	۲۸	۲۲	۱۷
روحه	احسان	سعد	مسلم
۲	۱	۱	۱
۲	۱	۱	۱
۲	۱	۱	۱

۳۲	۸۵	۱۲	
۲۰	۲۸	۲۳	۱۲
	۲	۲	۱۵

۱. فصل زوج  
اختیار الالب  
مصله  
عقوله

٢	مجلس	مجلس	مجلس
٢	١	١	١
٢	١	١	١

روح احوين لام  
كسفا حيله  
احوين لام عتوله

## ..گزوجه ورام

[illegible]

فیض موعودہ بالنت

مسئلہ	۲۳	۱۴
۴	سیدہ اخترہ	روعد
۲	۱۱ اوس	۲
۸	۲۶	
	۱	

قسمه صحیحہ ولاموافقتہ بینہما ۛ

طفاى عدد رؤس من انكسر عليهم السهام

والثالث وهي لا تنقسم عليهم لكن بينهما موافقة

۱۲ لانه بضرب احدہما بنجبر الکسر فیہا  
جی

بضرب رؤس الفرق

تتبع المسئلة ح وهو اربعة يكن الحاصل ثمانية ومنها

داخلا فی الآخربان کان جزء من الآخر

مدروس النوبة في أصل المسئلة كـ

۲۳		ربعا
۴	انحراف لا یون	زوجین
۸	۶	۲۹
	۵	۱

$$\begin{array}{r} 23 \\ \times 2 \\ \hline 46 \end{array}$$

وَقَوْلِ السَّبْعَةِ وَثَمَانِيَةً<sup>٦</sup> وَتِسْعَةً وَعِشْرَةً<sup>٧</sup> وَإِنْ كَانَتْ مَعَ الرَّبْعِ ثَلَاثٌ<sup>٨</sup>

وَسَدَنُ فَاصلها من اثني عشر وتعود الى ثلثة عشر وخمسة عشر

سبعة عشر وإذا كان مع الثمن ثلثان أو سدس فاصليها من أربعة وعشرين

وتقول إلى سبعة وعشرين فاذا انقضى المسئلة على المدة فقد

صَحَّ - وَأَنَّ لَمْ تَنْقُصْ سِرَّاهُ فَبَقِيَ عَلَيْهِ فَاضِلٌ عَلَيْهِ وَأَصْلًا

ابن لم تكن عاتكة  
ابن لم تكن عاتكة

مستند و سوره ان شاکه الله بها بین منه حج مستند فاسره  
ای فغولها

وإخواني معكم ولما جئتم ما بيني وبينكم لا أسئلكم

عليهما فاضربا اثنين في اصل المسئلة فتكون ثمانية ومنها نصيح وان

وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل المسئلة كأمراة  
أي سهام الفهم في المنكس عليهم

و ستة اخوة للمرأة الربع سهم والاخوة ثلثة فاضرب ثلث عددهم

فأصل المسئلة ومنها نصح وان لم تنقسم سهام فريقين أو أكثر فاضرب

أى عدد ذلوا عند الفريقين  
 من الهامة هنا  
 من العورة  
 خذ الفريقين فى الآخر ثم ما اجتمع فى الفريق الثالث ثم ما اجتمع فى

صل المسئلة فان تساوت الاعداد اخيراً أحدهما عن الآخر كماه أثنان

لا ب واما اولاب في اتي اعداد الروس اي ضرب احد المثلثين  
الخ من فاضل اثنين واصل المسئلة فان كان احد العددين خاضعا من

أحدوس الفريقين

منها ما كان من قبل من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته  
منها ما كان من بعد من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته

١٠٠ عن ميمونة بنت الحارث عن أبيها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ما من رجل منكم إلا وله أخوة من المؤمنين»

حلاهما في جميع الاحكام ما اجمع في اصل المسئلة فارب تسوة  
 اعتقد بنسبت

۲۷		سید بن	روح
۶۰	خمسة اخوة بون	مكتوبات	روح
۶۰	۲۹۱۰	۲۹۰	۲۹۰
۶۰	۴۰	۴۰	۴۰

11



سك بالطريق المارة واروت معرفة ما يخص كل واحد من التركة حيث كانت دراهم او نائيرا او نحوهما

سك في المسئلة السابقة لو فرضنا التركة ستة وتسعين وقد كانت للزوجات من التصيب لكل واحدة ثلاثة فاضرب الثلاثة في ستة والتسعين يكن المحاصل مائة وثمانية وثلاثين اقسما على ثمانية واربعين يخرج ستة فري لها وكذلك بقية الزوجات وكان للخت اربعة وعشرين اضربها في ستة والتسعين يكن المحاصل الفين وثلثمائة واربع اقسما على ثمانية واربعين يخرج ثمانية واربعون فري لها وكان لكل واحد من الاعام سهران اضربها في ستة والتسعين يكن المحاصل مائة واثنين وتسعين اقسما على ثمانية واربعين يخرج اربعة فري له ومثله بقية الاعام وسجله ذلك سنة وتسعون

سك كما اذا مات عزان وبنت ثم ماتت الامت عن ابنين فالاولى من ثلثة لابن منها سمانت ومسلته من اثنين فيقسم ما في يده على مسلكه هكذا

ط	ابن عمرو	بنت ربيب	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك

ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك

هذا درهم ستة دنانير والدينار ثمان مائات

واخت وستة اعوام فالسنة توافق الاربعة بالنصف فاضرب نصف احداهما في جميع الاخرى في اصل المسئلة تكون ثمانية واربعين ومنها نصيب فاذا اصل المسئلة فاضرب سهام كل وارث في التركة ثم اقسيم ما اجتمع على ما وصحت منه الفريضة يخرج حق ذلك الوارث واذا لم تقسم التركة حتى مات احد الورثة فان كان ما يصيبه من الميت الاول ينقسم على ورثة فقد صحت المسئلة انما صحت الاولى وان لم ينقسم صحت فريضة الميت الثاني بالطريقة ذكرها ثم ضربت احدى المسئلتين في الاخرى ان لم يكن بين سهام الميت الثاني وما صحت منه وحيث موافقة وان كان بينهما موافقة وفق المسئلة الثانية في الاولى فما اجتمع صحت منه المسئلان وكل من كان له شئ من المسئلة الاولى مضروب في المسئلة الثانية ومن كان له شئ من المسئلة الثانية مضروب في وفق تركه الى عند الموافقة او في كلها عند المباشرة في وفق تركه الميت الثاني واذا صحت مسئلة المناسبة واروت معرفة ما يصيب كل واحد من حساب الدرهم فثبت ما صحت منه المسئلة على ثمانية واربعين فما خرج اخذت له من سهام كل وارث

سك وذلك بان تقسم ما لكل وارث من التصيب على الخارج بالقسمة اعنى الحصة فيكون كل واحد من الخارج بالقسمة عليه حصة فحصة الخارج بالقسمة هو جات ذلك الوارث في المسئلة المتقدمة صحت من اثنين وسبعين فاذا قسنا ذلك على ثمانية واربعين كان الخارج بالقسمة واحدا ونصفا وهو حصة فاقسم ما لكل وارث عليه يكن الخارج حصة مائة من الحيات فالزوج له ثلاثة وعشرون اقسما على واحد ونصف يكن الخارج خمسة عشر وثلثا ولا بد اثني عشر اقسما عليه يكن الخارج ثمانية وثلاثين وسبعة عشر اقسما عليه يكن الخارج احدى عشر وثلثا ولا بد عشرة اقسما عليه يكن الخارج ثلاثة عشر وثلثا والله سبحانه وتعالى اعلم بهذا انتهى الكلام بفضل الله الملك العالوم والصلوة والسلام على نبينا محمد افضل الانام وعلى آله واصحابه الكرام الى قيام الساعة وساعة القيام حرره بقلم الفقير الى لطف ربه الفقير حسن ستوري بن عثمان الوهي الحضاري في سنة ١٢٨٠ هـ مولده عليه السلام

ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك
ط	ابن خلد	ابن خلد	سك

هذا درهم ستة دنانير والدينار ثمان مائات

هذا درهم ستة دنانير والدينار ثمان مائات

فهرست كتاب القدوري				صحيفه	
باب التمتع	٤٢	باب قيام رمضان	٢٤	كتاب الطهارة	٢
باب الجنائيات	٤٣	باب صلوة الخوف	٢٤	باب التيمم	٥
باب الإحصار	٤٦	باب صلوة الجنائز	٢٥	باب المسح	٧
باب القوات	٤٧	باب الشهيد	٢٦	باب الحيض	٨
باب الهدى	٤٧	باب الصلوة في الكعبة	٢٧	باب الانجاس	٩
كتاب البيوع	٤٩	كتاب الزكاة	٢٧	كتاب الصلوة	١٠
باب خيار الشرط	٥٠	باب زكاة الابل	٢٨	باب الاذان	١١
باب خيار الرؤية	٥١	باب صدقة البقر	٢٨	باب شروط الصلوة	١١
باب خيار العيب	٥٢	باب صدقة الغنم	٢٩	باب صفة الصلوة	١٢
باب البيع الفاسد	٥٣	باب زكاة الخيل	٢٩	باب قضاء الفوائت	١٦
باب الاقالة	٥٤	باب زكاة الفضة	٣٠	باب الاوقات	١٦
باب المراجعة والتولية	٥٤	باب زكاة الذهب	٣٠	باب التوافل	١٦
باب الربوا	٥٥	باب زكاة العروض	٣٠	باب سجود السهو	١٧
باب السلم	٥٧	باب زكاة الزروع والاثمار	٣١	باب صلوة المريض	١٨
كتاب الصرف	٥٨	باب من يجوز دفع الصدقة ومن لا	٣٢	باب سجود التلاوة	١٩
كتاب الرهن	٦٠	باب صدقة الفطر	٣٣	باب صلوة المسافر	٢٠
كتاب الحجر	٦٣	كتاب الصوم	٣٤	باب صلوة الجمعة	٢١
كتاب الافرار	٦٦	باب الاعتكاف	٣٦	باب صلوة العيدين	٢٢
كتاب الاجارة	٦٩	كتاب الحج	٣٦	باب صلوة الكسوف	٢٣
كتاب الشفعة	٧٤	باب القرآن	٤١	باب الاستسقاء	٢٣

كتاب الشركة	١١٤	كتاب الرضخاع	١٥٦	باب حد القذف
كتاب المضاربة	١١٦	كتاب الطلاق	١٥٧	كتاب السرقة
كتاب الوكالة	١٢٢	كتاب الرجعة	١٦٠	كتاب الاشربة
كتاب الكفالة	١٢٤	كتاب الايلاء	١٦٠	كتاب الصيد والذبائح
كتاب الحوالة	١٢٥	كتاب الخلع	١٦٣	كتاب الاضيحة
كتاب الصلح	١٢٦	كتاب الظهار	١٦٤	كتاب الايمان
كتاب الحبة	١٢٨	كتاب اللعان	١٦٩	كتاب الدعوى
كتاب الوقف	١٣٠	كتاب العدة	١٧٥	كتاب الشهادة
كتاب الغصب	١٣٣	كتاب النفقات	١٧٩	كتاب الرجوع عن الشهادة
كتاب الوديعه	١٣٥	كتاب الحضانه	١٨٠	كتاب ادب القاضي
كتاب العاربه	١٣٧	كتاب العتاق	١٨٢	كتاب القسمة
كتاب اللقيط	١٣٩	كتاب التدبير	١٨٥	كتاب الاكراه
كتاب اللقطة	١٣٩	باب الاستيلاء	١٨٦	كتاب السير
كتاب الخنثى	١٤٠	كتاب المكاتب	١٩٥	باب البغاة
كتاب المفقود	١٤٣	كتاب الولاء	١٩٥	كتاب المحظور والاباحه
كتاب الاباق	١٤٤	كتاب الجنائيات	١٩٧	كتاب الوصايا
كتاب احياء الموات	١٤٧	كتاب الديات	٢٠١	كتاب الفرائض
كتاب المأذون	١٥٢	باب القسامة	٢٠٤	حساب الفرائض
كتاب المزارعة	١٥٣	كتاب المعاقل		
كتاب المساقاة	١٥٣	كتاب الحدود		
كتاب النكاح	١٥٦	باب حد الشرب		

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)